

# مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

## الجلسة ٨٣١٦

الثلاثاء، ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| *الرئيس* | السيدة سكوغ | (السويد) |
| *الأعضاء:* | الاتحاد الروسي | السيد بوليانسكي |
| | إثيوبيا | السيدة غوادي |
| | بولندا | السيد رادومسكي |
| | بوليفيا (دولة – متعددة القوميات) | السيد يورينتي سوليث |
| | بيرو | السيد ميثا – كوادرا |
| | الصين | السيد ما جاو شو |
| | غينيا الاستوائية | السيد إيسونو مبنغونو |
| | فرنسا | السيد دولاتر |
| | كازاخستان | السيد عمروف |
| | كوت ديفوار | السيد إيبو |
| | الكويت | السيد العتيبي |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد هيكي |
| | هولندا | السيد فان أوستيروم |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة هيلي |

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

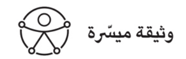


1823643 (A)





الرجاء إعادة التدوير



وثيقة ميسّرة

*افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.*

## إقرار جدول الأعمال

*أُقرَّ جدول الأعمال.*

## الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): معروض على أعضاء المجلس قائمة المتكلمين الذين طلبوا المشاركة وفقا للمادتين ٣٧ و ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس وكذلك وفقا للممارسة السابقة للمجلس في ذلك الصدد. ونقترح توجيه الدعوة إليهم للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ينضم السيد ملادينوف إلينا اليوم عن طريق التداول بالفيديو من القدس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد ملادينوف.

**السيد ملادينوف** (*تكلم بالإنكليزية*): بينما نجتمع اليوم، تستمر حدة التوترات بين سورية وإسرائيل في التصاعد، ويوم السبت الماضي وشك الدخول في مواجهة مدمرة أخرى بين إسرائيل وحماس في غزة. تطلب الأمر جهدا مكثفا على صعيد الدبلوماسية الوقائية من جانب الأمم المتحدة ومصر للتأكد من تراجع طرفي صراع غزة عن حافة المواجهة العسكرية الرابعة في غزة خلال العقد الماضي.

في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، بعد فترة قصيرة من النزاع، قدم سلفي الملاحظات التالية إلى المجلس:

> ”يجب علينا تغيير الديناميات في غزة بصورة جذرية. وإذا لم نفعل ذلك، يمكن أن تتدهور الأوضاع في غزة، أو أن تتفجر مرة أخرى، مع احتمال نشوب جولة جديدة من العنف أكثر فتكا من سابقتها.“ (S/PV.7266، الصفحة ٣)

لأربع سنوات طويلة، كان وقف إطلاق النار الهش أمرا مسلما به. لأربع سنوات، تحض الأمم المتحدة على اتخاذ إجراءات متضافرة لمعالجة الأسباب الجذرية لهذه الكارثة التي صنعها الإنسان – النزاع المستعصي، أكثر من ٥٠ عاما من الاحتلال وأكثر من عقد من سيطرة حماس على قطاع غزة، والانقسام الفلسطيني ونظام الإغلاق الخانق الذي تفرضه إسرائيل. ولأربع سنوات طويلة، لم تتحسن الديناميات. اشتدت حدة الأزمة الإنسانية، وتفاقم الجمود السياسي بين حماس ويتزايد احتمال اندلاع جولة عنف مميتة أخرى يوما بعد يوم. من خلال الجهود الجماعية والمتكررة من جانب جميع الأطراف وحدها تم تفادي تصعيد كارثي آخر خلال الأسابيع الماضية.

في ١٥ تموز/يوليه، وفي وقت سابق من اليوم، سافرت إلى غزة في محاولة عاجلة للتخفيف من حدة التوترات. ناشدت الفصائل الفلسطينية عدم إثارة حوادث عند السياج، والتوقف فورا عن إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون، والكف عن إطلاق البالونات والطائرات الورقية الحارقة. وناشدت إسرائيل إعادة فتح المعابر، ووقف القصف، لا سيما في المناطق المأهولة بالسكان وممارسة ضبط النفس تجاه غزة. غير أن الحالة خلال الأسبوعين الماضيين خرجت عن نطاق السيطرة بسرعة، ووصلت تقريبا إلى نقطة اللاعودة. واليوم، أكرر دعوتي الجميع في غزة التراجع عن حافة الهاوية. يجب ألا ينجح من يسعون إلى إثارة حرب بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

شهد الشهر الماضي أكبر تصعيد منذ صراع عام ٢٠١٤. فقد قتلت قوات الدفاع الإسرائيلية تسعة عشر فلسطينيا، من

بينهم سبعة أطفال، في غزة أثناء الاحتجاجات والاشتباكات والغارات الجوية وأصيب أكثر من ١ ٠٠٠. وقتل جندي من قوات الدفاع الإسرائيلية في إطلاق للنيران من غزة، بينما أصيب أربعة مدنيين إسرائيليين وجندي من جيش الدفاع الإسرائيلي إصابات طفيفة. وفي الضفة الغربية المحتلة، قتل جيش الدفاع الإسرائيلي شابا فلسطينيا خلال عملية تفتيش واعتقال، في حين أصيب نحو ٢٥ فلسطينيا وثلاثة جنود إسرائيليين بجروح في حوادث مختلفة.

وأطلقت حماس وغيرها من المسلحين ٢٣٨ صاروخا وقذيفة هاون من قطاع غزة باتجاه إسرائيل. وأطلقت القوات الجوية الإسرائيلية حوالي ١٨٩ صاروخا وقذيفة مدفعية على أهداف في قطاع غزة، بما في ذلك على نفقين بين غزة وإسرائيل. وفي الوقت نفسه، دمرت قوات الأمن المصرية نفقا بين غزة وسيناء. وخلال ٢٤ ساعة في الفترة من ١٤ إلى ١٥ تموز/يوليه فقط، أطلق مسلحون حوالي ٢٢٠ صاروخا وقذيفة هاون من قطاع غزة. وأصاب صاروخ منزلا وجرح أربعة أشخاص. بينما سقطت صواريخ أخرى في محيط معبد يهودي وقرب ملعب للأطفال في سديروت. وأطلق جيش الدفاع الإسرائيلي ٩٠ صاروخا وقذيفة مدفعية باتجاه ما قال إنها مواقع عسكرية، وأصاب ما لا يقل عن ٢٥ فلسطينيا وقتل مراهقين اثنين في وسط مدينة غزة المكتظ بالسكان.

وفي ١٩ تموز/يوليه، أطلقت طائرة إسرائيلية بلا طيار النيران على مجموعة تطلق بالونات حارقة، مما أسفر عن مقتل أحد مسلحي حماس. وفي اليوم التالي، قتل جندي من جيش الدفاع الإسرائيلي بنيران قناصة من غزة، وهو أول قتيل بهذه الطريقة من جيش الدفاع الإسرائيلي منذ عام ٢٠١٤. وردت إسرائيل بضرب عشرات الأهداف عسكرية في قطاع غزة، وقتلت ثلاثة مسلحين ينتمون للجناح العسكري لحماس. وردا على ذلك، أطلق الفلسطينيون في غزة ثلاثة صواريخ باتجاه إسرائيل دون وقوع إصابات أو أضرار. وفي الساعات الأولى من يوم ٢١ تموز/يوليه، أعلن متحدث باسم حماس أن حماس قد وافقت على استعادة الهدوء. وعقب ذلك أبلغت السلطات الإسرائيلية في وقت لاحق من هذا الصباح المدنيين الإسرائيليين الذين يعيشون بالقرب من الحدود مع غزة بالعودة إلى حياتهم الطبيعية.

واستمر إطلاق الطائرات الورقية والبالونات الحارقة من قطاع غزة باتجاه إسرائيل، مما أسفر عن اندلاع ١ ٠٠٠ من الحرائق في المجتمعات المحلية المحيطة، وإن انخفض ذلك العدد منذ مساء ٢٠ تموز/يوليه بشكل كبير. واحترق أكثر من ٥٠٠ ٨ فدان من الأراضي، بما في ذلك الحقول والغابات والأراضي الزراعية منذ بدء إطلاق الطائرات الورقية الحارقة.

وفي أعمال عنف أخرى متصلة بالاحتجاجات المستمرة عند سياج غزة، في ١٣ تموز/يوليه أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي النيران على شاب فلسطيني يبلغ من العمر ١٥ عاما وأرداه قتيلا بينما كان يحاول تسلق السياج الحدودي في غزة، بينما أصيب جندي من جيش الدفاع الإسرائيلي جراء قنبلة يدوية ألقاها محتج فلسطيني. وفي وقت لاحق توفي فلسطيني يبلغ من العمر ٢٠ عاما متأثرا بإصابته عند السياج في ذلك اليوم. وفي ٦ تموز/يوليه، قتل فلسطيني، أفادت التقارير بأنه نتيجة انفجار عبوة ناسفة كان يحملها. وفي ٢ تموز/يوليه، تمكن أربعة فلسطينيين من اختراق السياج إلى إسرائيل وقيل إنهم حاولوا إضرام النيران في موقع عسكري مهجور. وأطلق جيش الدفاع الإسرائيلي النار على أحدهم وقتله وأصاب آخر على الأقل.

وردا على الإطلاق المستمر للطائرات الورقية والبالونات الحارقة من غزة، قامت إسرائيل في ١٠ تموز/يوليه بإغلاق معبر كرم أبو سالم، ولم تسمح إلا بعبور الإمدادات الإنسانية والغذاء والوقود والدواء والعلف الحيواني والمواشي وقلصت منطقة الصيد المسموح بها لقطاع غزة من تسعة إلى ستة أميال بحرية. ومع استمرار تصاعد التوتر، في ١٧ تموز/يوليه توقف أيضا دخول

الوقود والغاز عبر المعبر وزاد تقليص منطقة الصيد إلى ثلاثة أميال بحرية.

وبعد الجهود المكثفة التي بذلتها الأمم المتحدة ومصر، يمكنني الآن أن أقول إن الحالة بدأت تهدأ وإن كانت لا تزال هناك توترات. عدت من غزة إلى القدس قبل نحو ساعة، ويحدوني الأمل في أن نتمكن، من خلال الجهود الجماعية لجميع الأطراف، من تجنب مواجهة أخرى ونتيح للفلسطينيين في غزة والإسرائيليين في المجتمعات المحلية عبر الحدود النوم في سكينة والبدء في معالجة جميع القضايا الإنسانية. اليوم، جرى السماح بقيام الأمم المتحدة بتوزيع أول ١٠٠ ٠٠٠ لتر من الوقود الذي تشتد الحاجة إليه عن طريق معبر كرم أبو سالم، ومنح الأولوية للمستشفيات وخدمات الطوارئ.

إن التصعيد الحاد مؤخرا في أعمال العنف والتوترات المتزايدة في قطاع غزة يجب ألا تصرفنا عن جهودنا الأوسع نطاقا للتصدي للأزمة. إنني أواصل اتصالاتي مع النظراء الإسرائيليين والفلسطينيين، وكذلك مع الشركاء الإقليميين والدوليين، من أجل الحد من التوترات والتصدي للتحديات الإنسانية في غزة والأهم دعم عملية المصالحة بين الفلسطينيين التي تقودها مصر.

إن النهوض بمشاريع الهياكل الأساسية العاجلة لتحسين نظم المياه والكهرباء وقطاع الصحة، وتوفير فرص العمل ذات الأثر السريع على أرض الواقع لا يزال عنصرا رئيسيا من عناصر التهدئة. وكذلك تحسين الوصول والتنقل لسكان غزة عبر إسرائيل ومصر. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن الأمم المتحدة تعزز وجودها على الأرض للعمل مع الجهات المانحة والشركاء الدوليين لتيسير التنفيذ السلس لهذه المشاريع بالتنسيق الكامل مع السلطة الفلسطينية والجهات المعنية الإقليمية والدولية.

وهذه الجهود تكتسب بالفعل زخما. في ١٧ تموز/يوليه، أعلن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ مبادرات اقتصادية مختلفة ستوفر أكثر من ٥٠٠ ٢ فرصة عمل فورية وقصيرة الأجل في غزة، يستفيد منها الشباب والنساء بشكل خاص لأكثر من ١٢ شهرا. لكن اسمحوا لي أن أكرر ما قلته في ١٥ تموز/يوليه. لا جدوى من أن نطلب إلى الجهات المانحة مواصلة تمويل المبادرات بدون أفق سياسي للمستقبل. لا يمكن أن تكون هذه ممارسة عقيمة أخرى في إدارة النزاعات والدعم الإنساني المتكرر.

يركز عملنا على استعادة الوحدة بين غزة والضفة الغربية في ظل حكومة ديمقراطية واحدة ونظام قانوني واحد تخضع فيه كافة الأسلحة لسيطرة سلطة وطنية شرعية واحدة. ولتحقيق ذلك، يجب علينا تجنب التصعيد وتخفيف معاناة الناس والعمل على رفع القيود على التنقل وإمكانية الوصول، تمشيا مع القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

وبغية المضي قدما في هذه الجهود، تباحثت مع حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية وجميع الجهات صاحبة المصلحة. وفي الأسبوع الماضي، عقدت النرويج اجتماعا للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والسلطة الفلسطينية لمناقشة آليات التنسيق بغية تسريع التدخلات الرامية إلى تعزيز شبكات المياه والكهرباء والمرافق الصحية، فضلا عن فرص العمل المؤقتة على أرض الواقع. وبالأمس، دعا مكتب رئيس الوزراء الفلسطيني إلى عقد اجتماع للجهات المانحة من أجل تعزيز هذه الأولويات قبل مناقشات لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، المقرر عقدها في أيلول/سبتمبر.

وتحدث هذه التطورات في حين لا تزال الأزمة المالية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تشكل مصدر قلق بالغ. وقد أبلغت الأونروا الموظفين بأن يجري بذل كل جهد ممكن للتخفيف من آثار تخفيضات المساعدة في حالات الطوارئ على أشد فئات اللاجئين ضعفا. ومما يثير القلق بشكل خاص إمكانية تأخير بدء السنة الدراسية لحوالي ٥٢٦ ٠٠٠ طالب في مدارس الأونروا في جميع أنحاء مناطق عملياتها. وفي الوقت الراهن، تحتاج الأونروا

لحوالي ٢١٧ مليون دولار لمواصلة عملها هذا العام. وأحث على تعبئة الدعم بسرعة لإتاحة استمرار المساعدة والحفاظ على الاستقرار على أرض الواقع في المنطقة.

وفي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، واصلت السلطات الإسرائيلية هدم ومصادرة المباني المملوكة للفلسطينيين. وفي خان الأحمر/أبو الحلو، الواقعة في ضواحي القدس ويسكنها قرابة ٢٠٠ شخص صادرت السلطات الإسرائيلية بعض الأراضي وهدمت طرق الوصول إلى المجتمع المحلي وأعلنت أن تلك المنطقة منطقة عسكرية مغلقة. وقد اتخذت هذه الإجراءات قبل الهدم والتشريد المقررين للمجتمع المحلي بأسره. وقد رفض المجتمع المحلي نفسه موقع إعادة التوطين – الجبل الغربي – الذي عرضته السلطات الإسرائيلية. وستقرر المحكمة العليا الإسرائيلية مصير هؤلاء البدو في موعد أقصاه ١٥ آب/أغسطس. وفي ٥ تموز/يوليه هدمت السلطات الإسرائيلية ١٩ مبنى في أبو نوار.

وكل من الخان الأحمر وأبو نوار من بين ١٨ من المجتمعات المحلية الواقعة في المنطقة الخلافية هاء ١، أو المتاخمة لها حيث توجد خطط لبناء مستوطنة جديدة مما سيؤدي إلى إنشاء منطقة سكنية متصلة بين مستوطنة معاليه أدوميم والقدس الشرقية، وتقويض التواصل الجغرافي للدولة الفلسطينية المقبلة. وقد أدان منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، إلى جانب الاتحاد الأوروبي، والنرويج، وفرنسا، والمملكة المتحدة، وألمانيا، وجامعة الدول العربية، وجهات أخرى، هذه التدابير. وأكرر تأكيد دعوة حكومة اسرائيل إلى وقف أعمال الهدم وغيرها من التدابير التي تتناقض مع التزاماتها بموجب القانون الدولي.

وفي ١٢ و ١٧ حزيران/يونيه، وامتثالا لقرارات المحكمة العليا الإسرائيلية ضد بناء المستوطنات على الأراضي الفلسطينية المملوكة ملكية خاصة، هدمت السلطات الإسرائيلية ٢٨ مبنى في هاتين البؤرتين الاستيطانيتين الإسرائيليتين غير القانونيتين في نتيف هعافوت وتابواش الغربية. وترى الأمم المتحدة أن بناء المستوطنات لا يزال غير قانوني بموجب القانون الدولي، وأغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لكي أدعو السلطات إلى الكف عن هذه الأعمال.

وفي ٢ تموز/يوليه، أقر الكنيست قانونا جديدا يتطلب حجز جزء من إيرادات التخليص الجمركي التي تجمعها إسرائيل نيابة عن السلطة الفلسطينية وتحولها إلى رام الله، تمشيا مع التزاماتها بموجب بروتوكول باريس. على أن تكون الأموال المحتجزة، مساوية للمبالغ التي تدفعها السلطات الفلسطينية للسجناء والمحتجزين المدانين أو المتهمين بجرائم تتعلق بالأمن ضد الإسرائيليين، أو أسرهم، وكذلك لأسر الفلسطينيين الذين قتلوا أو أصيبوا في هجمات ضد الإسرائيليين. ومن المتوقع أن يكون لتنفيذ القانون أثر سلبي كبير على الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية. وأكرر تأكيد دعوة الأمين العام لجميع الأطراف إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات انفرادية واحترام التزاماتهما بموجب الاتفاقات السابقة، وقرارات الأمم المتحدة، والقانون الدولي.

وفيما يتعلق بسورية، أدت التطورات الأخيرة في الجولان إلى زيادة حدة التوتر. ففي ٦ تموز/يوليه، أطلقت قوات الدفاع الإسرائيلية النيران عبر خط وقف إطلاق النار نحو موقع قالت إن قذيفة هاون أطلقت منه وسقطت في المنطقة الفاصلة. وفي اليوم نفسه، أبلغت السلطات السورية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك أن قوات الدفاع الإسرائيلية أطلقت طلقات دبابات عبر خط وقف إطلاق النار على أهداف في المنطقة الفاصلة. وفي أعقاب الهجوم الذي شنته الحكومة السورية لاستعادة الجنوب، والذي بدأ في ١٩ حزيران/يونيه، تم التوصل إلى اتفاق في ١١ تموز/يوليه بوساطة روسية، بين الجماعات المسلحة غير الحكومية في درعا وبين الحكومة السورية لإعادة محافظة درعا برمتها إلى سيطرة الحكومة السورية. وبحلول ٢٠ تموز/يوليه، كانت الحكومة تحكم سيطرتها على عدة مناطق في محافظة القنيطرة ولا سيما بالقرب من خط وقف إطلاق النار.

وفي ١٩ تموز/يوليه، لاحظت قوة الأمم المتحدة نصب حوالي ٢ ٢٠٥ خيمة للمشردين داخليا في منطقة عملياتها. وفي ٢٣ تموز/يوليه، لاحظت القوة أن عدد الخيام في منطقة عملياتها قد انخفض إلى ٧٦٥ خيمة. وفي ٢٠ تموز/يوليه كان حوالي ٢٠٣ ٠٠٠ سوري لا يزالون مشردين داخليا في جنوب غرب سوريا. ويوجد قرابة ٧٠ في المائة من السكان المشردين في الجزء الغربي من محافظة القنيطرة. ومع أن حكومة إسرائيل قد أوضحت أنه لن يُسمح بدخول الأشخاص المشردين داخليا في أراضيها، فقد أفادت بأنها قدمت في الشهر الماضي وحده ١٠٠ طن من الأغذية، و ٣٧٠ خيمة، وإمدادات وقود، وأدوية وملابس، كما قدمت المساعدة الطبية للجرحى المدنيين السوريين.

وتتسم الظروف المعيشية للمشردين داخليا بأنها أليمة، وليس للأمم المتحدة حاليا إمكانية الوصول إلى القنيطرة عبر الحدود أو عبر خطوط االنزاع. ويعد إيصال المساعدة الإنسانية دون معوقات من أجل توفير المساعدة والحماية لجميع السكان المتضررين أمرا بالغ الأهمية.

وفي ١١ تموز/يوليه، أبلغت إسرائيل الأمم المتحدة بأنها اعترضت مركبة جوية غير مأهولة أُطلقت من سورية إلى إسرائيل، وأن إسرائيل لن تتهاون إزاء انتهاكات اتفاق فصل القوات لعام ١٩٧٤. وفي اليوم نفسه، أفادت قوة الأمم المتحدة بأن ثلاثة صواريخ سقطت في مواقع بمنطقة الفصل بين القوات. وفي وقت لاحق، لاحظت القوة انفجار ثلاثة صواريخ في المنطقة نفسها. وأعلنت قوات الدفاع الإسرائيلية أنها استهدفت ثلاثة مواقع عسكرية في سوريا ردا على تسلل المركبة الجوية السورية غير المأهولة في وقت سابق من ذلك اليوم. وفي ١٣ تموز/يوليه، قالت إسرائيل إنها أطلقت قذيفة على مركبة جوية غير مأهولة أخرى قدمت من سوريا. وفي أعقاب كل من هذه الحوادث، تواصلت القوة مع الطرفين من أجل تهدئة الحالة. وفيما بين ١٥ و ٢٣ تموز/يوليه أُبلغ عن حدوث ضربات جوية في حلب وحماة، واعتراض اسرائيل لقذيفتين مما اعتبر مؤشرا آخر على تصاعد التوترات الإقليمية.

وقبل ساعات قليلة، أفادت قوات الدفاع الإسرائيلية بأنها أطلقت قذيفتين، مما أدى إلى اسقاط طائرة مقاتلة نفاثة سورية، ادعت أنها توغلت زهاء كيلومترين في المجال الجوي الإسرائيلي. ونحن نراقب الحالة عن كثب. وتنم هذه الأعمال العدائية عن مسار مثير للقلق للمواجهات المتكررة والخطيرة بشكل متزايد. وأدعو جميع الأطراف إلى الالتزام بأحكام اتفاق عام ١٩٧٤، ودعم دور قوة الأمم المتحدة في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بلبنان، قدم لاكروا، المنسق الخاص لشؤون لبنان ووكيل الأمين العام، إحاطة إلى المجلس يوم أمس. وتتواصل المشاورات، كما تستمر جهود الدعوة التي تبذلها الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق فريق الدعم الدولي من أجل لبنان، من أجل تشكيل حكومة جديدة تكون قادرة على تحقيق وفاء لبنان بالتزاماته الدولية بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وأولوياته الوطنية، تمشيا مع المؤتمرات الدولية الأخيرة لدعم البلد. ولا تزال الحالة هادئة في جنوب لبنان وعلى طول الخط الأزرق ولكنها متوترة. ولا تزال تحدث انتهاكات برية للخط الأزرق، ويعزى ذلك أساسا إلى النشاط الزراعي.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أهمية التعجيل بجهودنا الجماعية الرامية إلى معالجة الحالة الخطيرة في غزة. وما لم نبدأ بجدية الأعمال البالغة الأهمية اللازمة من أجل تغيير الديناميات المتدهورة الحالية، يكاد يكون من المؤكد حدوث انفجار آخر. ويتطلب إحراز التقدم تحقيق التهدئة والهدوء في غزة، وتعزيز التنسيق مع السلطة الفلسطينية، وإسرائيل – التي تقع على عاتقها التزامات خاصة –ومصر، والأمم المتحدة، بالإضافة إلى الدعم المالي.

ولذلك، يجب أن يكون البعد الانساني في طليعة جهودنا. فسكان غزة يستحقون أن يعيشوا حياتهم بحرية وكرامة. هذا

حقهم. وهو ليس امتيازا يمكن أخذه رهينة، أو يمكن منحه أو حجبه من جانب الآخرين الذين لا يقيمون وزنا لمعاناة أولئك السكان. ويستحق الإسرائيليون الذين يعيشون بالقرب من غزة في نهاية المطاف ألا يتعرضوا لهجمات عشوائية، سواء بالصواريخ، أو قذائف الهاون أو الأجهزة الحارقة، التي عانوا منها لسنوات عديدة.

ولا يمكننا أن نغفل عن السياق الأوسع. فإن أي فرصة ضائعة أخرى قد تكون لها عواقب وخيمة، بما في ذلك من أجل التوصل سلام إسرائيلي – فلسطيني أوسع، على أساس حل الدولتين، تكون فيه غزة جزءا لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية المقبلة.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

**السيد منصور** (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): باسم دولة فلسطين، أود أن أهنئ الاتحاد الروسي على رئاسته الناجحة لمجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه، وأعرب عن تقديرنا للسويد على قيادتها المقتدرة لجدول أعمال المجلس الهام، هذا الشهر. كما نشكر المنسق الخاص للأمين العام وممثله الشخصي، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحاطته الإعلامية.

في هذا الشهر، احتفلت الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الفرنسية بفخر بالذكرتين السنويتين لعيدهما الوطنيين. ينص إعلان استقلال الولايات المتحدة على ما يلي:

”نحن نرى أن هذه الحقائق بديهية: إن جميع البشر قد خلقوا على قدم المساواة، وإن خالقهم قد منحهم حقوقا معينة غير قابلة للتصرف، منها الحق في الحياة والحرية والسعي وراء السعادة.“

وينص إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي على أن جميع البشر يولدون أحرارا ويبقون أحرارا ومتساوين في الحقوق. هذه الحقائق والحقوق عالمية وغير قابلة للتصرف ولا بد من الاعتراف بها لكل أمة في العالم دون استثناء. لكن خلال الشهر نفسه، اختارت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تواصل قمعها للشعب الفلسطيني – الرجال والشباب والنساء والأطفال – وترسيخ احتلالها العسكري العدواني غير القانوني، وارتكاب المزيد من الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان.

طوال سبعة عقود، شهد الشعب الفلسطيني اتخاذ قرارات بذريعة الأمن وبفتاوى دينية تنال من حقوقه وتطلعاته الوطنية وتنتهك القانون الدولي وترفض القانون الدولي والتوافق العالمي. ولا يزال أبناؤه يعانون يوميا من الاستعمار، والتشريد القسري، والاحتجاز التعسفي، والقتل والإصابة بشكل غير مشروع، بغض النظر عما يفعلون أو لا يفعلون.

في قطاع غزة المحاصر والمحتل، لا يزال الشعب الفلسطيني يعاني من أزمة إنسانية ما انفكت تتدهور وتردي سريع في الحالة الاجتماعية – الاقتصادية كأثر مدمر لاحتلال إسرائيل المستمر وحصارها غير الإنساني وغير القانوني واعتداءاتها العسكرية المتكررة. فرضت تلك الحالة المتردية ضغوطا هائلة على البنى التحتية في قطاع غزة ودمرت سبل العيش لجميع السكان. لقد استنفذت بشدة قدرة غزة على التأقلم وكذلك تلاشت آمال وأحلام جيل كامل من الشباب الذين ما برحو يحتجون سلميا على الظروف غير المحتملة التي يواجهونها.

بيد أن إسرائيل تتمادى في القتل المتعمد للمدنيين الفلسطينيين وازدرائها للحياة البشرية. ولذلك، من الضروري للمجتمع الدولي أن يعمل على وجه الاستعجال للحيلولة دون وقوع مزيد من الاعتداءات ضد المدنيين الفلسطينيين وجعل

إسرائيل ترفع الحصار الممتد منذ أكثر من عقد من الزمن. كما أنه من الضروري تعبئة الجهود الدولية لكفالة التمويل الكافي والمستدام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، نظرا لدورها الحيوي في غزة وخارجها.

يعاني شعبنا في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، من وحشية الاحتلال الإسرائيلي وعنفه، بما في ذلك استمرار سياسة التشريد القسري والنقل وهدم المنازل وتدمير سبل كسب الرزق، مع استمرار إسرائيل بلا هوادة في حملة الاستيطان غير القانونية. في الآونة الأخيرة، مضت إسرائيل قدما بخططها الرامية إلى نقل المجتمعات البدوية قسرا في منطقتي أبو نوار وخان الأحمر. والغرض من هذه الخطط معروف وهو تيسير توسيع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في المنطقة، في انتهاك جسيم للقانون الدولي والعديد من قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

عندما أُجبر مئات الآلاف من الفلسطينيين على العيش في المنفى عام ١٩٤٨، كان أول شيء قاموا ببنائه إلى جانب خيامهم هو المدارس، وذلك للحفاظ على الأمل وتسليح الأجيال المقبلة بالمعرفة. وفي هذا العام، افتتحت المدارس مبكرا في خان الأحمر لمنع الخطر المحدق المتمثل في هدم تجمع آخر للاجئين الذين يواجهون احتمال التشريد القسري مرة أخرى. لقد واجه الجيل تلو الآخر من شعبنا نفس المصير، رغم صموده وثباته، وقد ناشدنا المجتمع الدولي مرارا وتكرارا، معالجة هذه المسألة حيوية الأهمية. ومن المؤسف أنه في ظل غياب الإجراءات الدولية الملموسة، لا تزال السلطة القائمة بالاحتلال ماضية بدون رادع، في اقتراف جرائمها دون هوادة على مرأى ومسمع من العالم، وبدون أي خوف من العواقب.

تلك الانتهاكات دليل آخر، إن كان هناك حاجة له، على ضرورة توفير الحماية الدولية للسكان المدنيين الفلسطينيين. إننا نتطلع إلى تقرير الأمين العام وتوصياته بشأن سبل ووسائل توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك من خلال آلية الحماية الدولية، عملا بقرار الجمعية العامة دإط- ١٠/٢٠. ونتوقع صدور هذا التقرير في ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٨.

إن احتلال إسرائيل لأرضنا ليس سيطرة مؤقتة على أرض نتيجة لنزاع؛ بل هو جهد منسق على مر عقود لمصادرة الأرض الفلسطينية، في انتهاك لمبدأين من المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة: حق شعب – في هذه الحالة، الشعب الفلسطيني – في تقرير المصير وعدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة. إنها ليست حتى خطة خفية؛ يعبر عنها كل يوم القادة الإسرائيليون ويجري تنفيذها علنا في تحد للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

لقد قامت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بسن قانون تلو الآخر لتعزيز هذا النظام بدلاً من تفكيكه. لقد احتفلنا للتو بالذكرى المئوية لمولد الرمز العالمي للحرية، زعيم جنوب أفريقيا المناهض للفصل العنصري والرئيس السابق لذلك البلد، نيلسون مانديلا. لقد عملنا على تكريم إرثه وكفاحه ضد القمع والظلم، وتعهدنا بمواصلة الكفاح من أجل الحرية والمساواة والكرامة والعدالة. هذا هو الوقت الذي اختارت فيه إسرائيل اعتماد قانون الدولة القومية اليهودية، الذي تحولت من خلاله حالة فصل عنصري بحكم الواقع إلى حالة فصل عنصري بحكم القانون، أي بموجب قانون.

هذا يعيد إلى الأذهان مفهوم ”منفصلون ولكن متساوون“، الذي كان أساس الفصل العنصري في الولايات المتحدة الأمريكية، في القضية سيئة السمعة التي رفعت في عام ١٨٩٨، بليسي ضد فيرغسون. لقد كان فصلا شائنا وحالكا في تاريخ البشرية، وإذ نشهد ظهوره مرة أخرى، فإنه سيكون ”منفصلون وغير متساوين“. وفي هذا الصدد، لا بد لي من

القول بأن لدى ممثل دولة إسرائيل منصبا آخر يضاف إلى اسمه: وهو ممثل نظام جيم كرو في إسرائيل وقوانينها.

إن هدف إسرائيل النهائي ليس تحقيق السلام أو حل الدولتين.

وقبل أربعة عشر عاما، رأت محكمة العدل الدولية أن تشييد الجدار والنظام المرتبط به ينشئان أمرا واقعا على الأرض قد يصبح واقعا دائما، وفي هذه الحالة، وبغض النظر عن التوصيف الرسمي للجدار الذي شيدته إسرائيل، فإن الأمر سيصبح بمثابة ضم بحكم الأمر الواقع.

فهل بقي هناك أي شك في أن ذلك هو ما تفعله إسرائيل – ضم على حساب دولتنا وعلى حساب السلام؟ وبعبارت مبعوث الولايات المتحدة للسلام، فرانك لوينستين، فإن إسرائيل بدلا من نقل السلطة إلى الجانب الفلسطيني، نقلتها إلى المستوطنين الإسرائيليين. إن ذلك هو تعريف الإرهاب بعينه. وشهدت ذلك العديد من البلدان الممثلة هنا. وينبع تضامنها مع الشعب الفلسطيني من تاريخها وكفاحها بالذات. إن الحكومة الإسرائيلية حكومة مستوطنين، ومن أجل المستوطنين وبالمستوطنين. وسيعترف المسؤولون الإسرائيليون بفخر بأنها على هذا النحو. فلماذا لا يمكن لبقية العالم أن يقر بذلك ويتصرف بناء على ذلك؟

وقد يعتقد البعض أن المأساة الفلسطينية ليس من الخطورة بحيث تستحق ذلك الاهتمام، وهم يبينون حجتهم بفحص كل حدث وحيد بمعزل عن الأحداث الأخرى. ونصيحتي لهم أن ينظروا إلى الصورة الأكبر. فهذا الأمر يتعلق بإنكار حقوق أمة بأسرها والتشريد الجماعي لشعب واستبداله، مقترنا بسياسة الحصر للفلسطينيين والتوسع للمستوطنين الإسرائيليين اليهود. فهل مثل تلك السياسة ليست خطيرة بما يكفي لتبرير الاهتمام الدولي؟ ونحن نعتقد أنها من الخطورة بما يكفي لتستحق اتخاذ الإجراءات الدولية التي طال انتظارها. والسؤال الوحيد المتبقي هو متى في النهاية سيفرغ صبر العالم، الذي أختبر مرارا وتكرارا، وهل سيكون ذلك قبل فوات الأوان لإنقاذ السلام؟

ويقول البعض إن الطرق القديمة لم تعد تعمل. وهم يقولون إن المسار الذي اتخذناه نحو تحقيق السلام كان معيبا، ولذلك هم يريدون وضع خطط تتخلى عن مرجعيات عملية السلام وأهدافها المعلنة ونحن نوافق على أن الطرق القديمة لم تعد صالحة، ولكن لنحدد الأمور الأخرى التي لا تخدم الغرض منها. إن الحلول المؤقتة لا تؤدي دورها. وإرجاء النظر في المسائل الأساسية لا يعمل. وتجاهل القانون الدولي لا يخدم الغرض المنشود. وعدم المساءلة عن الانتهاكات المرتكبة لا يجدي. والافتقار إلى تحديد إطار زمني ملزم لا يعمل. وعدم وجود ضمانات دولية لا يخدم الغرض .

وما يعمل هو وضع خطة سلام ترتكز إلى المرجعيات الدولية الثابتة من أجل التوصل إلى حل سلمي، تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، التي تعززها عملية جماعية تضمن تعبئة دولية وتخضع الأطراف للمساءلة. إن القيادة الفلسطينية تتعهد بالتزامها بالسلام، والتزامها بالقانون الدولي، والتزامها بالحل القائم على وجود دولتين والتزامها بالاعنف. كما نجدد التأكيد على استعدادنا للتعاون مع جميع الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى تعزيز السلام العادل، على نحو ما دعا إليه القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

إن إعادة توحيد شعبنا وأرضنا ونظامنا السياسي من بين أعلى أولوياتنا الوطنية. ولن ندخر وسعا في سبيل تحقيق الوحدة. ونؤكد من جديد على امتناننا لمصر على جهودها لتحقيق ذلك الهدف ونأمل أن نرى إحراز تقدم على تلك الجبهة في الأيام المقبلة.

لقد أكد مجلس الأمن مرارا وتكرارا، كمبدأ عام، على أن إنهاء الإفلات من العقاب أمر لا غنى عنه لتحقيق السلام.

وبالمقابل، نحن دليل حي على مدى دقة ذلك القول، لا سيما حينما لا يتخذ المجلس التدابير اللازمة لضمان تنفيذ قراراته بالذات.

ولكل دولة صلاحية وواجب للمساعدة في النهوض بالسلام بالالتزام بمسؤولياتها الخاصة. وندعو جميع الدول إلى احترام القانون الدولي وضمان احترامه. ونشيد بالبرلمان الأيرلندي على قراره حظر منتجات المستوطنات التي تتأتى من الأرض والموارد الفلسطينية المسروقة. إن تحقيق السلام ليس مسؤولية الأطراف وحدها، ولا يمكن أن تكون حرية المضطهدين رهنا بحسن نية المضطهد. وتحقيق السلام يتطلب من كل واحد منا أن يضطلع بدوره. إننا نريد السلام، ونتطلع إلى إجراء عملية جماعية يمكنها أن تؤدي إلى تحقيق السلام. ونحن على استعداد لاخضاعنا للمساءلة عن أقوالنا وأفعالنا على أساس القانون الدولي. فهل يمكن أن يلتزم الجانب الآخر بالشيء نفسه؟

**الرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

**السيد دانون** (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أهنئ مملكة السويد على توليها رئاسة المجلس لهذا الشهر.

وقبل أن أبدأ بياني، لا بد أن أتناول الحوادث التي وقعت صباح هذا اليوم. فقبل فترة قصيرة، أُطلق صاروخان من طراز باتريوت على طائرة مقاتلة سورية من طراز سوخوي اخترقت المجال الجوي الإسرائيلي. ورصدت قوات الدفاع الإسرائيلية تقدم الطائرة مقاتلة التي توغلت زهاء كيلومترين داخل المجال الجوي الإسرائيلي. بعد ذلك اعترضتها صواريخ باتريوت. وكانت إسرائيل قد حذرت سوريا من انتهاك اتفاق فصل القوات لعام ١٩٧٤. إن إسرائيل لن تسمح بأي انتهاك لسيادتها.

وخلال عطلة نهاية الأسبوع، وبناء على طلب حلفائنا، أكملت إسرائيل مسعى إنسانيا لإنقاذ ٤٢٢ من أفراد ذوي الخوذ البيض وأسرهم. ووافقت الحكومة الإسرائيلية على مرورهم عبر إسرائيل باعتباره لفتة إنسانية هامة. ونود أن نشكر البلدان التي شاركت في تلك العملية الإنسانية. وستواصل إسرائيل تزويد الشعب السوري بالمعونة الإنسانية، مثل الأغذية والأدوية والملابس، على نحو ما فعلت منذ الأيام الأولى للحرب.

لقد طفح الكيل. ولا يزال كثيرون في المجتمع الدولي ينتقدون أعمالنا في حين تنشر حركة حماس الرعب على حدودنا الجنوبية. ففي عطلة نهاية الأسبوع الماضي، أطلقت النار على جندي من قوات الدفاع الإسرائيلي وقتل على يد مجموعة تابعة لحركة حماس الإرهابية. وأطلق إرهابيو حماس أكثر من ٢٠٠ صاروخ وقذيفة هاون على إسرائيل خلال فترة قصيرة لا تتجاوز الأسبوع الماضي. وعانت فتاة عمرها ١٧ عاما من جروح على وجهها من جراء هجوم بالصواريخ. وأصاب صاروخ آخر باحة معبد في بلدة سديروت الإسرائيلية. وسقط منطاد مليئ بالمتفجرات على سطح روضة للأطفال. وتطلق صفارات الإنذار ليلا ونهارا، ويطلب من سكان المجتمعات المحلية الجنوبية لإسرائيل الجنوبية البقاء على بعد مسافة تستغرق ١٥ ثانية للوصول إلى المخابئ الواقية من القنابل - ١٥ ثانية. ودمرت هجمات حماس بالحرق المتعمد أكثر من ٤٠٠ ٧ فدان من الأرض في جنوب إسرائيل - وهي تبلغ نصف حجم مانهاتن. ولكم أن تتصوروا لو أضرمت النيران في نصف مانهاتن، ولو أُحرقت ثمان متنزهات Central Parks وسويت على الأرض بنيران أشعلها الإرهابيون.

وتواصل إسرائيل الدفاع عن نفسها. لقد دمرنا الأنفاق الإرهابية لحركة حماس، وهي من مرافق التدريب الموجودة في مركز المدينة والأهداف العسكرية. واتخذنا تلك الخطوات لحماية شعبنا، تماما كما كانت ستفعل الدول الأعضاء الممثلة هنا لحماية شعوبها.

إن حماس مسؤولة عن تلك الأعمال الإرهابية. ولكن يبدو أن كثيرين من الموجودين في هذا المبنى نسوا حقيقة حركة حماس. إن حركة حماس منظمة إرهابية. ويتعين أن يلقى باللوم على حماس لأخذها كل سكان غزة رهينة.

وتعمل حماس عن كثب مع إرهابيي حزب الله في لبنان والنظام الإيراني. وتشّكل حماس تهديدا إقليميا يتطلب أيضا حلا إقليميا. هذا علاوة على كونها مشكلة دولية تقتضي تسميتها دوليا. وليس المتعصبون المنتمون لحماس الذين يرهبون الإسرائيليين والفلسطينيين سوى قتلة وحشيين شديدي الخطورة. وقد آن الأوان لأن تقر هذه الهيئة بحقيقة أن حماس لا تختلف عن تنظيم القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). ويجب على المجلس أن يسمي حماس منظمة إرهابية بشكل نهائي.

ولا تزال حماس، التي أنشأتها مجموعة من ناشطي جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٨٧ متمسكة باستخدام العنف ضد إسرائيل. إن هدفها المعلن هو إقامة دولة فلسطينية ''من النهر إلى البحر''. وهي تدعو إلى تدمير إسرائيل وشعبها بأكمله من خلال التفجيرات الانتحارية وعمليات الاختطاف والطعن، فضلا عن أي وسيلة أخرى تراها ملائمة من وسائل الإرهاب. فخلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٥ أزهقت حماس أرواح ما يزيد على ١ ٠٠٠ من الإسرائيليين الأبرياء. وخلفت آلافا آخرين من الجرحى. وصعد الانتحاريون على متن الحافلات ودخلوا المطاعم لا لشيء سوى تفجيرها بعد لحظات.

وفي عام ٢٠٠٥ أمر رئيس الوزراء أرييل شارون بسحب الوجود الإسرائيلي كاملا من غزة. وعنى ذلك إجلاء الجالية اليهودية التي كانت موجودة سابقا في غزة، وجميع الجنود التابعين لجيش الدفاع الإسرائيلي، بل حتى رفات اليهود المدفونين في المقابر في غزة. وغادرت إسرائيل كي يتسنى للفلسطينيين تولي حكم أنفسهم في غزة. وقد أتيحت لهم الفرصة، وانسحبت إسرائيل تماما من هناك – فلم يعد هناك وجود لمستوطنات ولا احتلال – إلا أن حماس هي وحدها التي بقيت، بل لم تزدد حماس إلا قوة.

ففي عام ٢٠٠٦ أطاحت حماس بعنف بالقيادة الفلسطينية، وألقت حرفيا بقادة فتح من أسطح المباني. ومنذ ذلك الحين وعلى مدى ١٢ عاما لم تفعل حماس شيئا سوى استغلال الشعب الفلسطيني ومهاجمة إسرائيل. وبنت حماس عددا كبيرا جدا من الأنفاق بهدف شن الهجمات الإرهابية من غزة على إسرائيل واختطاف الإسرائيليين الأبرياء وقتلهم. ففي هذا العام وحده دمرت إسرائيل ما لا يقل عن ١٠ من أنفاق الإرهاب التي امتدت إلى داخل إسرائيل لتنتهي على بعد بضعة أمتار من مجتمعاتنا المحلية. وفي عام ٢٠١٧ منعت قوات الأمن الإسرائيلية شن ٤٠٠ هجوم إرهابي من جانب حماس، بما في ذلك ١٣ هجوما انتحاريا مدبرا وثماني محاولات اختطاف للأشخاص.

لقد مضى ١٢ عاما على سيطرة حركة حماس على غزة، ومع ذلك لا يزال السلام في المنطقة الجنوبية من بلدنا مجرد أضغاث أحلام وخيال. وذلك لأن حماس تعطي قيمة للموت أكثر من الحياة. وإذا كان المجلس لا يصدق ما أقول، فإنه عليه أن يستمع إلى ما يقوله قادة حماس أنفسهم. فخلال أعمال الشغب العنيفة التي وقعت مؤخرا، خاطب يحيى السنوار، قائد حماس في غزة، جماعة من الغوغاء بجوار السياج – ويمكن للوفود الاطلاع على ما قاله باستخدام محرك البحث غوغل – وطالب أولئك الأشخاص الذين أرسلهم إلى السياج بأن يقتحموه إلى داخل إسرائيل، وأن يعثروا على الإسرائيليين الأبرياء لينتزعوا قلوبهم من صدورهم وأجسادهم. ويجب على المجتمع الدولي أن يقر بأن اللون الحقيقي لحماس هو أكثر الألوان الحمراء دموية. وليس هناك سوى علاج واحد للمشكلة هو – أنه يجب على المجتمع الدولي أن يسمي حركة حماس منظمة إرهابية.

وعلى مدى سنوات عديدة ما فتئ حزب الله في لبنان ينشر الرعب في شمال إسرائيل بزعم أنه منظمة سياسية. غير أن حزب الله لم يعد وحده اليوم في لبنان. فقد وسّعت حماس نطاق جهودها لتتعاون مع حزب الله ولتسبب للإسرائيليين الأبرياء أكثر ما تستطيعه من الألم والأذى. وكلا حماس وحزب الله مذنبان بتعريضهما حياة الأبرياء – سواء كانوا لبنانيين أو فلسطينيين أو إسرائيليين – للخطر الجسيم. فحزب الله، شأنه في ذلك شأن حماس، ما يزال يرتكب جريمة استغلال المدنيين كدروع بشرية، وتتوفر لكلتا المنظمتين الإرهابيتين موارد ومعدات هائلة من إيران، فضلا عن التدريب.

ويتباهى قادة حماس أنفسهم بتلك الروابط الإرهابية. فقد تباهى يحيى السنوار بقوله:

”إن لحماس علاقات ممتازة مع أشقائنا في حزب الله. فنحن نعمل وننسق معا، وهناك اتصال بيننا على أساس يومي تقريبا“.

وخلال الأشهر القليلة الماضية، عززت حماس أنشطتها في لبنان. وقد حذرنا مجلس الأمن من هذا الأمر، إلا أن شيئا لم يتغير. إن حماس جزء من عمليات دولية عابرة للحدود من تركيا ولبنان ثم سورية وصولا إلى إيران. ومن خلال هذه الشبكة وبتمويل ورعاية من إيران، أنشأت حماس مصانع لصنع الصواريخ والمركبات الجوية غير المأهولة في جنوب لبنان. وشيدت أيضا معسكرات تدريب لتعليم الآلاف من الإرهابيين الفلسطينيين المقيمين في لبنان.

ولن يتسنى لحماس تنفيذ هذا الحجم الهائل من الأنشطة لولا الدعم الثابت الذي تتلقاه من النظام الإيراني. وعلى الرغم من الاختلافات الواضحة بين المذهبين السني والشيعي، ما تزال إيران توفر لحماس والجهاد الإسلامي مبلغ ١٠٠ مليون دولار سنويا. واجتمع كبار قادة حماس، بمن فيهم القيادي البارز صالح العاروري، مع المسؤولين الإيرانيين في مناسبات كثيرة. وقال علي أكبر ولاياتي، أحد كبار مساعدي المرشد الإيراني الأعلى آية الله خامنئي:

”إننا فخورون بدعم المقاومة الفلسطينية وحركة حماس. وستواصل القيادة الإيرانية وشعبنا دعم المقاومة التي تقودها حماس والجهاد الإسلامي.“

ففي هذا الشهر نفسه كان مقررا أن يخاطب قاسم سليماني، قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، جميع سكان غزة عن طريق البث المباشر من طهران في مناسبة ما يسمى مهرجان البارود السائل – وهو مهرجان فيما يبدو. ولكن حال عطب تقني دون إلقاء ذلك الخطاب. ومع ذلك فإن مثل هذا الاتصال المباشر مع جميع السكان في غزة لا يدل إلا على أمر واحد – وهو أن الروابط بين حماس وإيران قد أصبحت أقوى من أي وقت مضى.

وبدعم من إيران، أصبحت حماس تشكل تهديدا على الصعيدين الإقليمي والدولي. وأصبح لإيران نفوذ قوي في لبنان بالفعل، إذ توفر مبلغ ٧٠٠ مليون دولار سنويا لحزب الله. وتكاد إيران تسيطر على سورية بالفعل. فهي توفر للنظام ٤ بلايين دولار سنويا والآلاف من المقاتلين. ولا يمكننا السماح بأن تصبح غزة مخفرا أماميا آخر لإيران. ومن شأن تسمية حماس بأنها منظمة إرهابية أن يؤكد مجددا التزام المجتمع الدولي بمكافحة الإرهاب.

فالإرهاب لا يعرف حدود الدول ولا ألوان البشر ولا معتقداتهم. ويستهدف الإرهاب المقاهي في باريس والأبراج في نيويورك وكذلك الشوارع في تل أبيب. وتتشاطر حماس وتنظيم القاعدة وداعش الهدف المباشر نفسه المتمثل في قتل الأبرياء والإخلال بالسلم الدولي. ولذلك، فإن تسمية حماس بأنها منظمة إرهابية ينبغي ألا يقل وضوحا عن تسمية تنظيم القاعدة وداعش. وينبغي للأمم المتحدة أن تسمي قادة حماس إرهابيين وأن تفرض الجزاءات عليهم، وهم: يحيى السنوار، الذي

شن ما يزيد على ٥٠ هجوما إرهابيا، وإسماعيل هنية، المسؤول عن وفيات عدد كبير جدا من الأبرياء، وهو أحد مؤيدي أسامة بن لادن، وخالد مشعل، الذي أدين بإعدام ٣٨ فلسطينيا حاولوا مقاومة حماس.

وما تزال حماس تحتجز اثنين من المدنيين الإسرائيليين رهينتين لديها، وكذلك رفات اثنين من الجنود الإسرائيليين المختطفين، هما أورون شاؤول وهدار غولدن وترفض إعادتهما. وترفض حماس أيضا السماح بزيارات اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو أي طرف ثالث آخر، فضلا عن رفضها تقديم أي معلومات عن مصيرهما أو الظروف المحيطة بهما. وليس مفهوما أن يمضي ما يزيد على أربع سنوات منذ أن قُتل اثنان من جنودنا وما تزال رفاتهما محتجزتين من قبل إرهابيي حماس.

وأذكر أعضاء المجلس بأن هادار غولدين قد قُتل بعد تنفيذ وقف إطلاق النار الذي أقرته الأمم المتحدة. ومن مسؤولية الأمم المتحدة أن تضمن عودة جثتيهما لدفنهما بشكل لائق في إسرائيل. وعدم القيام بذلك انتهاك مستمر للقانون الإنساني الدولي. ولا يمكن المطالبة بالمساعدة الإنسانية لغزة، الأمر الذي نؤيده، مع رفض كفالة الحقوق الإنسانية الأساسية لإعادة أسرانا وقتلانا.

إن حماس توجه هجمات عنيفة بالصواريخ والطائرات الورقية المشتعلة ضد المدنيين الإسرائيليين. وتحول الإمدادات التي ترسل إلى غزة لبناء أنفاق الإرهاب. وتستخدم المباني والأغراض المدنية لشن الهجمات، وتستخدم المدنيين الفلسطينيين – الرجال والنساء والأطفال – كدروع بشرية. إن حماس، هذه المنظمة المسؤولة عن معاناة الكثير من الإسرائيليين والفلسطينيين – تنتهك بشكل أساسي الالتزامات المشتركة للقانون الإنساني الدولي. وما زالت حماس تواصل الازدراء التام لجميع القيم التي يعتز بها المجتمع الدولي، بما في ذلك الإنسانية وحماية المدنيين واحترام القانون الدولي. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يقف مكتوف الأيدي.

وقبل أن أختتم بياني، فإن عشرات البلدان تعتبر حماس منظمة إرهابية. وهي لم تفعل ذلك تعاطفا مع إسرائيل. بل فعلته لأنها تدرك أن حماس تهديد إرهابي عالمي. ومن يصف حماس بخلاف ذلك يصبح بمثابة منصة إطلاق لصواريخها. وفي المناقشة الأخيرة في مجلس الأمن بشأن النزاع (انظر S/PV.8244)، هنا في هذه القاعة، لم يتمكن أغلبية أعضاء مجلس الأمن من إدانة حماس. وأغلبية الدول الأعضاء في الجمعية العامة كانت لديها الشجاعة لتأييد الولايات المتحدة. وعليه، فلو أن هذه الهيئة جادة بشأن السلم والأمن الدوليين، ستدرج حماس كمنظمة إرهابية بصورة نهائية.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

**السيدة هيلي** (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية. وقبل الانتقال إلى النقطة الرئيسية في ملاحظاتي، أود أن أشدد على نقطة تطرق إليها السيد ملادينوف. في الأشهر الثلاثة الأخيرة، فإن الطائرات الورقية المشتعلة التي عبرت من غزة إلى داخل إسرائيل أتلفت أو دمرت ٥٠٠ ٧ فدان من الأراضي. إسرائيل بلد صغير. تعادل مساحتها من أراضي الولايات المتحدة حجم ولاية كونكتيكت بأكملها. وفي فرنسا، فإن مساحتها تعادل ١٠ أمثال كامل مساحة باريس. وهذا ليس بالأمر الهين. ولو حدث ذلك في أي من بلداننا، سيكون هناك الكثير من النقاش حوله. وفي الوقت الذي تولي وسائط الإعلام الدولية اهتماماً بالغاً لكل خطوة تتخذها إسرائيل دفاعا عن النفس، يجب ألا يغيب عن بالنا الضرر الحقيقي الذي يلحق بإسرائيل جراء الهجمات الإرهابية القادمة من غزة.

والغرض الرئيسي من ملاحظاتي اليوم تسليط الضوء على مسألة هامة أخرى كثيرا ما تُغفل عندما يتعلق الأمر بالمجتمع الفلسطيني. إن حكمنا على التزام كل دولة تجاه الشعب الفلسطيني بالكلمات التي تلفظها في مجلس الأمن والجمعية العامة، سنخرج بصورة مشوهة للغاية. وهنا في الأمم المتحدة – آلاف الأميال بعيدا عن الفلسطينيين، الذين لديهم احتياجات حقيقية – لا نهاية للكلمات التي يدلى بها نيابة عنهم. بلد تلو الآخر يدعي التضامن مع الشعب الفلسطيني. فإذا كانت تلك الكلمات مفيدة في المدارس والمستشفيات والشوارع في مجتمعاتهم، ما كان الشعب الفلسطيني ليواجه الظروف البائسة التي نناقشها هنا اليوم. فالكلام لا يكلف شيئاً. وما من مجموعة من البلدان أكثر سخاء بكلماتها من جيران الفلسطينيين من العرب والدول الأخرى الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. لكن كل الكلمات التي يلفظ بها هنا في نيويورك لا تُطعم أو تكسو أو تعلم طفلا فلسطينيا واحدا. وكل ما تفعله هو إثارة غضب المجتمع الدولي.

فلنأخذ وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، على سبيل المثال. في العام الماضي، كانت مساهمة إيران في الأونروا صفراً. ومساهمة الجزائر في الأونروا صفراً، وكانت مساهمة تونس في الأونروا صفراً. وقدمت بلدان أخرى بعض التمويل. باكستان قدمت ٢٠ ٠٠٠ دولار. وقدمت مصر ٢٠ ٠٠٠ دولار، وعمان قدمت ٦٦٨ ٠٠٠ دولار. والآن، ليست البلدان العربية والإسلامية وحدها التي تستحق تسليط الضوء عليها. هناك بلدان أخرى كثيرة الحديث عن القضية الفلسطينية. في عام ٢٠١٧، قدمت الصين ٣٥٠ ٠٠٠ دولار للأونروا. وروسيا قدمت مليوني دولار للأونروا. وفي أعلى القائمة، قدمت تركيا ٦,٧ مليون دولار. وقدمت الكويت ٩ ملايين دولار، والإمارات العربية المتحدة ١٢,٨ مليون دولار.

مرة أخرى، إن حكمنا على التزام الدولة تجاه الشعب الفلسطيني بالكلمات التي نستمع إليها في هذه القاعة، قد نخلص إلى استنتاج أن الولايات المتحدة كانت أقل سخاء لمجرد أننا نقف بفخر مع حليفتنا، إسرائيل، هنا في الأمم المتحدة. ولكن، مرة أخرى، هذا الاستنتاج خاطئ تماما. في العام الماضي، وفي حين لم تقدم الجزائر شيئا للأونروا وقدمت تركيا ٦,٧ مليون دولار، قدمت الولايات المتحدة ٣٦٤ مليون دولار. وهذا يعادل ١٠ أمثال المبلغ الإجمالي لكل البلدان المذكورة للتو. وهذا بالإضافة إلى ما يعطيه الشعب الأمريكي للفلسطينيين سنوياً من خلال المساعدة الثنائية، بقيمة ٣٠٠ مليون دولار أخرى في العام الماضي، بمتوسط أكثر من ربع بليون دولار كل سنة منذ عام ١٩٩٣. ومنذ ذلك العام، قدمت الولايات المتحدة أكثر من ٦ بلايين دولار في إطار المساعدات الثنائية للفلسطينيين. فكم أعطت البلدان العربية – بعضهم أثرياء – للفلسطينيين؟ ما قدمته لا يقترب بأي شكل من الأشكال مما قدمته الولايات المتحدة. الكلمات في الأمم المتحدة أم الأفعال في شوارع المجتمعات الفلسطينية ومدارسها، أيها أكبر قيمة؟

فإن حكمنا من خلال النقد اللاذع الموجه ضد الولايات المتحدة على لسان الممثلين الفلسطينيين، بما في ذلك هنا اليوم، ومن بعض حلفائهم، قد يستنتج المرء أن دعمنا لا يلقى التقدير بإنصاف أو أنه غير مرغوب فيه. الأمريكيون شعب بالغ الكرم. نحن شعب ذو توجه إنساني، نواصل البحث عن السبل لمساعدة الشعب الفلسطيني، الذي تثير محنته قلقا حقيقيا لدينا. لكننا لسنا حمقى. وإذا مددنا يد الصداقة والكرم، فإننا لا نتوقع أن تُعض أيدينا. وبينما نمد أيدينا، نتوقع من الآخرين أن يمدوا أيديهم أيضاً.

والأهم من ذلك، أن هذه ليست مسألة تمويل فحسب. أين هي البلدان العربية عندما يتعلق الأمر بتشجيع المصالحة بين الفصائل الفلسطينية، التي لا غنى عنها للسلام؟ أين هي

البلدان العربية عندما يتعلق الأمر بشجب إرهاب حماس؟ أين هي البلدان العربية عندما يتعلق الأمر بدعم الحلول التوفيقية الضرورية من أجل السلام؟ في كثير من الأحيان، تعطي البلدان العربية من المال والكلمات التي لا تقبل المساومة بالقدر الذي يبقيها بعيداً عن مرمى سهام الممثلين الفلسطينيين.

ولكن إذا كانوا يهتمون حقا بالشعب الفلسطيني، لن يفعلوا ذلك. وعوضاً عن ذلك، كان عليهم أن يدينوا التطرف ويطرحوا أفكاراً جادة لحلول توفيقية يمكن أن تنهي النزاع وتفضي إلى حياة أفضل للشعب الفلسطيني. وكان عليهم أن يبلغوا القيادة الفلسطينية أن من الحماقة بمكان أن يسعوا إلى إدانة مقترح للسلام لم يروه أصلاً حتى الآن. لقد سُمح للقيادة الفلسطينية أن تعيش في واقع زائف لفترة طال أمدها، لأن القادة العرب يخشون إبلاغها بالحقيقة.

إن الولايات المتحدة تقول الحقيقة، لأننا مهتمون حقا بالشعب الفلسطيني. ولكن علينا جميعا أن ندرك أن احتياجات الفلسطينيين لم تعد مشكلة أمريكية أكثر من كونها مشكلة روسية أو فرنسية. وهي قطعا ليست مشكلة أمريكية أكثر من كونها مشكلة مصرية، أو سعودية، أو إماراتية، أو تركية. ولذلك، ففي المرة المقبلة التي نعقد فيها جلسة كهذه في مجلس الأمن أو الجمعية العامة، ونستمع إلى كلمة تلو الأخرى إزاء محنة الشعب الفلسطيني، سأطلب من أولئك الذين يدلون بتلك الكلمات إثبات ما تقوم به بلدانهم للمساعدة إلى جانب إلقاء الخطب. لقد حان الوقت لدول المنطقة، على وجه الخصوص، أن تضاعف جهودها وتساعد الشعب الفلسطيني حقا بدلا من مجرد إلقاء الخطب على بعد آلاف الأميال.

**السيد بوليانسكي** (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على تقريره.

تدعم روسيا حشد الجهود الدولية الرامية إلى تسوية حالات الأزمات، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فهذه المنطقة الشاسعة، التي تمتد من حدود لبنان أو سورية وإسرائيل إلى الخليج الفارسي والصحراء الغربية، لا تزال للأسف تتأرجح على حافة تصعيد آخر، في حالة هشة يمكن أن تنهار نتيجة خطأ بسيط في التقدير السياسي أو خطوة مستهترة. ويمكن أن تكون الآثار المترتبة على هذا السيناريو كارثية بالنسبة للعالم بأسره. وفي ظل هذه الظروف، فإن الدبلوماسية الوقائية تكتسي أهمية خاصة. فقد فات أوان اتخاذ خطوات لوقف النزاعات التي وصلت بالفعل لمرحلة حادة من المواجهات المسلحة. ويجب أن ينصب التركيز على إيجاد حلول سلمية. ولكن في قضية فلسطين لا يزال من الممكن العودة بالحالة مرة أخرى إلى المسار السياسي، ومنع بدء جولة جديدة من العنف في قلب الشرق الأوسط.

إن الحالة الراهنة في التسوية الفلسطينية الإسرائيلية مقلقة للغاية. وقد أكدت الأحداث الأخيرة في غزة وحولها أن العنف يملأ الفراغ الذي نشأ في ظل عدم إحراز أي تقدم في استئناف العملية السياسية. وقد حذر تقرير المجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين بشأن التسوية في الشرق الأوسط من هذا التهديد منذ تموز/يوليه ٢٠١٦، كما تحدث عن كيفية منع هذا التطور. وللأسف، فقد اضطررنا إلى الاستنتاج بأنه لم يتم الوفاء بأي من التوصيات في هذا الصدد. ولم تؤد مشاكل المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية وتدمير السلطات الإسرائيلية للممتلكات الفلسطينية والخطاب الاستفزازي على كلا الجانبين إلا لتفاقم الوضع. ويساورنا القلق إزاء الاتجاه المتزايد لاتباع نهج انفرادية لا تسهم في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها سابقا في إطار المنظمات الدولية، وأهمها الأمم المتحدة. ونحن على اقتناع راسخ بعدم قبول أي إجراءات تستبق نتائج محادثات السلام. فالمحاولات الرامية إلى تعزيز الحقائق الجديدة على أرض الواقع

من خلال التشريعات الوطنية لا تفعل شيئا للنهوض بقضية السلام.

إن الطريق الوحيد الممكن للتوصل إلى تسوية هو الحوار المباشر بين الأطراف في النزاع الذي يمكن أن يؤدي إلى التوصل إلى صيغة الدولتين استنادا إلى الأسس المعترف بها دوليا، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية. وروسيا على استعداد لتقديم كل مساعدة لاستئناف ذلك الحوار وأن تقوم بذلك بالتعاون مع الأطراف الفاعلة الدولية الأخرى، بما في ذلك من خلال المجموعة الرباعية. وسنواصل العمل من خلال علاقاتنا الثنائية مع إسرائيل وفلسطين. وقد عقد الرئيس الروسي بوتين محادثات بناءة مع رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عباس خلال إقامتهما في موسكو قبل بضعة أيام. وحتى الآن كانت هذه الاجتماعات منفصلة، ولكن لا يزال عرضنا لعقد مؤتمر قمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين في روسيا مطروحا. وأود أن أؤكد على أن اقتراحنا حظي بموافقة الجانب الفلسطيني. ومرة أخرى، تم عرض رؤيتنا المبدئية على إسرائيل خلال زيارة وزير خارجيتنا سيرغي لافروف للقدس الغربية في اليوم التالي. ونقدر الدور الذي تقوم به البلدان الأخرى في المنطقة فيما يتعلق بفلسطين وإسرائيل، وخاصة مصر والأردن. ونحن نساعد شركائنا المصريين في جهودهم الرامية إلى حل الانقسام في صفوف الفلسطينيين من خلال اتصالاتنا مع طائفة واسعة من الفصائل الفلسطينية.

ونؤيد المساعدة الدولية المقدمة لفلسطين، بما في ذلك من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وقد استمعت باهتمام لما قالته زميلي السيدة هيلي عن ذلك. وأود أن أصدق أنه بعد هذا الأداء العاطفي سيحدث تغيير نوعي في الحالة في هذا الصدد. إن الأنشطة التي تقوم بها الأونروا تتجاوز مهمتها الإنسانية البحتة وتشكل عاملا هاما لتحقيق الاستقرار لفلسطين والمنطقة بأسرها. ومن المرجح أن تترتب عواقب وخيمة إذا تعثر عملها بسبب نقص الموارد المالية.

ومما لا شك فيه أن التقدم المحرز في استئناف العملية السياسية الفلسطينية الإسرائيلية سيكون له أثر إيجابي على الحالة العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن الأهمية بمكان أن نعمل على توحيد جهودنا في هذا الصدد وفي مناطق أخرى، بما في ذلك سورية، واليمن، وليبيا. وسيكون من المهم أيضا ألا نخفض دعمنا للسلطات في العراق لتحقيق الاستقرار المستقبلي في الحالة هناك. وستسهم مساعدة اللاجئين السوريين في العودة إلى وطنهم في تطبيع الحالة في الجمهورية العربية السورية، وتخفيف الحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلدان التي تستضيف اللاجئين، ولا سيما جيران سورية، لبنان، والأردن، وتركيا.

وعلى نحو ما نرى، فإن مناقشة مجلس الأمن التي عقدت بناء على مبادرة روسيا في ٢٥ حزيران/يونيه (انظر S/PV.8293) أكدت على الحاجة الملحة لوضع خطة مشتركة إيجابية وموحدة بشأن الشرق الأوسط لمجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره. وعلينا أن نحول تلك الرؤية إلى إجراءات عملية، مع المحافظة على صكوك الأمن الجماعي القائمة لدينا بالفعل، مثل خطة العمل الشاملة المشتركة المعنية ببرنامج إيران النووي، التي تضطلع بدور حاسم في النظام العالمي لعدم الانتشار والتي سيساعد الحفاظ عليها على منع الزيادة الجامحة في حدة التوترات في المنطقة.

وروسيا على استعداد للمشاركة في هذه الجهود مع جميع الشركاء المعنيين على أساس من الحوار المفتوح والنزيه، كما يتمثل في المحادثات التي جرت مؤخرا بين الرئيس بوتين والرئيس ترامب في هلسنكي.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تود الصين أولا أن تتوجه بالشكر للمنسق الخاص ملادينوف على إحاطته

الإعلامية، والإشادة به على جهوده النشطة لتهدئة التوترات في المنطقة.

إن العلاقات الحالية بين فلسطين وإسرائيل مقلقة للغاية. ولا تزال الحالة في غزة هشة ومتوترة ولا يسعنا تجاهل إمكانية أن تتفاقم الاشتباكات العنيفة أكثر من ذلك هناك. وآفاق حل الدولتين غير واضحة، والجهود المبذولة من أجل استئناف المحادثات بين الطرفين متوقفة، في حين أن بناء المستوطنات مستمر، ولا يزال هدم المنازل الفلسطينية مستمرا. وتشعر الصين بقلق بالغ إزاء التطورات على أرض الواقع والمصابين جراء النزاعات. ولن يؤدي استخدام القوة والجهود الرامية إلى منع العنف بالعنف إلى حل أي مشاكل.

وندين بشدة استخدام القو المتعمدة ونعارض العنف ضد المدنيين. ونحث جميع الأطراف على مراعاة سلامة وأمن شعوب المنطقة وضرورة التعايش السلمي عن طريق ممارسة ضبط النفس لمنع تصعيد الحالة. ولن تؤدي الحالة الإنسانية المتردية في غزة إلا لتقويض الاستقرار الإقليمي. ونأمل أن ترفع الأطراف المعنية بشكل تام الحصار المفروض على غزة في أقرب وقت ممكن.

ولا يزال حل الدولتين هو السبيل الأمثل لحل النزاع بين فلسطين وإسرائيل. ويجب على المجتمع الدولي الالتزام بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية عند تعزيز جهوده الرامية إلى استئناف المحادثات. وينبغي اتخاذ إجراءات ملموسة لتنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) ووقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي المحتلة، فضلا عن وضع حد لهدم المنازل وإتلاف الممتلكات الفلسطينية. وينبغي أيضا اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع العنف ضد المدنيين.

ويجب أن يحافظ المجتمع الدولي على وحدته في ممارسة الضغط لأجل استئناف محادثات السلام بين الجانبين في وقت مبكر. وينبغي للطرفين إيجاد أرضية مشتركة بينهما، وأن يمتنعا عن أي أفعال أو أقوال قد تزيد من تفاقم الحالة، فضلا عن الامتناع عن أي إجراءات أحادية من شأنها أن تقوض الثقة بينهما تهيئة للظروف اللازمة لاستئناف الحوار. ويجب على الأطراف ذات التأثير على مسألة الشرق الأوسط أن تضطلع بدور بنّاء في ذلك الصدد.

وتعرب الصين عن تقديرها للجهود التي بذلتها مصر وغيرها بنشاط لتعزيز المصالحة الوطنية في فلسطين. ونؤيد عقد مؤتمر دولي جديد معني بقضية فلسطين، واستكشاف آليات مبتكرة لتيسير إحلال السلام في الشرق الأوسط بهدف كسر الجمود في المحادثات الفلسطينية – الإسرائيلية في أقرب وقت ممكن.

وتؤيد الصين بقوة إقامة دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة الكاملة على أساس حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. ونؤيد المزيد من إدماج فلسطين في المجتمع الدولي. وفي حفل افتتاح الاجتماع الوزاري الثامن لمنتدى التعاون بين الصين والدول العربية في ١٠ تموز/يوليه، أعلن الرئيس شي جين بينغ عن معونة إضافية بقيمة ١٠٠ مليون ين مقدمة إلى فلسطين لدعم التنمية الاقتصادية وتحسين الظروف المعيشية هناك.

وستواصل الصين تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة لفلسطين، وستقدم مساهمة إضافية قيمتها ٢ دولار إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وفي هذا الصدد، ما برحت الصين تقوم بما تعتقد دائما أنه ينبغي القيام به إلى أقصى حد ممكن. وليست لدينا أي نية للتنافس مع أي بلد آخر.

فالسلام والإصلاح والتنمية هي المتطلبات المشتركة لجميع بلدان الشرق الأوسط. وبالمثل، فإن الاستقرار والهدوء والسعادة هي التطلعات المشتركة لشعوب المنطقة. وينبغي لنا التصدي لمسائل البؤر الساخنة في الشرق الأوسط لأجل التوصل إلى تسوية سلمية عادلة وشاملة.

ويجب علينا أولا على وجه التحديد، أن نواصل الالتزام بالحل السياسي وتيسير الحوار والمفاوضات لوقف الحلقة المفرغة من ممارسة العنف بغرض العنف نفسه. ثانيا، يجب علينا التحلي بالنزاهة والامتناع عن فرض الحلول التوفيقية كي يفضي الاستقرار إلى السلام الدائم بدلا من الاضطرابات. ثالثا، إدارة الحالة بطريقة بناءة تأخذ في الاعتبار التاريخ والواقع معا بهدف توفير الزخم اللازم تدريجيا لإنهاء العنف وتحسين الوضع. رابعا، مراعاة الحقوق والمصالح المشروعة لجميع الأطراف، والامتناع عن اتخاذ الترتيبات الحصرية بهدف التوصل إلى إطار مفتوح ومستقر لتحقيق السلام في المنطقة.

وأخيرا، أود أن أؤكد مجددا أن الصين على استعداد تام للعمل مع بلدان المنطقة بهدف تحسين مواءمة استراتيجياتنا وإجراءاتنا. ونحن ملتزمون بصون السلم والاستقرار في الشرق الأوسط، وبتوطيد الإنصاف والعدالة وتعزيز التنمية المشتركة والدعوة إلى التعلّم والصداقة المتبادلين بهدف الإسهام في بناء مجتمع مع مستقبل مشترك للبشرية.

**السيد العتيبي** (الكويت): نشكر بدايةً، السيد نيكولاي ملادينوف، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته القيّمة حول آخر التطورات التي واكبت المرحلة الماضية في الأرض المحتلة، والتي ذكرتنا جميعا بخطورة ما آلت إليه الأوضاع هناك. ونشيد بمساعيه ونجدد دعمنا الكامل للجهود التي يبذلها في تهدئة الوضع تجنبا للمواجهة.

نلتقي مرة أخرى مع كل أسف، في ظل أوضاع متوترة بالغة الخطورة في الأرض المحتلة نتيجة للتصعيد الأخير الذي تعرّض له قطاع غزة خلال عطلة نهاية الأسبوع الماضي. فقد واصلت القوات الإسرائيلية المحتلة اعتداءاتها وهجماتها ضد سكان غزة لنشهد أكبر حملة جوية على القطاع منذ عدوانها في عام ٢٠١٤ راح ضحيتها طفلان وجُرح العشرات وألحقت الضرر بالمباني المدنية، وكانت تنذر كما سمعنا من السيد ملادينوف بوصول الوضع إلى ''حافة الحرب'' لتضاف تلك الجرائم إلى سجل إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، في استهداف الشعب الفلسطيني بالذخيرة الحية كما شاهدنا منذ بداية مسيرة العودة الكبرى في آذار/مارس الماضي، والتي خلفت وراءها ما يقارب الـ ١٥٠ شهيدا، من بينهم ٢٢ طفلا، وفاق إجمالي عدد المصابين الـ ١٥ ٠٠٠ شخص أصيب عدد كبير منهم بعاهات دائمة.

نجدد هنا إدانتنا لاستهداف المدنيين الأبرياء من قبل أي طرف، وفي أي مكان وفي أي وقت، ونحمّل إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، كامل المسؤولية عن أعمال العنف والتصعيد الأخير. ونجدد دعمنا لنضال الشعب الفلسطيني دفاعا عن مقدساته وحقوقه غير القابلة للتصرف. وندين ممارسات وسياسات سلطة الاحتلال الإسرائيلي الممنهجة وواسعة النطاق ضد أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل والتي ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونطالب مجلس الأمن بإنفاذ قراراته ذات الصلة بحماية المدنيين الفلسطينيين، لا سيما القرار ٩٠٤ (١٩٩٤)

والقرار ٦٠٥ (١٩٨٧)، القاضية بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية المحتلة. ونتطلع إلى صدور تقرير الأمين العام حول توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني بموجب قرار الجمعية العامة ES-10/20 المعتمد بتاريخ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

ونرفض كذلك قرار سلطة الاحتلال الإسرائيلية لتشديد الخناق على سكان قطاع غزة الذي يعاني من حصار لأكثر من عقد من الزمن، نتيجة لإغلاق معبر كرم أبو سالم الذي يعلم جميعنا بأنه يعتبر المعبر الوحيد لاستيراد وتصدير السلع التجارية من وإلى قطاع غزة، وهو ما سيفاقم الأزمة الإنسانية لأنه سيقطع الإمدادات الحيوية ويحظر جميع الصادرات معرّضا

للخطر جميع سكان القطاع البالغ عددهم مليوني شخص، نصفهم من الأطفال. ونؤكد هنا ضرورة العمل لإنهاء الأزمة الإنسانية والاقتصادية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، وخاصة في قطاع غزة نتيجة لذلك الحصار الجائر عليه. ونطالب المجتمع الدولي والمنظمات الدولية بممارسة الضغط على إسرائيل لرفع حصارها عن القطاع وفتح المعابر التي تسيطر عليها بشكل فوري ودائم.

إن هذا القرار، إلى جانب التحديات المالية التي تواجه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) نتيجة لإجراءات الإغلاق والحصار وتقييد حركة إيصال المساعدات لمستحقيها، سيزيد بلا شك من المعاناة الإنسانية للشعب الفلسطيني، ونشاطر القلق الذي عبّر عنه السيد ملادينوف إزاء العجز السنوي في موازنة الوكالة. ونؤكد على أهمية استمرار توفير الدعم المالي اللازم لبرامج ونشاطات وكالة الغوث الدولية على اعتبار أن تمويلها هو مسؤولية دولية.

ومع ذلك، بلغ إجمالي ما قدمناه في السنوات الخمس الأخيرة إلى الوكالة ٥٥ مليون دولار، وسنستمر في هذا الدعم.

لقد لاحظنا في الآونة الأخيرة كذلك، انهماك إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بتغيير القواعد على الأرض بحيث وصل التمادي فيه إلى حد العبث بأبسط حقوق الشعب الفلسطيني، عبر مصادقة الكنيست مؤخرا على عدد من القرارات غير الشرعية، منها المصادقة بصورة نهائية على قانون نقل الصلاحيات المتعلقة بالأراضي الفلسطينية المحتلة من المحكمة العليا الإسرائيلية إلى محكمة الشؤون الإدارية. وهو ما يعني فعليا الحد من الالتماسات التي يتقدم بها الفلسطينيون، بالإضافة إلى المصادقة على قانون الدولة القومية للشعب اليهودي، والذي يكرس العنصرية الإسرائيلية ويهدد الوجود الفلسطيني. هذا إلى جانب المصادقة على قرار آخر يتيح لسلطة الاحتلال الإسرائيلية مصادرة أموال الضرائب التي تقدر ب ٣٠٠ مليون دولار، والتي تجمعها بالنيابة عن الحكومة الفلسطينية، وهو القرار الذي يأتي في إطار استمرار إسرائيل في اتخاذ إجراءات وتدابير مالية عقابية بما يتنافى مع القوانين والمواثيق الدولية والاتفاقات الموقعة بين الجانبين، الإسرائيلي والفلسطيني.

ونجدد رفضنا القاطع لجميع القرارات غير القانونية التي تأتي في إطار عملية الضم غير الشرعية بحكم الأمر الواقع، في ظل قرار المحكمة العليا الإسرائيلية في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٨ بالسماح بالترحيل القسري للمجتمعات البدوية الفلسطينية الموجودة في منطقة خان الأحمر/أبو الحلو، وتدمير منازلهم من أجل بناء المزيد من الوحدات الاستيطانية، مما سيؤدي إلى فصل الضفة الغربية عن بعضها البعض ونسف حل الدولتين. إن هذه الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة في الأراضي المحتلة يجب أن تجابه برفض دولي، حيث نعرب عن إدانتنا للسياسة الاستيطانية الإسرائيلية التوسعية غير القانونية بمختلف مظاهرها على كامل أرض دولة فلسطين المحتلة في عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، والتأكيد على أن المستوطنات الإسرائيلية باطلة ولاغية ولن تشكل أمرا واقعا مقبولا وتمثل انتهاكا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة، وتهدف إلى تقسيم الأرض الفلسطينية وتقويض تواصلها الجغرافي.

إن ما سبق يعد دليلا قاطعا على استمرار سلطة الاحتلال الإسرائيلية في عدم الاكتراث بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، مما يضع مسؤولية مشتركة على عاتقنا جميعا عبر المطالبة بتنفيذ جميع القرارات ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، بما فيها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، والقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي أكد، ضمن جملة أمور أخرى، على أن الاستيطان الإسرائيلي يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وعقبة في طريق السلام، ويطالب لإسرائيل بالوقف الفوري والكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. كما

أكد على أن المجتمع الدولي لن يعترف بأي تغييرات في حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس.

ونرحب بالجهود التي تبذل، والتي يضطلع بها السيد ملادينوف بالاتفاق مع لجنة الاتصال المخصصة، لتحسين البنى التحتية في قطاعات الصحة والطاقة والمياه في قطاع غزة. ونشير هنا إلى قرار دولة الكويت بالوفاء بالتزاماتها بالموافقة على صرف مبلغ مليوني دولار أمريكي ضمن المنحة الكويتية لأعمال التأهيل والتطوير للبنية التحتية في المحافظات الجنوبية من قطاع غزة. ونثني في هذا السياق أيضا على الجهود الحثيثة التي تبذلها مصر لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية، خاصة في ظل المؤشرات الإيجابية الأخيرة حول إمكانية التوصل إلى صيغة لإعادة جهود المصالحة إلى مسارها.

ختاما، نجدد تمسكنا بحل الدولتين وحل الصراع العربي الإسرائيلي وفق قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية، بكافة عناصرها والتي نصت على أن السلام مع إسرائيل وتطبيع العلاقات معها يجب أن يسبقه إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ واعترافها بدولة فلسطين وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير مصيره.

**السيد عمروف** (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وفد السويد على هذه المناقشة الجيدة التنظيم وأعرب عن تقديرنا لزملائنا على رؤيتهم الحسنة التوقيت الخاصة بإجراءات المتابعة. ونعرب عن تقديرنا الصادق للمنسق الخاص ملادينوف على إحاطته الإعلامية الثاقبة والشاملة، كما هو الحال دائما.

يساورنا القلق من تزايد وتيرة وحدة فرادى المنازعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأوسع نطاقا، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة وآثار محتملة لانعدام الأمن على الصعيد العالمي. تلك النزاعات العنيفة، من الحالة الفلسطينية الإسرائيلية، وسورية ومرتفعات الجولان إلى اليمن، تؤثر بشكل خطير على البلدان في أفريقيا وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وأوروبا ومناطق أخرى. والحل العملي الوحيد هو تحقيق المزيد من التقارب والتعاون وبناء الثقة فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن.

ونظرا لانعدام وجود مؤسسات الدولة الفاعلة، وجدت الجماعات الإرهابية موطئ قدم في المناطق غير المستقرة. وهو ما قد أسفر عن نزوح أعداد كبيرة من اللاجئين من بلدان عديدة، وتتحمل العبء البلدان المضيفة، مثل الأردن ولبنان، وهو ما يتطلب الدعم الدولي. ونود أن نشكر منسق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، جيمي ماكغولدريك على زيارة قطاع غزة. وندعو السلطات الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية إلى العمل على الفور للحيلولة دون استمرار تدهور الحالة الإنسانية الناجم عن تزايد القيود المفروضة على التنقل. لقد أثلج صدرنا أن علمنا أن برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يطلق مبادرات مبتكرة لتوليد الدخل في غزة للتخفيف من أثر الظروف الاجتماعية – الاقتصادية الصعبة وتلك الناجمة عن تغير المناخ.

ونكرر الشواغل التي أعرب عنها المنسق الخاص ملادينوف بشأن عواقب قرار إسرائيل بالتعليق المؤقت للصادرات والواردات، باستثناء الإمدادات الإنسانية الأساسية، عن طريق معبر كرم أبو سالم. ونحض أيضا السلطات على العدول عن ذلك القرار في أقرب وقت ممكن للتخفيف من المعاناة وتهدئة التوترات.

ينبغي لجميع أطراف النزاع المبادرة بالمحافظة على الهدوء ووقف إطلاق الطائرات الورقية الحارقة ومنع الاستفزازات الأخرى. من أجل مصلحة الجانبين – الفلسطيني والإسرائيلي – وآخرين، يجب على الجميع التراجع عن طريق المواجهة والتصعيد. وننوه بزيارة السيد ملادينوف إلى غزة في ١٥ تموز/يوليه التي بذل خلالها كل جهد ممكن للتأكد من أن جميع الأطراف المعنية تتراجع عن المواجهة. وندعو الأمم المتحدة إلى

مواصلة العمل مع النظراء الإسرائيليين والفلسطينيين، فضلا عن الشركاء الإقليميين والدوليين، من أجل الحد من التوترات، ودعم المصالحة بين الفلسطينيين، والتصدي لكافة التحديات الإنسانية.

وفيما يتعلق بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، تؤكد كازاخستان مجددا ضرورة دعم تلك الآلية الهامة ونحض على تجنب أي عجز. وتؤيد كازاخستان ما أعرب عنه المنسق الخاص في وقت سابق من قلق بشأن تمويل الأونروا هذا العام. ونرى قيمة عقد اجتماع للجنة الجمعية العامة المخصصة لإعلان التبرعات للأونروا في ٢٥ حزيران/يونيه. للأسف، وعلى الرغم من هذه الجهود الاستثنائية، فإن الأونروا تواجه، اعتبارا من منتصف عام ٢٠١٨، عجزا ماليا قدره ٢٥٦ مليون دولار. فالتعليم والرعاية الصحية وخدمات الطوارئ والخدمات الاجتماعية التي تسهم في منح الكرامة والأمل لـ ٥,٣ ملايين من اللاجئين الفلسطينيين في خطر. والأهم من ذلك، تلبية الاحتياجات البشرية تؤدي إلى الرضا على المستوى الاجتماعي، ومن ثم الاستقرار في المنطقة.

وأخيرا، ينبغي أن تساعدنا مناقشة اليوم في المضي قدما بشكل بناء من خلال الحوار وتدابير بناء الثقة والتوزيع العادل للموارد، على النحو المطروح في الدراسات والمنشورات المتعمقة عن الحرب والسلام. إن الأزمات في الشرق الأوسط تفرض علينا تحقيق التسويات السياسية والتنمية والتدابير الأمنية على نحو عاجل من أجل بلوغ السلام عموما.

**السيد دولاتر** (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أولا، أود أن أشكر السيد نيكولاي ملادينوف جزيل الشكر على إحاطته الإعلامية، وبشكل أوسع، على التزامه والتزام فريقه.

لقد قلنا ذلك طوال سنوات – إن الوضع الراهن الزائف الذي يبدو سائدا على أرض الواقع، هو في الواقع، حالة تتدهور يوميا، وقد تنهار وتغدو أزمة علنية في أي لحظة. وعندما يتراجع السلام على أرض الواقع، يتراجع أيضا روحا وكلمات، كما اتضح في تقرير الشهر الماضي الخطي بشأن القرار ٢٣٣٤، الذي نرحب به مرة أخرى، من حيث محتواه وشكله على حد سواء. إن الفلسطينيين والإسرائيليين يفقدون الأمل جيلا بعد جيل، في التوصل إلى تسوية للنزاع. لكن لا مرور الوقت ولا انتشار الأزمات في الشرق الأوسط يهونان من النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني أو يشككان في أهميته المحورية بالنسبة للمنطقة برمتها: بما يتجاوز عواقبه اليومية بالنسبة للإسرائيليين والفلسطينيين، فأهميته التاريخية والرمزية عامل حاسم فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار الإقليمي.

وبالتالي فإن مجلس الأمن، لا يمكنه، ولا يجب أن يولي ظهره لهذا الموضوع مهما كان الثمن. وأود أولا أن أتناول الحالة الراهنة في غزة.

فمنذ ٣٠ آذار/مارس، تعاقب العنف واحدا بعد الآخر مهددا بأن يؤدي إلى نزاع مسلح جديد، وقد وقعت ثلاثة نزاعات في قطاع غزة على مدى العقد الماضي. ولقي أكثر من ١٥٠ فلسطينيا مصرعهم، بمن فيهم ١١٥ في المظاهرات و ٦٨ في ١٤ أيار/مايو وحده. وأدانت فرنسا الاستخدام المفرط والعشوائي للقوة، ودعت إسرائيل إلى احترام حق الفلسطينيين في التظاهر السلمي. كما نددت باستخدام حماس وغيرها من الجماعات المسلحة للمظاهرات، ورغبتها المزعومة في استغلالها لعبور السياج الأمني. وأخيرا، فإننا نددنا بإطلاق الصواريخ والأجهزة الحارقة على الأراضي الإسرائيلية – وقد أطلق المئات منها، منذ أواخر أيار/مايو، بشكل غير مسبوق منذ نزاع ٢٠١٤ – وكذلك بناء حماس للأنفاق الهجومية.

إن التطورات الأخيرة في هذا الأسبوع تنذر بخطر تصعيد وحشي يجب تجنبه بأي ثمن. وفي هذا السياق المتوتر للغاية، على هذا المجلس أن يتكلم بصوت قوي للحيلولة دون تصاعد الأمر:

فالصمت الذي التزم به المجلس منذ بداية الأزمة لا يساوي المخاطر، فعليه أن يفسح المجال لضغط عام جلي.

إن العنف الذي حدث في الأسابيع الأخيرة لا يمكن فصله عن الوضع الأعم في قطاع غزة. فبعد التهدئة، واحترام وقف إطلاق النار، لعام ٢٠١٤، وهو أمر مطلوب فورا، لن يكون هناك حل دائم في غزة دون المصالحة الفلسطينية في إطار مبادئ منظمة التحرير الفلسطينية، وبدون استعادة صلاحيات السلطة الفلسطينية في غزة. وفي هذا الصدد، نرحب بإعادة إطلاق العملية التي بدأت في القاهرة في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، والتي يجب أن تصحبها إجراءات ملموسة من جانب السلطة الفلسطينية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في غزة. لقد اتخذت قرارات أولية في هذا الاتجاه، الأمر الذي نرحب به. وبخلاف ذلك، فإن رفع الحصار مشفوعا بالضمانات الأمنية الضرورية لإسرائيل، هو وحده ما سيجعل بالإمكان تلبية احتياجات السكان.

وإلى جانب هذه الجهود، يجب أن تكون هناك استجابة طموحة للأزمة الإنسانية في غزة. وتستحق مقترحات المنسق الخاص الداعية إلى التعجيل بتنفيذ المشاريع ذات الأولوية دعمنا الكامل. ويجب أن تقترن هذه المقترحات بالتدابير الإنسانية اللازمة، السريعة الأثر لتوفير الاستجابة الواضحة في نظر السكان ومنع المزيد من التصعيد. وبنفس الروح، تلزم قفزة جماعية لتمكين الأونروا من مواصلة الأنشطة الأساسية، وضمان بدء السنة الدراسية، سواء في غزة أو في جميع أنحاء المنطقة. وندعو الولايات المتحدة ألا تتخلى عن دورها التاريخي في تعزيز الاستقرار الإقليمي.

ثانيا، إن مخاطر التصعيد في غزة يجب ألا تجعلنا ننسى خطورة الحالة في الضفة الغربية والقدس. إن التطورات الأخيرة في السياسة الاستيطانية تهدد، أكثر من أي وقت مضى، بالتشكيك بشكل لا رجعة فيه، في الحل القائم على وجود دولتين. وأود أن أسلط الضوء على نقطتين خطيرتين على وجه الخصوص.

أولا – إن الإعلانات عن بناء مستوطنات جديدة مستمرة بعد الإعلان في ٣٠ أيار/مايو عن تشييد ٥٠٠ ٣ وحدة سكنية في الضفة الغربية، وتلك التي أعلن عنها في أواخر حزيران/يونيه تتعلق بأكثر من ٠٠٠ ١ وحدة سكنية في القدس، في مستوطنة بسغات زئيف.

ثانيا – إن عمليات الهدم والتشريد القسري للسكان تستهدف مباشرة الآن المناطق المحددة منذ زمن طويل باعتبارها خطوطا حمراء من جانب المجتمع الدولي. وفيما يتعلق خصوصا بالمنطقة هاء ١ سيؤدي استيلاء إسرائيل عليها إلى فصل شمال وجنوب الضفة الغربية وعزل القدس الشرقية عن بقية الأراضي الفلسطينية. إن تدمير استمرارية الأراضي الفلسطينية، سيجعل من المستحيل بالنسبة للدولتين، التي ستكون القدس عاصمة لكليهما، التوصل إلى حل يكون في صالح استراتيجية ضم إسرائيل للضفة الغربية بحكم الأمر الواقع. إن مجتمع الخان الأحمر المحلي مستهدف بشكل مباشر، بما في ذلك المباني التي تلقت تمويلا أوروبيا؛ وإن ٢٣٠ من السكان، بمن فيهم حوالي ١٦٠ طفلا مهددون بالطرد. وفي مجتمع أبو نوار المحلي المجاور جرت عمليات الهدم في وقت مبكر من هذا الشهر، مما أدى إلى تشريد حوالي ٥٠ شخص، بمن فيهم أكثر من ٣٠ طفلا. وفي جنوب الخليل، تحوم تهديدات مماثلة فوق قرية سوسية الفلسطينية.

وأود أن أكرر في هذا السياق بأن موقف فرنسا من الاستعمار لن يتغير. فالاستعمار غير قانوني بموجب القانون الدولي. وهو يتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة والعديد من قرارات هذا المجلس، ولا سيما القرار ٢٣٣٤ الذي اتخذ في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. إن الاستعمار أمر خطير، وهو يؤدي إلى تفاقم التوترات بين السكان ويغذي العنف.

والاستعمار له نتائج عكسية: فهو يقوض تدريجيا حل الدولتين، سواء على أرض الواقع أو على الصعيد السياسي.

وهذا يقودني إلى نقطتي الأخيرة: وهي عدم وجود بديل قابل للتطبيق لحل الدولتين. إن الوحدة الإقليمية الوحيدة، التي تتشكل أمام أعيننا، من شأنها أن تؤدي في نهاية المطاف إلى التعايش غير المتكافئ لنظامي مواطنة في نفس الإقليم. إنها ستكون إيذانا بأن يتخلى الفلسطينيون، عن تطلعاتهم في إقامة دولتهم؛ وبالنسبة للإسرائيليين، فهذا يعني نهاية مشروعهم الديمقراطي الوطني.

وإذا كان مما لا غنى عنه سد الفراغ السياسي الحالي، فإن خطة السلام التي تدير ظهرها للمعايير المتفق عليها دوليا للدولتين سيكون مآلها الفشل. وإن أي مفاوضات يجب أن تجري في هذا الإطار، الذي يرتكز هو نفسه على القانون الدولي وقرارات المجلس، بما في ذلك القرار ٤٧٨ بشأن القدس.

وكلنا نعلم أن مصير الإسرائيليين والفلسطينيين مترابط: ولن يحقق أي من الشعبين تطلعاته الوطنية بشكل مستدام على حساب الآخر. وفرنسا لا تنحاز لأي طرف. بل هي تعتبر نفسها صديقة للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. وبالتالي، فليس لها سوى هدف واحد: وهو التنفيذ، من خلال المفاوضات، لحل الدولتين، وهو الحل الوحيد القادر على تحقيق السلام العادل والدائم بين إسرائيل وفلسطين. ولن تدخر أي جهد للمضي قدما في هذا الاتجاه.

**السيد ميسا – كوادرا** (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): ترحب بيرو بعقد هذه المناقشة المفتوحة الفصلية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ونشكر السيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية الشاملة.

وفيما يتعلق بالمسألة الحساسة المتمثلة في القضية الفلسطينية وآثارها على الاستقرار الإقليمي والعالمي، نود أن نتشاطر ثلاثة شواغل.

أولا، فيما يتعلق بتصعيد العنف، فإننا نلاحظ بقلق تعنت المواقف وانعدام الحوار واحتدام الأعمال العدائية، الأمر الذي يشكل بيئة شديدة التقلب مع عواقب لا يمكن التنبؤ بها. إن الحالة في غزة غير مستقرة بشكل خاص بسبب العنف، وهو أمر نأسف له. تقر بيرو بحقوق الشعب الفلسطيني وحريته في تكوين الجمعيات والتعبير، وتشدد على وجوب إعمالها بشكل سلمي. وفي هذا الصدد، نشدد على ضرورة أن تمتنع حماس وقادة المظاهرات في غزة عن إثارة الحوادث بالقرب من السياج الإسرائيلي.

وتدين بيرو بشدة إطلاق الصواريخ والأجهزة الحارقة التي تعرض حياة المدنيين للخطر وتتسبب في أضرار مادية، وتحريف آلاف الهكتارات من المحاصيل. وفي الوقت نفسه، نشدد على أنه، وفقا للقانون الدولي الإنساني، تعتمد شرعية دفاع إسرائيل عن النفس على تقيدها بمبدأي التناسب والحيطة. وفي هذا الصدد، نشدد على وجوب عدم استخدام القوة المميتة إلا كملاذ أخير، وتحت تهديد وشيك بالموت أو الإصابة الخطيرة. وتأسف بيرو أن ضحايا الأعمال العسكرية الإسرائيلية تشمل العديد من القصر والصحفيين والعاملين في مجال الرعاية الصحية والمدنيين غير المشاركين في النزاع، وهي تدين ذلك.

ونرفض التعميم الذي يفيد بأن جميع سكان غزة ينتمون إلى صفوف حماس. إن السيناريو يتسم بتعقيد وحساسية شديدين، ويتطلب من قادة كلا الطرفين العمل مع التحلي بالاعتدال والالتزام بالسلام واحترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ويتطلب ذلك، في جملة أمور، وقف الأنشطة الاستيطانية وعكس مسارها، وعمليات هدم المباني والطرد في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، الأمر الذي يقوض

احتمالات حل الدولتين، ويتعارض مع أحكام القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

ثانيا، فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، تأسف بيرو للتدهور التدريجي في الحالة الإنسانية في غزة، وتشدد على الحاجة الملحة إلى معالجة الأسباب الجذرية. وفي ضوء ذلك، نرى أن من الأولويات استعادة السلطة الفلسطينية السيطرة على غزة ومعابرها الحدودية. ونرى أيضا أن من الضروري وقف التدابير الانتقامية ضد السكان المدنيين، مثل تقليص منطقة الصيد الفلسطينية في مياه غزة أو القيود المفروضة على تدفق الوقود ومواد البناء عن طريق معبر كرم أبو سالم. ونرحب بالإعلان الإسرائيلي مؤخرا في هذا الصدد.

ونبرز الجهود الملموسة التي يبذلها السيد ملادينوف للتخفيف من معاناة المدنيين والحد من التوترات ومنع التصعيد، فضلا عن قرار الحكومة المصرية الترتيب لفتح معبر رفح في أيار/مايو، وهو معبر حيوي لملايين الفلسطينيين. كما نسلط الضوء على العمل الهام الذي تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في تقديم الخدمات الأساسية، فضلا عن ضرورة تزويدها بالتمويل المستقر للتغلب على الأزمة المالية العميقة الراهنة.

ثالثا، فيما يتعلق بالحل السياسي، تعتقد بيرو أنه يجب استكمال التخفيف الضروري للمعاناة الإنسانية بتجديد التزام الأطراف بعملية السلام، والتعجيل باستئناف المفاوضات التي تفضي إلى حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧.

وأود أن أشير بإيجاز إلى الحالة في اليمن، وتحديدا إلى التطورات في ميناء الحديدة. لا تزال الحالة، التي تشكل أسوأ أزمة إنسانية في العالم اليوم، شديدة التقلب وتمثل خطرا كبيرا على السكان المدنيين. ونشدد على أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع، وأن من الصعب جدا التنبؤ بالعواقب الإنسانية للهجوم على الحديدة – الميناء الرئيسي الذي تصل من خلاله معظم الأغذية والأدوية والوقود الذي يتم استهلاكه في اليمن، والذي يعيش فيه مئات الآلاف من المدنيين.

ولذلك نرحب بوقف إطلاق النار الذي توصل إليه التحالف، ونأمل أن يصبح نهائيا. ونعرب عن إشادتنا بالعمل الدبلوماسي المتميز والدينامي الذي يقوم به المبعوث الخاص مارتن غريفيث مع جميع الأطراف المعنية، من أجل تقريب المواقف وتجنب المزيد من التصعيد، ونؤيد ذلك العمل تأييدا تام. نحن نعتقد أن هذه الجهود، بدءاً بوقف إطلاق النار في الحديدة والتوصل إلى تسوية نهائية بشأن إدارة هذا الميناء الهام، يمكن بل وينبغي استكمالها بالتزام حقيقي من جانب جميع الأطراف بحسن نية ودون شروط مسبقة، بالحل السياسي الشامل الذي يروج له السيد غريفيث، وباختصار، بالحفاظ على اتفاق يضع حدا للنزاع والأزمة الإنسانية التي تؤثر على الملايين من اليمنيين.

**السيد فان أوستيروم** (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى المنسق الخاص ملادينوف وفريقه لتفانيهم في عملية سلام الشرق الأوسط والإحاطة الإعلامية القيمة اليوم. إننا نجتمع في أوقات صعبة تكتسي فيها مشاركة السيد ملادينوف وإجراءاته أهمية بالغة، ونحن نشيد به على عمله.

أؤيد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي لاحقاً.

وسأركز على المسائل الثلاث التالية: أولا، الأزمة المستمرة في غزة؛ ثانيا، العقبات التي تعترض حل الدولتين وعملية السلام؛ وثالثا، مرتفعات الجولان والديناميات الإقليمية.

أولا، بشأن الأزمة المستمرة في غزة، اجتمع المجلس خلال الأشهر الماضية عدة مرات لمناقشة حالة الأزمة في غزة. نحن بحاجة إلى وقف التصعيد، وممارسة أقصى درجات ضبط النفس، واتخاذ تدابير عاجلة للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية. هذا

ما نادى به الكثيرون في المجلس – الحيلولة دون تصعيد جديد لأعمال العنف للتراجع عن حافة الهاوية. ولكن، للأسف، ومرة أخرى أبدأ اليوم بياني بلفت الانتباه إلى الحالة المتردية في غزة. علينا أن نستنتج، خاصة بعد عطلة نهاية الأسبوع الماضي، أن قطاع غزة لا يزال على شفا حرب.

نرحب بالهدنة الحالية. الآن، ينبغي لجميع الأطراف أن تفعل كل ما في وسعها لمنع المزيد من التصعيد. وينبغي لها تنفيذ التدابير الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية في غزة. يجب أن تتحسن الحياة اليومية لسكان غزة. وهذا يعني ضرورة أن تكون التنمية الاقتصادية والمعونة الإنسانية وإعادة بناء الهياكل الأساسية عمليات متلازمة.

وتعارض مملكة هولندا بشدة إطلاق البالونات والطائرات الورقية الحارقة من غزة إلى إسرائيل، مما يؤدي إلى نشوب حرائق الغابات وإلحاق أضرار بالمحاصيل الإسرائيلية. كما أننا نعارض بشدة بناء الأنفاق. وندعو السلطات الفعلية في غزة والسلطة الفلسطينية إلى بذل كل الجهود الممكنة لكفالة وقف هذه الممارسة.

ونرحب بإعادة فتح معبر رفح من قبل مصر، ونشجع مصر على إبقائه مفتوحا. ونرحب بإعادة فتح معبر كرم أبو سالم اليوم أمام السلع. اليوم، سيتم إدخال الوقود الذي تشتد حاجة سكان غزة إليه. هذه خطوة أولى هامة في استعادة فتح معبر كرم أبو سالم بشكل دائم. إن فتح المعابر أمر بالغ الأهمية ويساعد على تخفيف الضغط الهائل أصلا على الحالة الإنسانية في غزة. وندعو إسرائيل إلى تخفيف القيود المفروضة على حركة السلع والأشخاص، مع مراعاة احتياجاتها الأمنية الخاصة.

وإعادة دفع مرتبات موظفي الخدمة العامة هو من التدابير الأخرى اللازمة لتحسين الأوضاع الاقتصادية في غزة. تؤكد الحالة هناك الحاجة الملحة إلى المصالحة بين الفلسطينيين. يجب إعادة توحيد غزة والضفة الغربية تحت سلطة فلسطينية شرعية وحيدة. ونرحب بالجهود المتجددة التي تبذلها مصر في هذا الصدد، وندعو جميع الأطراف إلى المشاركة على نحو بنّاء.

وتتسم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تحسين الحالة الإنسانية في غزة بأهمية قصوى. ونعرب مرة أخرى عن دعمنا الكامل للجهود التي يبذلها السيد ملادينوف في هذا الصدد من أجل تنفيذ خططه في غزة. ونود أن نسأل السيد ملادينوف عما إذا كان هناك أي عقبات لا تزال متبقية أمام بدء التنفيذ السريع لخططه، والكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي، وبالتأكيد المجلس، المساعدة في جعل خططه حقيقة واقعة.

كما نؤيد الجهود الجديدة التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإيجاد فرص عمل للشباب والنساء في حالات الطوارئ في غزة. ولا نزال نشعر بالقلق من الحالة المالية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ونناشد الجميع دعم الوكالة. وما فتئت مملكة هولندا جهة مانحة مهمة للوكالة على مدى سنوات عديدة. وإذا لم تسد فجوة تمويل الوكالة قريبا، فإنها لن تتمكن من مواصلة تقديم الخدمات الأساسية في غزة وفي أماكن أخرى. ويتعين تقديم مساهمة من المزيد من البلدان.

إن الحالة في غزة بمثابة تذكرة صارخة بالحاجة الملحة إلى إيجاد أفق سياسي لعملية سلام حقيقية تفضي إلى الحل القائم على وجود دولتين في إطار المعايير القائمة، وعلى أساس حدود عام ١٩٦٧.

وذلك يقودني إلى نقطتي الثانية، وهي تحديدا، العقبات أمام حل الدولتين وأمام عملية السلام. لقد شهد الأسبوعان الماضيان تدهورا سريعا للحالة على أرض الواقع مع عدة تطورات تشريعية. ومن الأمثلة الوجيهة قرار إسرائيل المرتقب بهدم خان الأحمر. وتقع تلك القرية في ما يسمى بمنطقة E-1 ويعتبرها الكثيرون الممر الذي يربط بين الأراضي الفلسطينية في الضفة

الغربية. ومن ثم يمكن وصفها بأنها ضرورية لمقومات بقاء أية دولة فلسطينية في المستقبل.

وبالترافق مع العديد من زملائنا الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، على نحو ما أعرب عنه الممثل السامي للاتحاد الأوروبي، فإن مملكة هولندا تعترض على عمليات إسرائيل المعتزمة للهدم في المنطقة جيم. وندعو إسرائيل إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي، ونعتبر المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي.

وتمشيا مع ما تقدم، فإننا نشعر بالقلق حيال التطورات المحيطة بما يسمى قانون الدولة القومية اليهودية. ويبدو أن ذلك القانون ينطوي على أن لليهود وحدهم الحق في تقرير المصير الوطني في إسرائيل، مع تخفيض مركز اللغة العربية بوصفها لغة رسمية والتشجيع على بناء مستوطنات يهودية. ومن الصعوبة بمكان أن نرى كيف يمكن أن يسهم ذلك في التوصل إلى حل الدولتين.

وفضلا عن ذلك، لدينا شواغل حيال مشروع القانون الذي أُقر مؤخرا في الكنيست بشأن تحصيل الإيرادات. فهو يمكن الحكومة الإسرائيلية من الاحتفاظ بإيرادات الضرائب التي تجمعها بالنيابة عن السلطة الفلسطينية كتعويض عن مساهمتها للسجناء الفلسطينيين وأسرهم. ونرى أن مشروع القانون يتنافى مع بروتوكول باريس واتفاقات أوسلو. كما ندعو السلطة الفلسطينية إلى تغيير نظام المدفوعات المقدمة إلى السجناء وأسرهم. ومن المحتمل أن تحرض المسألة على أعمال العنف وهي بالتالي تشكل عائقا أمام عملية السلام.

إن جميع التطورات تؤكد على ضرورة استئناف مفاوضات هادفة، بما يؤدي إلى تحقيق حل الدولتين على أساس المعايير المعروفة ومعالجة لجميع قضايا الوضع النهائي. ولذلك نحن مهتمون للغاية بالخطط الأمريكية في هذا الصدد. ونشدد على الدور الهام الذي تضطلع به المجموعة الرباعية في عملية السلام، ونؤكد على ضرورة مشاركة دول المنطقة.

وتتعلق نقطتي الثالثة بالديناميات الإقليمية والحالة في مرتفعات الجولان. إننا نشعر بالقلق من التوترات المتزايدة في تلك المنطقة، بما في ذلك الحدود الإسرائيلية مع سوريا. وندعو الطرفين إلى الامتناع عن الأعمال التي يمكن أن تزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة، ونرحب بجميع تدابير خفض التوتر. وترحب مملكة هولندا بإجلاء ذوي الخوذ البيض في عطلة نهاية الأسبوع الماضي، الذي يشكل مثالا جيدا للتعاون الدولي في المنطقة.

وتتطلب الاضطرابات في المنطقة اهتمامنا المستمر فضلا عن جهود مشتركة لخفض التوتر. وفي الوقت نفسه، تقوم حاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى أن يحرز التزامنا المستمر وجهودنا المشتركة تقدما على المسار السياسي نحو حل الدولتين.

**السيد ندونغ مبا** (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أولا، أود أن أؤكد من جديد ثقة وفد بلدي بأعمال الفريق الذي يقوده السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، وأن أشكره على البيان الذي قدمه وعلى جهوده القيمة والدؤوبة.

لقد هيمنت على الأشهر الستة الماضية أعمال العنف الواسعة النطاق، التي اتسمت، من ناحية، بالثورات والانتفاضات التي قادها الفلسطينيون، بشكل رئيسي من غزة، ومن جهة أخرى، بقوى القمع لقوات حرس الحدود الإسرائيلية. وكان الحدث البالغ الأهمية في هذه الفترة مسيرة العودة الكبرى، التي بدأت في ٣٠ آذار/مارس واستمرت حتى ١٥ أيار/مايو، وأُزهقت خلالها أرواح ما يزيد على مائة فلسطيني وأصيب آلاف آخرون بجروح. ويجدر بالذكر في ذلك السياق للعنف إطلاق الأجهزة الحارقة والصواريخ أحيانا من قطاع غزة، التي ردت عليها إسرائيل دائما بشن هجمات قوية.

وإحدى المظاهر السلمية هي إقامة نقطة وصول على طريق مفتوح، وليس نقطة مغادرة. وهي تظهر بعد استنفاذ الوسائل الأخرى لإيجاد الحلول خلال فترة طويلة من الزمن تجاوزت حدود الانتظار، لأن المشاكل يصيبها الركود أو تزداد سوءا أو بسبب إلحاق الضرر الوشيك بالممتلكات أو الأشخاص. وامتثالا للقانون الإنساني الدولي، ومتى ما كانت أية تظاهرة فلسطينية مسالمة، يجب أن تحترمها إسرائيل، التي عليها ألا تلجأ إلى تدابير التقييد التي تهدد حياة الأشخاص وسلامتهم وحريتهم. ومع ذلك، نود أن ندعو الحركات الإسلامية المتطرفة إلى الامتناع عن أي نية لتنسيق مسيرات المدنيين الفلسطينيين، بغية تجنب ردود الفعل السلبية غير المتناسبة، إذ أن لإسرائيل أيضا الحق في ضمان أمن مواطنيها.

إننا نناشد المجتمع الدولي تأييد الترتيبات التي بدأتها بالفعل مصر لتحقيق المصالحة بين الفلسطينيين، وهي لا تعترف بالسلطة الفلسطينية باعتبارها الممثل القانوني الوحيد للفلسطينيين في قضية تقرير المصير والاعتراف بفلسطين بوصفها دولة، فحسب، بل تكفل أيضا عودة السلطة الفلسطينية وإعادة ترسيخها في قطاع غزة، من أجل المشاركة في جهود إعادة تنظيم حياة في ذلك الجيب المأهول بالسكان، ولا سيما في مجال الأمن وتنمية سبل العيش. وفي ذلك الصدد، نشيد بوجود وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي، بالرغم من صعوبات التمويل، تواصل العمل على حل الصعوبات الإنسانية في غزة واللاجئين الفلسطينيين بصفة عامة.

وكما قلنا في بياننا في ٢٩ حزيران/يونيه، إن تحقيق السلام هو الفرضية الرئيسية الذي أنشئت على أساسها الأمم المتحدة. ومن أجل صون السلام والاستقرار العالميين ظل مجلس الأمن يعمل لأكثر من ٧٣ عاما تقريبا من عمر المنظمة، ومن أجل السلام والاستقرار أيضا علينا أن نحرص على عدم السماح للقضية الفلسطينية بتشويه سمعة العمل الذي اضطلعت به هذه الهيئة الهامة لفترة طويلة. ولذلك، نناشد أعضاء المجلس، لا سيما الاعضاء ذوي النفوذ في المنطقة، إيجاد صيغة تؤدي إلى عودة طرفي النزاع إلى طاولة المفاوضات، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن الموضوع، ومبادرة السلام العربية.

إن جمهورية غينيا الاستوائية تعتقد أن لفلسطين الحق في أن يعترف بها بوصفها دولة، تماما مثلما لإسرائيل الحق في العيش في سلام ووئام وفي تعايش مع فلسطين والدول الأخرى في المنطقة. وباختصار، فإننا نؤمن بالحل القائم على وجود دولتين.

**السيد رادومسكي** (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف، كما هو الحال دائما، على إحاطته الإعلامية الشاملة للغاية والمستنيرة.

وأود أيضا أن أعلن تأييدي لبيان الاتحاد الأوروبي، الذي سيدلى به لاحقا في جلسة اليوم.

وبالرغم من النداءات المستمرة من أجل خفض التوتر في الشرق الأوسط، فإن من دواعي الأسف أنه لم يحرز أي تقدم. وعلى العكس من ذلك، لم نتمكن من منع وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح. بل إن الحالة الإنسانية لمليوني شخص في قطاع غزة حالة بائسة اليوم أكثر مما كانت عليه أثناء مناقشتنا الأخيرة، في نيسان/أبريل (انظر S/PV.8244). ويمكن لمحدودية فرص الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية، وأزمات الطاقة المزمنة وانعدام غاز الطهي والوقود، أن تؤدي بسهولة إلى تصعيد التوترات الاجتماعية التي قد تزيد زعزعة الاستقرار في المنطقة.

وقد أدت الاحتجاجات الجارية على السياج الحدودي لغزة، التي تشعل حماس والجهاد الإسلامي جذوتها، إلى اندلاع العنف الذي يلحق الضرر بكلا طرفي النزاع. واستهدفت الهجمات الصاروخية المتكررة، التي تُشن من غزة على إسرائيل، فضلا عن إطلاق الطائرات الورقية والبالونات الحارقة من القطاع،

المجتمعات المحلية الإسرائيلية القريبة؛ وكلها أفعال غير مقبولة ويجب وضع حد لها.

ونشعر بالقلق أيضا إزاء استخدام الذخيرة الحية من قبل قوات الأمن الإسرائيلية، مما أدى إلى ارتفاع عدد الخسائر في الأرواح في صفوف الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال والصحفيون والعاملون في المجال الصحي. وأصيب أيضا الآلاف من الأشخاص، مما يسبب مزيدا من الضغوط على القطاع الصحي في غزة. ومع تسليمنا بحق إسرائيل في حماية حدودها والدفاع عن مصالحها الأمنية المشروعة، فإننا نحثها على كفالة الاستخدام المتناسب للقوة من جانب أجهزتها الأمنية، واحترام الحق الأساسي في الاحتجاجات السلمية. وفي الوقت نفسه، تتحمل حماس وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية المسؤولية عن تجنب الاستفزازات. فإجراءاتهم تشكّل تهديدا حقيقيا ذا أثر مباشر على إسرائيل.

ويلوح بالفعل خطر اندلاع حرب أخرى في غزة. ولهذا السبب فإننا نحث بقوة جميع الأطراف على تخفيف التصعيد وممارسة أقصى درجات ضبط النفس، فضلا عن منع الحوادث التي تعرّض حياة الفلسطينيين والإسرائيليين للخطر. وينبغي أن يكون هدفنا الأساسي استئناف عملية سلام مجدية. وما زلنا نعتقد أنه لن يتسنى لنا الإسهام بصورة إيجابية في هذه العملية إلا بالعودة إلى المفاوضات الثنائية، استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي. فذلك هو السبيل الوحيد المؤدي إلى حل الدولتين وإلى حل جميع مسائل الوضع النهائي.

ولن يكون ممكنا إيجاد أفق سياسي فضلا عن إطار مناسب لتحقيق التقدم السياسي إلا من خلال العمل مع شركائنا الإقليميين والدوليين بدءا من المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط. وفي ذلك الصدد، نود التأكيد على مشاركة الولايات المتحدة ومقترحات السلام التي قد تساعد على إعادة تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط. كما يقتضي وضع حلول سلمية بناءة تعزيز المشاركة النشطة من جانب بعض البلدان في المنطقة. وفي ذلك السياق، فإننا نتوجه بالشكر إلى مصر على جهودها الهامة في تهدئة الوضع في غزة.

أما على الصعيد الإقليمي، فلا تزال الحالة مضطربة في الميدان. ونتشاطر رأي المنسق الخاص القائل بأننا نواجه خطر انتشار النزاع إقليميا، خاصة وأن المنطقة تواجه الكثير من التحديات الأخرى بالفعل. وعلينا أن نبذل قصارى جهدنا لمنع المزيد من التصعيد والخسائر في الأرواح. وفي ذلك السياق، تؤكد بولندا الدور الحاسم الذي يضطلع به مجلس الأمن والأمم المتحدة برمتها، فضلا عن الدور الرئيسي الذي يضطلع به المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف. وأود أن أكرر تأييدنا لحل الدولتين الذي ستلبى بموجبه التطلعات الوطنية لكلا طرفي النزاع، بما في ذلك حق الفلسطينيين في تقرير المصير والاستقلال، فضلا عن الحق الإسرائيلي في ضمان أمنها وتطبيع العلاقات مع الدول العربية.

وما زلنا نتابع عن كثب تطورات المصالحة بين الفلسطينيين، ونأمل أن تكلل تلك العملية بالنجاح. ولذلك، فإننا نحث جميع الفصائل الفلسطينية على العمل معا من أجل عملية مستدامة من شأنها أن تمكن السلطة الفلسطينية من استئناف تولي مسؤولياتها كاملة في غزة. وقد يكون وجود سلطة فلسطينية شرعية واحدة خطوة هامة نحو ضمان وحدة الدولة الفلسطينية المقبلة وأساسا لاتفاق سلام مستدام.

وفي الختام، أود أن أتطرق بإيجاز إلى لبنان، وأن أؤكد مجددا تأييدنا القوي لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي. وقد أجريت الانتخابات البرلمانية التي طال انتظارها في ٦ أيار/مايو في أجواء هادئة وسلمية عموما. ونرى أنها تكتسي أهمية بالغة ونهنئ الشعب اللبناني عليها. ونؤيد جميع الجهود المبذولة لتعزيز التقاليد اللبنانية الطويلة الأمد، المتمثلة في الديمقراطية والحرية والتنوع – بوصفها نموذجا لمنطقة الشرق الأوسط بأسرها.

**السيد إيبو** (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفد بلدي بالمناقشة الفصلية اليوم بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ويشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، على إحاطته الممتازة.

ولا يزال وفد بلدي يشعر بالقلق إزاء تدهور الحالة الأمنية في الشرق الأوسط، حيث لا يزال النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني يحظى باهتمام المجتمع الدولي في أعقاب اندلاع أعمال العنف في قطاع غزة وجنوب إسرائيل مجددا، وهي الأعمال التي أودت بحياة الكثير من الأشخاص. وتعرب كوت ديفوار عن استيائها الشديد إزاء تصاعد العنف الذي يهدد حياة الإسرائيليين والفلسطينيين، ويؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية في قطاع غزة، بل ويحد من احتمالات التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة الإسرائيلية – الفلسطينية قبل كل شيء.

ونظرا لهذه الحالة، يدعو بلدي جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس، ويرحب بجهود الوساطة التي يبذلها السيد نيكولاي ملادينوف. يشجع وفد بلدي أيضا الحكومة المصرية على مواصلة إطلاق المبادرات بهدف التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وعلاوة على ذلك، لا يزال وفد بلدي يشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية الكارثية في قطاع غزة، التي تأثرت بشكل خطير من جراء استمرار الحصار وارتفاع معدل البطالة بين الشباب، والعديد من حالات نقص المياه وانقطاع التيار الكهربائي. ولذلك، يدعو وفد بلدي إلى تخفيف الحصار المفروض على قطاع غزة، بما في ذلك رفع القيود المفروضة على الواردات من الوقود اللازمة لضمان حسن سير عمل المستشفيات والخدمات الاجتماعية الأساسية.

ويشجع وفد بلدي أيضا حماس والسلطة الفلسطينية على مواصلة الحوار وفقا لاتفاق المصالحة الذي وقعته فتح وحماس في القاهرة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ بغية تمكين العودة الفعلية للسلطة الفلسطينية إلى غزة ومعالجة المسائل الإنسانية بصورة سليمة. وتود كوت ديفوار أن تؤكد من جديد موقفها المبدئي المؤيد للتوصل إلى تسوية سياسية تفاوضية للنزاع، على أساس حل الدولتين، إسرائيل وفلسطين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وبالإضافة إلى النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، فما زال الشرق الأوسط يواجه سلسلة من التحديات الأمنية، مثل الأزمات في سورية واليمن والمسألة النووية الإيرانية. وفيما يتعلق بسورية، لا يزال وفد بلدي يشعر بالقلق إزاء هشاشة الحالة الإنسانية والجمود في العملية السياسية. وعلى الصعيد الإنساني، تدعو كوت ديفوار طرفي النزاع إلى احترام القانون الدولي الإنساني من أجل إتاحة الوصول الآمن والمستدام للمساعدة الإنسانية إلى السكان المنكوبين. ويرحب بلدي باستئناف المساعدات الإنسانية، ولا سيما القرار الذي اتخذته فرنسا والاتحاد الروسي بإيصال المعونة الإنسانية إلى الغوطة الشرقية.

وعلى الصعيد السياسي، يؤكد بلدي مجددا على الحاجة الملحة إلى استئناف عملية سياسية شاملة وتتسم بالمصداقية على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) بغية استعادة الاستقرار واعتماد نهج مستدام في معالجة آثار الأزمة الإنسانية في سورية. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بمختلف المبادرات الرامية إلى إعادة إطلاق عملية الحوار بين الأطراف السورية، ونشجع السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، إلى اتخاذ الخطوات اللازمة، في إطار عملية جنيف، لإنشاء لجنة تعهد إليها صياغة الدستور السوري الجديد، على نحو ما تقرر في اجتماع سوشي في الاتحاد الروسي. ويرحب وفد بلدي أيضا بالمشاورات التي عقدت في ١٨ و ١٩ حزيران/يونيه في جنيف مع المبعوث الخاص وممثلي الدول الضامنة لعملية أستانا، بغية إنشاء اللجنة الدستورية.

وفيما يتعلق بالأزمة في اليمن، تشعر كوت ديفوار بالقلق البالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية التي تصفها الأمم المتحدة بأنها أسوأ أزمة إنسانية في العالم.

وتكرر موقفها المبدئي بأنه لا بديل عن التوصل إلى حل سياسي للنزاع. ولذلك، يدعو وفدي جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس وإنهاء الأعمال العدائية والانخراط بشكل كبير في الطريق نحو تحقيق تسوية سياسية للأزمة للتغلب على المأزق السياسي في اليمن.

ويرحب وفدي أيضا بالجهود المستمرة التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن لتجديد الحوار بين الأطراف المتحاربة في إطار تسوية سياسية للنزاع في اليمن. وكوت ديفوار تدعو المجتمع الدولي إلى دعم جهود المبعوث الخاص الرامية إلى حمل الطرفين على تقديم التنازلات الضرورية لإيجاد مخرج مستدام من الأزمة وتهيئة الظروف من أجل تحسين المساعدة الإنسانية المقدمة للسكان المنكوبين.

وفيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة، يرى وفدي أن الاتفاق النووي الإيراني ضمانة قوية لتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويشجع جميع الجهات المعنية على تسوية خلافاتها عن طريق التفاوض في إطار اللجنة المشتركة المنصوص عليها في المرفق الرابع لخطة العمل.

ختاما، تدعو كوت ديفوار جميع الأطراف المنخرطة في الأزمات في الشرق الأوسط إلى التحلي بضبط النفس وإيثار الحوار كوسيلة لحل خلافاتها بطريقة مستدامة من أجل تهيئة بيئة مؤاتية لتحقيق السلام والأمن في المنطقة وفي العالم.

**السيد هيكي** (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته الإعلامية وعلى عمله مع مصر مؤخرا لتأمين تجديد وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس. ولا بد من احترام وقف إطلاق النار والمحافظة عليه من قبل جميع الأطراف. وشعب إسرائيل وغزة يستحقان السلم والأمن.

إن التصعيد الذي شهده محيط غزة يوم الجمعة الماضي، بما في ذلك مقتل جندي من جيش الدفاع الإسرائيلي، أمر يثير قلقا عميقا. وعلى حركة حماس أن توقف جميع أعمال العنف والإرهاب وأن تقرر ما إذا كانت مستعدة لإظهار التزامها بتحقيق السلام وإنهاء هذا النزاع.

كما أن التصعيد الأخير وإطلاق الصواريخ على جنوب إسرائيل والاستجابة الاقتصادية والحركية من جانب الإسرائيليين هو مما يثير القلق أيضاً. ونحث الأطراف على اتخاذ خطوات فورية لعكس مسار الاتجاهات السلبية الحالية على أرض الواقع، والشروع مجددا في مفاوضات سلام مجدية.

والآن، أكثر من أي وقت مضى، نحن بحاجة ماسة إلى عملية سياسية تحقق حل الدولتين. وكأعضاء في المجلس، يجب أن نغتنم الفرصة التي يتيحها أفق خطة لدى الولايات المتحدة. والمملكة المتحدة مستعدة لدعم كل الجهود الصادقة لاستئناف عملية السلام والإسهام فيها. ونحث الآخرين على أن يحذو حذونا.

وموقف المملكة المتحدة بشأن عملية السلام لم يتغير. نحن نؤيد التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض تفضي إلى إسرائيل سالمة وآمنة تعيش إلى جانب دولة فلسطينية قابلة للحياة وذات سيادة، والقدس عاصمة مشتركة.

إن من حق كل إسرائيلي وفلسطيني أن يعيش في سلام وأمن. وما من أحد يريد أن يرى عودة إلى الصراع، الذي ستكون له حتما عواقب مدمرة. وندعو الأطراف إلى اتخاذ الإجراءات العاجلة التالية لتجنب تصعيد النزاع. أولا، يجب أن تضع حماس حداً فوريا ودائما لإطلاق الصواريخ وإرسال أجهزة حارقة إلى إسرائيل. ثانيا، على إسرائيل أن تعدل عن إجراءاتها العقابية وأن

تعمل مع المجتمع الدولي لتخفيف حدة الأوضاع في غزة، بما في ذلك إتاحة التنقل والوصول، والحد من القيود الاقتصادية. ثالثا، يجب على السلطة الفلسطينية أن تستأنف دفع المرتبات وأن تعمل على استعادة وجودها في غزة.

وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤوليات أيضاً، بما في ذلك الحاجة إلى الالتفاف حول خطط المنسق الخاص ملادينوف لتحسين الحالة في غزة ودعم الجهود المصرية لتحقيق المصالحة السياسية والترتيبات الأطول أجلا للهدوء في غزة.

أن التهديد بتصاعد التوتر وتفجر صراع شامل هو تهديد حقيقي وخطير للغاية. ويجب بذل كل جهد ممكن لتجنب وقوع خسائر في صفوف المدنيين. وما من أحد حول هذه الطاولة يريد أن يرى صراعاً آخر في غزة. وفي هذا الوقت البالغ الحساسية، نحث على الهدوء وضبط النفس. ونحن نقدر الجهود المصرية في تهدئة التوترات، ونحث مصر على بذل المزيد من الجهد من خلال تحسين التنقل والوصول عبر معبر رفح.

كما يساورنا بالغ القلق إزاء استمرار هدم الممتلكات الفلسطينية على يد السلطات الإسرائيلية. وبسبب قيود التخطيط الشديدة، لا يملك الكثير من الفلسطينيين أي خيار سوى البناء بدون ترخيص. وهذا يجب أن يتغير. فأعمال الهدم وطرد الفلسطينيين من ديارهم تتسبب في معاناة لا داعي لها للفلسطينيين العاديين، وفي جميع الحالات، فإنها تتعارض مع القانون الإنساني الدولي، فيما عدا الحالات الاستثنائية للغاية.

وقرية خان الأحمر مثال على ذلك، وقد أثيرت صباح هذا اليوم أيضاً على لسان السفيرين الفرنسي والهولندي. وما زلنا نحث إسرائيل على التخلي عن خطط الهدم كلياً وإيجاد مسار شفاف للبناء للفلسطينيين في المنطقة جيم. فالهدم ينطوي على الانتقال القسري، كما أنه يمهد الطريق لبناء المستوطنات في المنطقة E1. واتساقاً مع سياستنا القديمة العهد، يتعين إدانة هذه الخطوة. فهذا الإجراء من شأنه أن يوجه ضربة قوية إلى آفاق حل الدولتين ويجعل من الصعب تصديق أن إسرائيل تريد إحراز تقدم نحو السلام.

أخيرا، أود أن أكرر أن المملكة المتحدة لا تزال ملتزمة بقوة بدعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) واللاجئين الفلسطينيين في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وترحب المملكة المتحدة بالمساهمات الهامة التي تقدمها الدول الأعضاء للأونروا. ومع ذلك، لا يزال العجز في الوكالة يبلغ ٢١٧ مليون دولار، مما يعني أنه سيتعين اتخاذ قرار قريباً بشأن ما إذا كانت المدارس ستفتح في أيلول/سبتمبر. إن زيادة الطلب على خدمات الأونروا، وعدم الاستقرار المتزايد في جميع أنحاء المنطقة أمر يجعل تقديم الدعم للأونروا أكثر أهمية من ذي قبل. ومن الواضح أن الأونروا تحتاج إلى نطاق أوسع من الدعم المالي من الجهات المانحة لتحقيق تمويل كاف ومضمون ويمكن التنبؤ به. ومن الواضح أيضا أنه يتعين على الأونروا أن تواصل تعزيز الإصلاحات الواقعية والفنية لتوفير التكاليف.

والمملكة المتحدة تواصل دعم الأونروا ولا تزال واحدة من أكبر الجهات المانحة الخمس. لقد سددنا تعهدنا بمبلغ ٣٧,٥ مليون دولار وقدمنا ١٣,٥ مليون دولار بشكل معجل للمساعدة في تلبية الاحتياجات العاجلة للاجئين الفلسطينيين. ونشجع أعضاء المجلس على النظر في ما يمكنهم فعله من أجل دعم اللاجئين الفلسطينيين والتخفيف من الضغوط المالية الحالية التي تواجهها الأونروا.

**السيدة غوادي** (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن التقدير للمنسق الخاص، السيد ملادينوف، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

ها نحن هنا مرة أخرى نناقش الحالة في الشرق الأوسط وفلسطين، ولكن لا يبدو أن هناك سبباً يبعث على الأمل. فلا يزال الوضع السياسي والإنساني والأمني المتدهور في غزة يبعث

على القلق البالغ. وتصاعد العنف في غزة وجنوب إسرائيل يقلقنا بشدة، ونود أن نعرب عن أسفنا للخسائر في الأرواح، لا سيما بين الأطفال.

ومن الأهمية الملحة أن تمارس جميع الأطراف أقصى درجات ضبط النفس، ويجب بذل كل جهد ممكن لتهدئة التوتر في غزة لتجنب تعريض حياة المدنيين الأبرياء للخطر، مما يزيد من تفاقم الحالة الإنسانية. فزيادة تصعيد الحالة لن يساعد إلا على تقويض الجهود الجارية لتحسين حياة الفلسطينيين ودعم عودة السلطة الفلسطينية إلى غزة.

وما من شك في أن الحالة الإنسانية لا يمكن تخفيفها ما لم يتم إصلاح الخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه والوقود والكهرباء وخدمات الرعاية الصحية، وتسهيل حركة الأشخاص والسلع والخدمات. ونحيط علما بالمناقشات الجارية، ونقدر العمل المتواصل للمنسق الخاص مع الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني ومع الشركاء الإقليميين والدوليين لتخفيف حدة التوترات، ودعم المصالحة بين الفلسطينيين، ومعالجة جميع التحديات الإنسانية. ودور الشركاء في زيادة الدعم مهم للغاية لمساعدة الوكالات الإنسانية على أرض الواقع لتقديم الخدمات الضرورية لسكان غزة، ونقدر أولئك من قاموا بذلك.

ولا يمكن التصدي للحالة الإنسانية بفعالية في غياب أي تقدم مجدٍ في عملية المصالحة بين فتح وحماس.

ولذلك، فإننا نواصل دعم الجهود التي تبذلها مصر لاستعادة سيطرة الحكومة الفلسطينية الشرعية في غزة، ونثني على جهودها المتواصلة لإحياء العملية من خلال إجراء محادثات مع كبار مسؤولي حماس وفتح.

وخلال الأشهر القليلة الماضية، كنا منشغلين بالمأساة الإنسانية في غزة، ولكن لا يمكن النظر إلى الحالة في غزة بمعزل عن غيرها. ولا يمكن إيجاد حل دائم ومستمر إلا من خلال معالجة النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني الأوسع نطاقا، تماشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وما فتئ موقفنا بشأن هذا ثابتا وواضحا. ونؤيد تأييدا كاملا الهدف المتمثل في قيام دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن باعتباره الخيار العملي الوحيد. ومما يؤسف له استمرار نفس العقبات المعروفة التي تعوق أي احتمال لتحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ويبدو أن احتمال التوصل إلى حل الدولتين هدف ينحسر احتمال تحقيقه.

وفي الوقت نفسه، نأمل أن تتوقف جميع الأنشطة من كلا الجانبين التي لن تساعد إلا على الاستمرار في تقويض حل الدولتين باعتباره خيارا عمليا. ولكن هنا، بطبيعة الحال، في ضوء التطورات الأخيرة يصعب على أحد الشعور بالتفاؤل بشأن وجود إمكانيات ديمقراطية توفر مخرجا. ونعتقد أنه يجب عمل كل شيء، مهما بدا غير واقعي، لعكس المسار الخطير والمساعدة في تهيئة أوضاع تدعم الجانبين في العودة إلى إجراء مفاوضات مباشرة وهادفة. وكلما تم ذلك بسرعة، كان الأمر أفضل بالنسبة للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، بل وللمنطقة برمتها.

**السيد يورنتي سوليث** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): يتقدم وفد بلدي بالشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة. والشكر موصول للسيد نيكولاي ملادينوف على المعلومات التي قدمها اليوم، وخاصة على الجهود العاجلة التي يقوم بها بالنيابة عن الأمم المتحدة في غزة.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي سيدلي به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

وأود أن أعرب عن قلقنا العميق إزاء الأعمال العسكرية التي قامت بها حكومة إسرائيل ضد السكان الفلسطينيين الذين يعيشون في غزة. ووفقا لما جاء في تقرير صحفي للأمم المتحدة

صدر بالأمس، فإن الفلسطينيين في غزة يتحملون موجات من العنف تؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية الشديدة التي يشهدونها أصلا. وفي السياق نفسه، نأسف أيضا لإطلاق قذائف من قطاع غزة صوب مناطق مدنية إسرائيلية.

ويرفض وفد بلدي بشدة الغارات الجوية التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلية يومي ١٣ و ١٤ تموز/يوليه. ونؤيد تصريح ممثل فلسطين في رسالته المؤرخة ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٨، التي مفادها أن هذه كانت أكبر حملة غارات جوية تشنها إسرائيل نهارا ضد السكان الفلسطينيين في تلك الأرض منذ عدوانها عام ٢٠١٤، الذي أودى بحياة ٢٠٠ ٢ فلسطيني على الأقل.

وفي تقرير نشر في ٢٢ تموز/يوليه، حذر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية من أن إمدادات الوقود التي كان يتم بها تشغيل المراكز الصحية والمستشفيات في غزة بصورة غير مستقرة من المتوقع أن تجف في آب/أغسطس، أي في غضون بضعة أيام. ونرحب اليوم بفتح معبر كرم سالم، الذي سيسمح بدخول ٠٠٠ ٧٠٠ لتر من الوقود، بالإضافة إلى السلع عبر الحدود، إلى غزة بغية تشغيل المعدات الكهربائية - مثل حاضنات الأطفال الخدج وغيرها - التي تعتمد عليها حياة ٠٠٠ ٢ شخص من المرضى في المستشفيات والعيادات الصحية. ومن المؤكد أن فتح المعبر سيخفف الأزمة الإنسانية للشعب الفلسطيني، الذي ما برح يعيش لمدة ١١ عاما في ظل نظام من العقاب الجماعي الذي تفرضه إسرائيل، الأمر الذي يحول دون حصوله على المياه والمرافق الصحية، مما يزيد من خطر انتشار الأمراض من جميع الأنواع، والحد من إمكانية حصوله على الكهرباء مع انقطاع التيار الكهربائي لمدة تصل إلى ٢٠ ساعة في اليوم.

وعلاوة على ذلك، يجب أن نعرب عن قلقنا العميق إزاء اعتماد الكنيست لقانون الدولة القومية اليهودية، وهو تدبير استعماري وتمييزي يمكن أن يتيح الفرصة لتلك الحكومة لطرد السكان الفلسطينيين واستبدالهم من خلال فرض معتقدات إيديولوجية باعتبارها سياسات رسمية لتلك الدولة، على حساب حقوق الفلسطينيين في المواطنة، والممتلكات وحقوق الأرض، واللغة، والثقافة، وغيرها من الحقوق المعترف بها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، نؤيد البيان الذي أدلت به الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، في بيانها المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه، ومفاده أن هذا القانون ينكر حقوق الشعب الفلسطيني في العيش على أرضه التاريخية، وقد يؤدي إلى ممارسات استعمارية وعنصرية، ويشكل صكا غير قانوني لضم الضفة الغربية والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما نؤيد البيان المتعلق بقانون الجنسية الذي أصدره نائب المتحدث باسم الأمم المتحدة، السيد فرحان حق، في ٢٠ تموز/يوليه، الذي أكد من جديد على احترام الأمم المتحدة لسيادة الدول ما دامت تتقيد بالمبادئ العالمية لحقوق الإنسان، بما في ذلك حماية حقوق الأقليات.

وأعرب عن التزام وفد بوليفيا الثابت بجميع الجهود الدولية المؤدية إلى التوصل لتسوية سلمية لاحتلال فلسطين، وفي هذا الصدد نؤيد مبادرات من قبيل خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية، وغيرها من الجهات التي توفر ضمانات لتحقيق سلام عادل ودائم يتيح للشعبين العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها.

كما أود الإعراب عن تقديرنا لحكومة مصر على جهودها الرامية إلى تعزيز عملية المصالحة بين الفلسطينيين. وتم تقديم المبادرة إلى الطرفين في ١٩ تموز/يوليه بهدف إعادتهما إلى محادثات المصالحة في أقرب وقت ممكن وتوطيد حكومة وحدة فلسطينية. وبوليفيا على اقتناع بأن البديل الوحيد لهذا الاحتلال هو حل الدولتين الذي سيؤدي في النهاية إلى إقامة دولة فلسطينية حرة ومستقلة وذات سيادة داخل الحدود الدولية

لما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل السويد.

أود أن أشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية للمجلس وعلى جهوده الدؤوبة على أرض الواقع.

ونعرب عن تأييدنا للبيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق من هذه الجلسة.

قبل عام ونصف العام، في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، أعاد المجلس التأكيد على الخطوات اللازمة من أجل التوصل إلى سلام دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وطالب المجلس كلا الطرفين بوقف جميع الأنشطة التي تعوق إحراز هذا التقدم. وللأسف، منذ ذلك الحين استمرت الحالة في التردي. واستمر توسع المستوطنات الإسرائيلية، وثمة خطر وشيك بحدوث مزيد من التصعيد العنيف.

ففي غزة في الأشهر الأخيرة، أدى العنف إلى مقتل أكثر من ١٥٢ فلسطينيا وجرح أكثر من ١٦ ٤٩٩ شخصا، بينهم العديد من الأطفال. وقد طلبنا مرارا أن أي استخدام للقوة يجب أن يكون متناسبا. ويعد إطلاق القذائف وإطلاق البالونات والطائرات الورقية الحارقة من غزة على إسرائيل من جانب حماس وغيرها من الجماعات المسلحة أمرا غير مقبول على الإطلاق. ونرحب بالهدنة الأخيرة والتخطيط لإعادة فتح معبر كرم سالم.

ويجب تكثيف الجهود المبذولة لتحقيق سلام دائم وإنهاء الاحتلال. فثمة ضرورة إنسانية للتخفيف من معاناة سكان غزة البالغ عددهم مليوني نسمة. وهناك حاجة ماسة لوجود تدخلات ذات تأثير سريع ومباشر وفوري على الحياة اليومية. ويجب منح الأولوية القصوى لذلك، مع الإقرار بأن أسباب الأزمة الإنسانية هي سياسية في طابعها.

ونحث إسرائيل على رفع حصارها، وندعو إلى المصالحة الفلسطينية، فضلا عن عودة السلطة الفلسطينية إلى غزة. وسأركز على ثلاث مسائل اليوم – أهمية دور المرأة في تحقيق السلام والأمن، والأطفال وإشراك الشباب، والتطورات السلبية في الميدان.

أولا، فيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن، فكثيرا ما تستبعد النساء على الصعيد العالمي من الجهود المبذولة لحل النزاعات. وفي ذلك إضرار بتوطيد السلام واستدامته. وللأسف، فإن النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني ليس استثناء من ذلك، ويجب تغييره. ولا يمكن أن تقتصر عملية السلام على مجرد إنهاء الاحتلال والنزاع، بل يجب أن تكون أيضا ذات صلة ببناء مجتمعات سلمية شاملة وتتسم بالحيوية، وأن تكون أقل عرضة لخطر التطرف. ولا شك أن تمكين النساء والفتيات يعدُّ جزءا أساسيا من ذلك. وسنواصل العمل، من خلال برنامجنا للتعاون الإنمائي الدولي المكثف مع فلسطين، بهدف تعزيز النفوذ السياسي للنساء والشباب والأطفال وضمان تمتعهم الكامل بحقوق الإنسان. وسيستمر العمل نفسه عن طريق الحوار مع المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى في كل من إسرائيل وفلسطين.

ثانيا، وإذ أتناول مسألة الشباب والأطفال، فإن للنزاع بين إسرائيل وفلسطين تأثيرا سلبيا على الأطفال والشباب في كلا الجانبين، وفقد الكثير من الإسرائيليين والفلسطينيين المنتمين إلى جيل ما بعد اتفاقات أوسلوا الأمل في تحقيق حل الدولتين. ويتعين علينا أن نقدم لهؤلاء الشباب بديلا آخر للعنف والاضطهاد. وفي الشهر الماضي، اتخذ المجلس القرار ٢٤١٩ (٢٠١٨)، بشأن الشباب والسلام والأمن، الذي دعا إلى تعزيز دور الشباب في التفاوض على اتفاقات السلام وتنفيذها. ويجب

الاستماع إلى أصوات الشباب من الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء.

ومن الضروري ضمان تمتع جميع الأطفال بطفولة آمنة طالما أن ذلك أمرا أساسيا لبناء مجتمعات سلمية وتنعم بالرخاء. وتعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، على كفالة حق الشباب الفلسطيني في التعليم، من بين أمور أخرى، وتؤدي دورا بالغ الأهمية في ذلك الصدد، وخاصة في غزة. غير أنها تواجه الآن أزمة مالية لم يسبق لها مثيل بسبب النقص في التبرعات المقدمة إليها. وندعو جميع البلدان المانحة إلى مضاعفة جهودها والوفاء بتعهداتها. ونكرر دعوتنا إلى البلدان الأخرى إلى تقديم المساهمة المالية للأونروا في هذا المنعطف الحاسم. وتعدُّ السويد ثالث أكبر المتبرعين للأونروا، ونحن ملتزمون بذلك. ومن الضروري ضمان توفير الرعاية والصحة والتعليم وحماية الأطفال اليوم لوضع الأسس اللازمة لمنع نشوب مزيد من النزاعات في المستقبل.

وأخيرا، تقوض السياسات والإجراءات التي تتخذها إسرائيل في الضفة الغربية المحتلة كثيرا إمكانية إقامة دولة فلسطينية ذات سلامة إقليمية. وتشمل تلك السياسات والإجراءات هدم المنازل، وخاصة الخطر الوشيك المتمثل في هدم خان الأحمر وهدم المباني مؤخرا في أبو نوار وأماكن أخرى في المنطقة جيم – ما يؤدي إلى زيادة خطر النقل القسري للسكان الفلسطينيين، وهو أمر غير شرعي بموجب القانون الدولي. وتشمل تلك الإجراءات أيضا سياسة الاستيطان الإسرائيلية الحالية التي لا تزال مستمرة بالرغم من الإدانات المتكررة لها من جانب المجتمع الدولي. ونؤكد مجددا أن المستوطنات تمثل انتهاكا صارخا بموجب القانون الدولي. وتشمل الإجراءات التي تتخذها إسرائيل المزيد من التعديلات والمقترحات التشريعية وما يترتب عنها من آثار سالبة، ما يثير القلق إزاء الحق في تقرير المصير وعدم التمييز. وأخيرا، فهي تشمل أيضا وضع عقبات وفرض قيود اقتصادية على الفلسطينيين من شأنها أن تقضي على الاقتصاد الفلسطيني وتجعل بقاءه أمرا بعيد المنال.

ويجب علينا تنشيط الجهود الرامية إلى حل الدولتين على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والاتفاقات السابقة والمعايير المعلومة، وأن تكون القدس عاصمة مستقبلية للدولتين وللأديان الثلاثة. ويجب علينا أن نضاعف تأييدنا لإقامة دولة فلسطينية ذات سلامة إقليمية، بما في ذلك عودة الحكومة الفلسطينية إلى غزة. ويجب علينا أن نعمل معا وبصورة عاجلة لصالح سكان غزة.

وخلاصة القول، فإن هناك حاجة ماسة إلى خطة سلام تتسم بالمصداقية، ويجب على كلا الجانبين الاستعدادا لتحقيق السلام على نحو مختلف تماما – قولا وفعلا، فضلا عن الكيفية التي يتم بها إشراك النساء والشباب. ويجب بناء الثقة بين الطرفين الآن. ويجب على الإسرائيليين والفلسطينيين أن يدركوا أن السلام إما أن يبنوه معا أو أن يخسر كلاهما ما حققاه من مكاسب. وما تزال الحالة في غزة وضواحيها أمرا لا يطاق. وما يزال الملايين من الأشخاص عالقين بين حماس وغيرها من الجماعات المسلحة من جهة، والحصار الإسرائيلي الخانق من جهة أخرى. وقد تمكنت الوساطة من تضميد الجرح مؤقتا ولكنه لن يلتئم أبدا ما لم يكن هناك حل حقيقي. وإذ نواصل استكشاف ذلك الحل، فلا بد من اتخاذ تدابير عاجلة للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية. ونواصل العمل مع جميع أعضاء المجلس لنرى كيف يمكن تحقيق ذلك.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد على أربع دقائق لتمكين المجلس من أداء عمله بسرعة. ولذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأذكّر المتكلمين بأن الرئاسة ستستخدم الضوء المتقطع على الميكروفونات لحث المتكلمين على إنهاء تعليقاتهم. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة،

تعميم نصوص مكتوبة مع الإدلاء بنسخ مختصرة عند التكلم في القاعة. وأود أن أبلغ الجميع بأننا سنواصل هذه المناقشة المفتوحة خلال ساعة الغداء، نظرا لوجود عدد كبير من المتكلمين.

وأعطي الكلمة الآن لممثلة لبنان.

**السيدة مدللي** (لبنان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أهنئ السويد أولا على رئاسة المجلس لهذا الشهر بقدر بالغ من النشاط والجهود المثمرة. وأود أيضا أن أشكر السيد ملادينوف على إحاطته.

وكان أحد خيرة مفكري العالم قد قال مرة إنه لا يمكن تحقيق السلام إلا من خلال التفاهم. ولكن من المؤسف أن سن إسرائيل قانون أساسي جديد في الأسبوع الماضي قد كان بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير. وبذلك أصبحنا أكثر بعدا عن التفاهم بسبب تكريس سياسة تقوم على التمييز ضد العرب وخاصة الفلسطينيين، من جانب السلطات الإسرائيلية بموجب ذلك التشريع. وقد وُجه ذلك القانون بإدانة واسعة النطاق في العالمين العربي والإسلامي، ومن جانب الفلسطينيين وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، فضلا عن القانونيين الإسرائيليين والمشرّعين من عرب إسرائيل أيضا. ونُظر إلى القانون الجديد وكأنه هدم استباقي لمستقبل عملية السلام ومفهومي حل الدولتين والأرض مقابل السلام والحكم عليهما بالموت في ثلاث على الأقل من قضايا الوضع النهائي: القدس والمستوطنات وتقرير المصير. وبالتالي، فإن ذلك القانون يخالف العشرات من قرارات الأمم المتحدة التي تتناول قضية فلسطين وتوفر الأساس لأي حل دائم وعادل للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي. وإذا ما ضُرب القانون الدولي والشرعية الدولية بعرض الحائط، فما هو مستقبل السلام في الشرق الأوسط؟

إن ما يفزعني أن نصاب بلعنة استمرار دورة العنف والحروب نفسها إلى الأبد. ولنتطلع إلى غزة. فهناك ربما نواجه نزاعا جديدا اليوم بعد سلسلة من الحروب والعمليات العسكرية من جانب الإسرائيليين، وبعد سقوط الآلاف من الضحايا. وما تزال غزة تختنق تحت ظروف إنسانية بالغة الصعوبة إلى حد لا يمكن تصوره. وتخطت حالة المقيمين فيها مرحلة اليأس، بينما لا تساعد التخفيضات في تمويل وكالة (الأونروا) في التخفيف من محنتهم. وعلى مدى أكثر من سبعة عقود ما فتئ العمل الحيوي الذي تضطلع به الأونروا في الأردن وسوريا وفي بلدي، فضلا عن غزة يقدم المساعدة لملايين اللاجئين الفلسطينيين ويبقي على ظل لهم من بصيص أمل حيا لم يمت. وتؤدي هذه الوكالة الدولية دورا مساعدا على تحقيق الاستقرار في منطقتنا. وقد كان مؤتمر إعلان التبرعات للوكالة الذي عقد في الشهر الماضي في نيويورك، وكذلك المؤتمر الوزاري الاستثنائي الذي عقد في روما في ١٥ آذار/مارس حدثين ناجحين في إبداء الدعم للوكالة. ويجب علينا الآن الاستفادة من ذلك الزخم لسد العجز المالي لوكالة لا يمكننا السماح باندثارها.

وفي لبنان، بوصفه بلدا يقر بالتنوع، فإننا بصدد تشكيل حكومة جديدة بعد إجراء انتخابات برلمانية ناجحة في أيار/مايو. وقد أجريت تلك الانتخابات وفقا للقانون الانتخابي الجديد، وبمشاركة من الشتات للمرة الأولى. وأثنى العديد من المراقبين الدوليين على السلطات اللبنانية لما اتسمت به العملية الانتخابية من شفافية. ويجري حاليا تشكيل حكومة لبنانية جديدة. ومن الطبيعي أن تكون من بين أولوياتها الرئيسية البدء في تنفيذ توصيات المؤتمر الاقتصادي للتنمية والإصلاحات والمشاريع الذي عقد في باريس، علاوة على تشريع الإصلاحات الهيكلية ذات الصلة والمساعدة على تعزيز اقتصادنا. ويتمثل أحد التحديات الأخرى المستمرة في معالجة مسألة النازحين السوريين في لبنان حتى يتسنى ترتيب عودتهم الآمنة. ويجب ألا يتأخر ذلك إلى حين التوصل إلى حل سياسي في سوريا.

وبعد بضعة أسابيع من الآن، سيحل موعد تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ونعوّل على أعضاء المجلس

في الإقرار بالجهود التي تبذلها القوة المؤقتة عن طريق ضمان تجديد ولايتها بطريقة سلسلة. ويعتقد بلدي اعتقادا راسخا بأن القوة لا تزال تؤدي دورا هاما في الحفاظ على السلام والأمن في جنوب لبنان، وأنها بذلك تسهم في تحقيق الاستقرار أيضا. ويشهد على ذلك التقرير الأخير للأمين العام عن هذا الموضوع (S/2018/703). وهو دور أساسي على الرغم من استمرار انتهاكات إسرائيل اليومية لسيادة لبنان.

تستمر الانتهاكات الإسرائيلية اليومية بلا هوادة، ولا سيما الخروقات الجوية؛ التقرير الأخير للأمين العام بشأن هذه المسألة أشار إلى ٤٥٦ واقعة لخروقات جوية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. إننا نناشد مجلس الأمن أن يستخدم سلطته ليصر على أن تحترم إسرائيل وتنفذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بالانسحاب من الأراضي اللبنانية المحتلة ووضع حد لانتهاكاتها المستمرة لسيادتنا.

كما يجب إحراز تقدم من أجل حل المنازعات الحدودية المتبقية، بما في ذلك النزاع البحري. وفي هذا الصدد، أود أن أشير مرة أخرى إلى مبادرة حكومة بلدي التماس المساعي الحميدة للأمين العام لتحقيق ذلك.

وما زلنا ننظر إلى الآلية ثلاثية الأطراف بوصفها أداة مفيدة للحد من التوترات وتسوية النزاعات وتحقيق هدف التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في الجنوب.

في الختام، أود أن أرحب بتعيين الأمين العام للقائد الجديد لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، اللواء ستيفانو ديل كول، الذي نعرب له عن ثقتنا الكاملة فيه. ونتمنى له كل التوفيق في مهمته الجديدة. كما نشيد بالعمل الممتاز الذي قام به قائد القوة المنتهية ولايته، اللواء مايكل بيري.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن إلى ممثل الأرجنتين.

**السيد غارسيا موريتان** (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، سيدي الرئيس، أود أن أشكركم على دعوتكم لنا للمشاركة في هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة ما فتئ مجلس الأمن يناقشها لفترة طويلة ولكن أهميتها لم تقل.

سأدلي بنسخة مختصرة من بياني، وسيقدم النص الكامل إلى الأمانة العامة.

تؤيد الأرجنتين بقوة جميع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. من الضروري أن تقوم جميع الأطراف بدور بناء، بما في ذلك الجهات الفاعلة الإقليمية والدول الكبرى، بغية المضي قدما نحو تسوية الخلافات عن طريق المفاوضات. والأرجنتين تدعو الأطراف إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات انفرادية واستفزازية وتدين جميع أشكال التحريض على العنف والتعصب الديني والعنصرية.

وفيما يتعلق بقضية فلسطين، تود الأرجنتين إعادة تأكيد دعمها للتوصل إلى تسوية سلمية ونهائية وشاملة على أساس حل الدولتين وحدود عام ١٩٦٧ وكذلك القرارات التي توصل إليها الطرفان خلال عملية التفاوض، على النحو المنصوص عليه في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، وخريطة الطريق، ومبادرة السلام العربية.

وتؤكد الأرجنتين مجددا تأييدها لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة القادرة على البقاء والمعترف بها من جانب جميع الدول، وكذلك حق دولة إسرائيل في العيش في سلام مع جيرانها داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

وتكرر الأرجنتين الإعراب عن قلقها إزاء الزيادة المستمرة والمتواصلة في المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتدعو إلى وقف التوسع في إنشائها. إن إنشاء المستوطنات يتعارض مع القانون الدولي، ويشكل عقبة

أمام السلام ويقوض آفاق الحل القائم على وجود دولتين تعيشان في سلام وأمن، مما يفضي إلى استمرار الحالة الراهنة غير المستدامة. وفي الوقت نفسه، ندين بشدة الأعمال التي تقوم بها حماس ضد إسرائيل، بما في ذلك إطلاق الصواريخ والقذائف الحارقة من قطاع غزة، وهو ما يجب أن يتوقف فورا.

ويجب على القادة الفلسطينيين معالجة الشواغل الأمنية الإسرائيلية بروح ملؤها الإخلاص، ونحض إسرائيل، في الحالات التي تمارس حقها الثابت في الدفاع المشروع عن النفس، أن تراعي التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها أن تزيد من صعوبة استئناف الحوار. وفي هذا الصدد، تلاحظ الأرجنتين مع القلق استمرار الاستخدام المفرط للقوة من جانب الجيش وتدين أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون.

وتعيد الأرجنتين التأكيد على الوضع الخاص للقدس وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، وفي هذا الصدد ترفض أي محاولة انفرادية لتغييره. تعتقد الأرجنتين أن المدينة المقدسة يجب أن تكون مكانا للالتقاء والسلام، ويجب أن تكفل لليهود والمسلمين والمسيحيين حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة. وأي محاولة لإنكار المعنى العميق لتلك المواقع أو التقليل منه أو من علاقاتها التاريخية بالديانات التوحيدية الثلاثة الكبرى ستكون غير مقبولة تماما ولن تؤدي سوى إلى عرقلة التوصل إلى حل للنزاع.

وفيما يتعلق بالحالة في الجمهورية العربية السورية، تؤيد الأرجنتين التوصل إلى حل سياسي عن طريق الحوار والدبلوماسية، وفقا للقانون الدولي ومع الاحترام الكامل لسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية. تولي الأرجنتين أهمية خاصة لمحادثات جنيف التي عقدت تحت رعاية السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام لسورية. ولذلك، يحدونا الأمل المتجدد في إمكانية تحقيق نتائج ملموسة من شأنها أن تؤدي إلى حل سوري للمشاكل السورية، تمشيا مع أحكام القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

تدين الأرجنتين بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وترفض رفضا قاطعا الأعمال الإرهابية التي يرتكبها ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية وكذلك جبهة النصرة وغيرهما من الجماعات الإرهابية التي يقر مجلس الأمن بصفتها هذه. ويعيد بلدنا التأكيد كذلك على اقتناعه بأن مكافحة الإرهاب يجب أن تشن في إطار القانون الدولي، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا أن الدبلوماسية والحوار هما السبيل الوحيد إلى السلام في الشرق الأوسط. ويجب على المجلس ألا يدخر جهدا في حث الأطراف على المضي في هذا الاتجاه، بما يتفق في جميع الأوقات مع المعايير المعترف بها من قبل المجتمع الدولي تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن إلى ممثل المملكة العربية السعودية.

**السيد المعلمي** (المملكة العربية السعودية): اسمحوا لي في البداية أن أحيي الرئاسة السويدية النشطة لمجلس الأمن هذا الشهر، وأن أعبر عن تقدير بلدي لجهودكم وحرصكم على التوصل إلى نتائج إيجابية في هذا المجلس الموقر.

قبل أيام احتفل العالم بالرجل الذي استطاع أن يحرك الضمير الإنساني. الرجل الذي أمضى سنوات عديدة من عمره وهو يكافح من خلف القضبان ضد الفصل العنصري، ثم أمضى سنوات حريته مبشرا بثقافة السلام والحرية والتسامح. احتفلنا جميعا في ١٨ تموز/يوليه بالذكرى المئوية لولادة الزعيم نلسون مانديلا، الذي كان يحلم بالحرية والمساواة. والذي شغلت القضية الفلسطينية جانبا كبيرا من نضاله من أجل الحرية، فهو القائل:

”نعلم جيدا أن حريتنا هذه منقوصة بدون حرية الفلسطينيين“.

هذا الحلم هو نفسه الذي لا يفارق أذهان الملايين من الفلسطينيين، والآلاف من أسراهم ومعتقليهم.

وفي المقابل، تبرهن إسرائيل في كل يوم، من خلال اعتداءاتها وأعمال القتل المتعمد التي تمارسها على أنها دولة تتعالى على القانون. فإسرائيل لم تكتف بالحصار والتجويع وبناء الحواجز وجدران الفصل العنصري؛ بل أطلت علينا مؤخرا بقانون عنصري بغيض، هو قانون الدولة القومية للشعب اليهودي، ممهدة السبيل بذلك إلى ممارسات التطهير العرقي داخل إسرائيل والأرض المحتلة. الأمر الذي يجعل الشعب الفلسطيني أحوج ما يكون إلى الحماية الدولية، التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها الأخير ES/10-20 والمؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

إن المملكة العربية السعودية تدين بشدة الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة، وتؤكد على رفضها القاطع لجميع السياسات والممارسات والخطط الإسرائيلية الباطلة وغير القانونية، ومحاولات إسرائيل التي تهدف إلى تكريس الفصل العنصري وطمس الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني. ويشدد بلدي على أهمية السلام الشامل الدائم في الشرق الأوسط واعتباره خيارا استراتيجيا لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي على أساس المرجعيات الدولية ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢ التي تستند على إقامة الدولة الفلسطينية على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان العربي السوري والأراضي اللبنانية.

تعاني وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من نقص حاد في مواردها المالية والبشرية وهو ما يهدد بأن يسلب من ملايين اللاجئين الفلسطينيين حقهم الأساسي في التعليم والعيش الكريم. ولأن القضية الفلسطينية كانت وما زالت وستسمر قضية المملكة العربية السعودية الأولى.

ولهذا السبب، قدم بلدي للأونروا مبلغ ٥٠ مليون دولار المطلوب على وجه الاستعجال كما أعلن ٥٠ دولارا مليون دولار خادم الحرمين الشريفين في مؤتمر القمة الذي عقد في مدينة القدس. ظهران لقد دفعت أكثر من ١٠٠ دولارا مليون دولار خلال العام الماضي وحده. ولأن المملكة تؤمن إيمانا كاملا بوقع الأفعال لا بكثرة الأقوال فلقد بلغ مجموع دعم بلادي خلال العقدين الماضيين، لهذه الوكالة ما يقارب البليون دولار – بليون ”بالباء“ – وما يفوق ٦ بلايين دولار – ”بالباء“ كذلك – إلى الشعب الفلسطيني على مدى العقدين الماضيين في شكل مساعدات تنموية وإنسانية وإغاثية.

السيد الرئيس: سورية هي أرض الحضارات ومنارة العلوم. هكذا كانت سورية قبل أن يتسلط عليها نظام دكتاتوري لا تعني له الحضارة شيئا. فهدمت براميله المتفجرة قصور حضارته التي تعود لآلاف السنين. ودكت صواريخه منارات المساجد وصوامع الكنائس. وعمل جنوده وشبيحته وعصاباته الطائفية على إخماد صوت الشعب الثائر. ووقف النظام على أشلاء الأطفال وجماجم الرجال وأجساد النساء والشيوخ مدعيا النصر على أبناء شعبه. ويا للعار لنظام عجز أن يحرر أرضه من الاحتلال ولكنه يتباهى بتدمير درعا والغوطة وتشريد أبنائهما.

السيد الرئيس، إن المملكة المملكة العربية السعودية تؤكد مجددا على ضرورة إيقاف المأساة التي يتعرض لها الشعب السوري. وضرورة العمل على انتهاج الحل السلمي القائم على مبادئ إعلان جنيف (S/2012/522، المرفق ١) وقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وأهمية توفير الحماية للمدنيين في سوريا. والسماح الفوري للمساعدات الإنسانية بالوصول إلى مستحقيها في كل أنحاء سورية. وندعو إلى الإفراج العاجل عن

المعتقلين والمختطفين، وإيضاح حالة المغيبين، وتسهيل عودة النازحين واللاجئين.

وتدعم بلادي جهود المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن السيد مارتن غريفيث. ولقد مارست المملكة المملكة العربية السعودية وشقيقاتها من دول التحالف لاستعادة الشرعية في اليمن، أقصى درجات ضبط النفس، وخاصة فيما يتعلق بمدينة الحديدة. ولكن الواضح هو أن الميليشيات الحوثية المدعومة من إيران تضرب عرض الحائط بكل المبادرات السياسية، فضلا عن رفضها الانصياع لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخاصة القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). إن استمرار سيطرة الحوثيين على أجزاء من اليمن هو الذي يهدد بالكوارث الإنسانية الغذائية والطبية. وإن انقاذ اليمن وأبنائه من هذا المصير يتطلب حتما العمل على رفع يد الحوثيين عن الحديدة وميناءها وبقية المدن اليمنية. وبذلك يمكن أن يرتفع معدل إيصال المساعدات الانسانية ولا تعود عرضة للنهب والسرقة والتلاعب من قبل الحوثيين.

السيد الرئيس، لقد أطلقت الميليشيات الانقلابية في اليمن ١٦٣ صاروخا إيرانيا على مدن المملكة العربية السعودية. ولقد أوضحت تقارير الأمم المتحدة المستقلة بجلاء أن هذه الصواريخ مصدرها إيران، وصنعت في إيران وانتقلت إلى الحوثيين من إيران. وهنا أشير إلى تقرير الأمين العام (S/2018/602) المعني بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) الصادر في ١٢ حزيران/يونيه، حيث تشير الفقرة الخاصة بحطام الصواريخ المواجهة إلى بلادي، إلى أن حطام القذائف الخمس يتطابق في خصائص التصميم الرئيسية مع نوع القذائف المصنعه في جمهورية إيران.

وما زال النظام الإيراني يسخر جل مصادره المالية والعلمية والعسكرية لنشر الفرقة والفوضى وزعزعة الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، التي عانت وما زالت تعاني من عدم الاستقرار منذ قيام الثورة الخمينية الكهنوتية في إيران في عام ١٩٧٩، والتي من مبادئها الرئيسية تصدير فكرها الطائفي المتطرف ليس لدول الجوار فحسب، وانما إلى أبعد من ذلك. فنحن نسمع بين الحين والآخر أنباء تورط إيران وعملائها في أعمال مخلة بالأمن والاستقرار، وذلك فضلا عن تعرض العديد من المقرات الدبلوماسية في إيران لاعتداءات متكررة دون اعتبار للقوانين والمواثيق والمعاهدات الدولية.

لقد آن الأوان لأن يعبر مجلس الأمن عن رفضه لهذا السلوك غير المسؤول من قبل إيران، والتدخلات المستمرة لإيران في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، وإثارتها للفتنة وبث الروح الطائفية. قولوا لإيران كفى يا إيران حتى لا تتنامى جذوة الإرهاب والعنف في المنطقة ولكي تنعم الشعوب الإيرانية والشعب العربي في منطقة الخليج العربي، والشرق الأوسط بالأمن والسلم والاستقرار.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

**السيدة لودهي** (باكستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشكر وفد بلدي الرئاسة السويدية على عقد هذه المناقشة المفتوحة، ويعرب عن تقديره للإحاطة الإعلامية الشاملة للمنسق الخاص نيكولاي ملادينوف، بشأن الشرق الأوسط.

إن موجة الاضطراب والنزاع، في الشرق الأوسط أبعد ما تكون عن الانحسار، ويستمر تصاعدها مع ازدياد عدم القدرة على التنبؤ بها. ونتيجة لذلك، يتعرض ملايين لسكان لمعاناة لا يمكن تصورها، وهم عالقون في دوامة عنف، تحركها إجراءات السلطة القائمة بالاحتلال فضلا عن المصالح والأولويات المتباينة للحكومات والقوى الإقليمية والخارجية. وقد قدم المنسق الخاص تقييما للحالة المثيرة للقلق الشديد في المنطقة، لا سيما في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إن الحقائق تتحدث عن نفسها. فقد تعرضت غزة لضربة أخرى من القصف الإسرائيلي، مما أدى إلى المزيد من الخسائر في الأرواح الغالية. وفي أعقاب التصعيد الأخير، دعا البعض جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس

والتراجع عن حافة تجدد الصراع. وبقدر ما إن أي لجوء إلى العنف غير مقبول، فإن القضية الفلسطينية هي في جوهرها صراع بين شعب محتل والسلطة القائمة بالاحتلال. وأي طمس للحقيقة الدامغة سيكون بمثابة إقامة مساواة أخلاقية بين أعمال المعتدي والمظلوم. وهذا أمر غير مقبول.

إن معاناة الشعب الفلسطيني التي طال أمدها لا تزال تواجه انتهاكات راسخة ومنهجية لحقوق الإنسان الأساسية على يد الاحتلال الإسرائيلي. وقد تكلم المفوض السامي لحقوق الإنسان، زيد رعد الحسين بإسهاب أمام اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني، عن التحديات المتوطنة والمتعددة الأوجه التي تواجه الحياة اليومية للشعب الفلسطيني. وإذا كانت ثمة حاجة أكثر من أي وقت مضى لإضفاء المصداقية على تلك الكلمات، فإن ما يسمى قانون ''الدولة القومية اليهودية''، الذي أقره البرلمان الإسرائيلي في ١٩ تموز/يوليه، يوفر دليلا حيا على سياسة التمييز المنصوص عليها قانونا في إسرائيل. وبإضفاء امتياز لأسباب دينية صرفة، فإن ذلك القانون الأساسي يجعل من السكان العرب الأصليين مواطنين من الدرجة الثانية.

ولا يجب أن يكون هناك مكان لتلك القوانين العنصرية في عالم اليوم. فلا يمكن إعادة كتابة الحقائق التاريخية باجراء تشريعي. ونحن نرفض أي محاولات للتقليل من المكانة القانونية للفلسطينيين أو حرمانهم من حقوقهم المشروعة في وطنهم. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يواصل التنصل من مسؤوليته عن إيجاد حل عادل للمشكلة. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يستمر في التغاضي عن التزاماته بموجب القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) وما لحقه من قرارات لفرض حل عادل للنزاع الذي يكمن في صميم التحديات التي تواجه الشرق الأوسط اليوم.

إن محنة الشعب الفلسطيني ما فتئت يتردد صداها في هذه القاعة طيلة وجود الأمم المتحدة، ولكن للأسف لا يبدو في الأفق أن هناك نهاية لمعاناتهم. وفي الأيام الأخيرة، أدى تقاعس مجلس الأمن عن اتخاذ اجراء فيما يتعلق بفلسطين إلى اضطلاع الجمعية العامة بدور استباقي أكبر لملء الفراغ. لقد اعتمدت الجمعية العامة القرار د إ ط – ١٠/٢٠، بأغلبية ساحقة في دورتها الاستثنائية الطارئة، في ١٣ حزيران/يونيه، وبالتالي فقد كانت هناك دعوة إلى الأمين العام من أجل العمل لكفالة حماية السكان المدنيين الفلسطينيين. ونحن نتطلع إلى صدور تقرير الأمين العام الذي يضع خطوات محددة وعملية للتخفيف من آلام ومعاناة الشعب الفلسطيني.

تقف منطقة الشرق الأوسط عند منعطف خطير. وإذ تتصاعد حدة النزاعات القائمة وتبرز تهديدات جديدة، باتت ضرورة التوصل إلى حلول دبلوماسية أمرا ملحا أكثر من أي وقت مضى. ومع توطيد العراق ولبنان لمكاسبهما الديمقراطية نتيجة للانتخابات البرلمانية التي أجريت مؤخرا، فإننا نشيد بهما لفتحهما صفحة جديدة في سعيهما الوطنيين إلى تحقيق المشاركة السياسية الشاملة للجميع والتمثيلية.

وسيواصل بلدي تقديم دعمه للتسويات التفاوضية في الحالات الإقليمية الأخرى، بما في ذلك سورية واليمن استنادا إلى أطر متفق عليها ومن خلال المشاركة السياسية الشاملة للجميع.

لن يكون من السهل استعادة السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وإلى جانب الدبلوماسية والالتزام الحقيقي من جانب جميع الدول الكبرى والأطراف في الحلول التفاوضية، هناك حاجة إلى سياسة مستنيرة وشاملة لتناول ومعالجة الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكامنة لهذه النزاعات. ومن الأهمية بمكان ممارسة هذه السياسة الشاملة والدبلوماسية الجريئة، لا سيما من جانب من لهم السلطة والنفوذ لدى الأطراف الرئيسية، إذا أردنا أن نتفادى ما يكثُر اليوم من توقعات قاتمة بوقوع كارثة في الشرق الأوسط.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

**السيد الحبيب** (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما أؤيد البيان الذي سيدلى به ممثل فنزويلا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

إن احتلال فلسطين هو السبب الأساسي لجميع النزاعات في الشرق الأوسط. وبناء على ذلك، يجب إرغام إسرائيل على إنهاء الاحتلال، ووقف استراتيجياتها التوسعية، ووضع حد لجميع سياساتها العدوانية وممارساتها الإجرامية. ذلك هو السبيل الوحيد لكفالة التوصل إلى حل دائم وقابل للتطبيق للنزاع في الشرق الأوسط، وبالتالي استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

منذ الاجتماع الفصلي الأخير (انظر S/PV.8244)، كثّف النظام الإسرائيلي أعماله الوحشية وأنشطته غير القانونية، واثقا بسبب الدعم المطلق من الولايات المتحدة ومُشَجَّعا بتقاعس المجلس. إذ قتل حتى الآن أكثر من ١٤٠ متظاهرا فلسطينيا مسالما وجرح حوالي ١٧ ٠٠٠ شخص آخر. ويشمل ذلك قتل وجرح أكثر من ٣٠٠ ١من النساء والفتيات، وكذلك ما يزيد على ١٠٠ ٣ طفل.

بيد أن حتى تلك الفظائع المنهجية واسعة النطاق لم تُرض وزير التعليم الإسرائيلي، الذي أصرَّ على أنه ''ينبغي للطائرات الحربية الإسرائيلية أن تُلقي القنابل على رؤوس أطفال غزة''. وفي رأيه المتطرف، لا يوجد أي عائق قانوني أمام إطلاق النار بشكل مباشر على الأطفال. كما واصلت إسرائيل ضرب الهياكل الأساسية المدنية في قطاع غزة، ووضعت قيودا جديدة على الشحنات الوحيدة التي تعبر الحدود. من شأن هذا أن يفاقم بشدة الحالةَ الإنسانية الخطيرة أصلا بسبب الحصار غير القانوني واللاإنساني المفروض هناك من جانب إسرائيل لما يزيد على عقد من الزمن.

وبالمثل، واصل النظام أيضا إنشاء المستوطنات غير القانونية. وتكشف آخر البيانات الرسمية أن ٩٩,٧ في المائة من منح الأراضي العامة الإسرائيلية في الضفة الغربية تذهب إلى المستوطنين. وثمة مثال آخر هو الخطة الإسرائيلية لهدم قرية خان الأحمر، وطرد السكان الفلسطينيين الأصليين والاستعاضة عنها بوحدات استيطانية إسرائيلية غير قانونية واستبدالهم بمستوطنين إسرائيليين.

بيد أن أحد أسوأ التطورات هو قيام إسرائيل بسنّ ما يسمى بالقانون الأساسي، الذي يعلن بأن لليهود فقط الحق في تقرير المصير. كما يجرد اللغة العربية من تصنيفها كإحدى اللغات الرسمية. وعمليا، يعني ذلك أن لليهود الأسبقية على الآخرين؛ ويعني أن الأشخاص الآخرين الذين يعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية منذ فترة طويلة جدا، هم الآن مواطنون من الدرجة الثانية من الناحية القانونية. كما يعني العنصرية والفصل العنصري وتقنين هذه العنصرية وهذا الفصل العنصري. في نهاية المطاف، يعني إضفاء الطابع الشرعي على الاستبعاد والفصل وعدم المساواة البنيوي.

إن القانون يتعارض مع إعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري الذي ينص على أن،

> ''أي مذهبٍ يقوم على التفرقة العنصرية أو التفوق العنصري مذهب خاطئ علميا ومشجوب أدبيا وظالم وخطر اجتماعيا'' (قرار الجمعية العامة ١٩٠٤ (د-١٨)، الفقرة الخامسة من الديباجة).

ونشير إلى قرار الجمعية العامة ٣٣٧٩ (د-٣٠) المؤرخ ١٩٧٥ حيث قررت الجمعية أن ''الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري''. وللأسف، في عام ١٩٩١، عندما جعلت إسرائيل مشاركتها في مؤتمر مدريد مشروطا بإلغاء القرار ٣٣٧٩ (د-٣٠)، قررت الجمعية العامة إلغاء ذلك القرار.

الآن، وبعد مرور حوالي ٣٠ عاما على إلغاء ذلك القرار، من الواضح تماما أن الجمعية العامة، لما قامت بذلك، قد شجعت إسرائيل على إضفاء الشرعية على العنصرية. إن سنَّ هذا القانون يثبت مرة أخرى أن العنصرية هي جوهر النظام الإسرائيلي. ولذلك، ينبغي للجمعية العامة ألا تسمح لنفسها بأن تُخدع وتُبتز بالخطاب الإسرائيلي ولعب دور الضحية. يجب إدانة اعتماد هذا القانون العنصري بأشد العبارات الممكنة. وينبغي إجبار إسرائيل على إلغائه، لأنه يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والمبادئ الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان

وعلاوة على ذلك، فإن اعتراف دولة بعينها بالقدس الشريف عاصمة لإسرائيل، يتعارض بشكل خطير مع القانون الدولي والقرارات ذات الصلة الصادرة عن المجلس والجمعية العامة. ينبغي للمجتمع الدولي النهوض بمسؤولياته في رفض ذلك، إذ أنه يهدف إلى إضفاء الشرعية على الاحتلال وحرمان الفلسطينيين من جميع حقوقهم غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقهم الأصيل في تقرير المصير والعودة إلى وطنهم من أجل إقامة دولتهم الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

في الختام، فإنني متردد في الرد على سفير المملكة العربية السعودية. إنه لأمر محزن جداً بالنسبة لإيران أن ترى اتساق السعوديين مع الممثلين الإسرائيليين في اتهام إيران برعاية الإرهاب. إنه أمر محزن للغاية بالنسبة لمنطقتنا. وأود الإشارة إلى الادعاءات التي ساقها الوفدان الإسرائيلي والسعودي ضد بلدي. إنني أرفضها جميعا، وأترفع عن الرد على أي منها. الهدف من هذه الادعاءات هو صرف انتباه العالم عن الفظائع التي لا تزال ترتكب في فلسطين واليمن. إن من مصلحتهما المشتركة طرح هذه الادعاءات. لا يمكن لأي قدر من حملات التشهير أن تغطي على ما يرتكبان من فظائع. لا بد من محاسبتهما على جميع جرائمهما من قتل النساء والأطفال في اليمن وفلسطين.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أذكر الزملاء بقاعدة الدقائق الأربع.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

**السيد مونكادا** (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): تتشرف جمهورية فنزويلا البوليفارية بأن تتكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز في هذه المناقشة المفتوحة الفصلية بشأن موضوع ذي أهمية بالغة لدينا تاريخيا – الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

أولا، تغتنم الحركة هذه الفرصة لتعيد التأكيد مرة أخرى على تضامنها الدائم مع الشعب الفلسطيني ودعمها الثابت لقضيته عادلة، لا سيما في السياق الراهن حيث الحالة مزرية على أرض الواقع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ومن الواضح أنها غير مستدامة بالنظر إلى التطورات المأساوية في الأشهر القليلة الماضية.

ومن ضمن هذه التطورات أحدث حلقة لأعمال العنف وقعت قبل فترة قصيرة لا تتجاوز ١٠ أيام في غزة، الأمر الذي يشير إلى إشعال حرب جديدة. وفي هذا الصدد، تجدد الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز التأكيد مرة أخرى على أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي والنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي ككل لا يزال يهدد السلام والأمن الدوليين،، وهو بالتالي يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل التوصل إلى حل وفقا للقانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة و، بطبيعة الحال، ميثاق الأمم المتحدة.

وفضلا عن ذلك، على مجلس الأمن الامتثال لالتزاماته بموجب الميثاق، والتصرف وفقا لذلك بالتمسك بقراراته، التي لا تشكل الأساس للتوصل إلى تسوية سلمية وعادلة ودائمة فحسب بل إن القرارات ملزمة قانونا لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نعرب عن استعدادنا

للإسهام في تحقيق حل سلمي وعادل ودائم للنزاع، وندعو إلى بذل وتكثيف جميع الجهود الدولية والإقليمية اللازمة لدعم هذا الهدف، الذي يتمثل غرضه الأساسي في وضع حد لهذا الإجحاف وفي تشجيع الحل العادل والدائم. ولنكن واضحين –إن السبيل الوحيد لتحقيق هذا الهدف هو استخدام الوسائل السلمية على أساس حل الدولتين استنادا إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، بغية إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

ولا تزال الحركة ترى أن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) يوفر أهم مسار عملي نحو السلام بتحديده الشروط والمعايير الأساسية للتسوية العادلة التي من شأنها أن تحافظ على الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ واحترام المرجعيات الطويلة الأمد التي أقرها المجتمع الدولي بموجب قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ مدريد، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. وعلى نحو مماثل، يضمن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) إستيفاء الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والاستقلال في دولته فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية. ولذلك ندعو إلى التنفيذ الكامل والفعال للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وبخاصة من جانب الدولة القائمة بالاحتلال.

وبالمثل، لا تزال دول الحركة تكافح من أجل الاحترام التام لجميع القرارات الأخرى ذات الصلة بشأن هذه المسألة وتنفيذها، إذ أنه بهذه الطريقة وحدها ستهيأ الظروف اللازمة لوضع حد للاحتلال، وإيجاد تسوية عادلة للنزاع بجميع جوانبه، وجعل إحلال السلام والأمن بين الفلسطينيين والإسرائيليين واقعا لفائدة الشعبين وفائدة المنطقة والمجتمع الدولي ككل. ولذلك من الضروري اتخاذ إجراءات فورية لمعالجة الحالة على أرض الواقع، وتخفيف حدة التوترات وتهيئة بيئة مواتية للبحث عن السلام.

كما نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن عميق أسفنا لاستخدام وفد الولايات المتحدة في هذا الجهاز لحق النقض (الفيتو) ضد مشروع القرار S/2018/516، المقدم الشهر الماضي من وفد دولة الكويت (انظر S/PV.8274)، الذي سعى لمعالجة التصعيد الأخير لأعمال العنف والضرورة الملحة لحماية السكان المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في قطاع غزة. ولذلك نعرب عن قلقنا حيال عدم قدرة مجلس الأمن على الاضطلاع بولايته بشأن هذه المسألة الهامة بسبب المصالح الخاصة لأحد أعضاء المجلس الدائمين.

وفيما يتعلق بغزة، فإن الحالة هناك – وبخاصة، الحالة الإنسانية الخطيرة المستمرة في التدهور بمرور الأيام – لا تزال مصدر قلق كبيرا للحركة. وفي هذا الصدد، نكرر الدعوة إلى الرفع الكامل للحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، الذي لا يزال يعرض أكثر من مليوني فلسطيني من الأطفال والنساء والرجال لمعاناة يعجز عنها الوصف. ومن الضروري التشديد مرة أخرى على أنه لا بد من معالجة الأزمة في غزة بطريقة شاملة ووفقا للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلا عن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفي سياق الحالة العامة الناجمة عن إطالة أمد احتلال إسرائيل الأجنبي غير القانوني والعدواني والدعوات الصريحة إلى وضع حد لهذا الاحتلال الذي ظل مستمرا لأكثر من نصف قرن.

وعلاوة على ذلك، ومع الأخذ في الاعتبار أن إسرائيل تخلت بوضوح عن التزاماتها بحماية السكان المدنيين الفلسطينيين بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال، وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة، فإن الحركة تناشد المجتمع الدولي ضمان حماية المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة وفي جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، من أجل معالجة حالة انعدام الأمن الخطيرة للسكان الخاضعين للاحتلال والحيلولة دون خسارة المزيد من الأرواح البريئة. ومن هذا المنطلق، نكرر الإعراب عن

قلقنا العميق لأنه لا تنسب أية مسؤولية لإسرائيل عن جميع الانتهاكات المرتكبة، الأمر الذي يعزز الإفلات من العقاب ويزيد من زعزعة استقرار الحالة على أرض الواقع. وهو، في الوقت نفسه، ينتقص من فرص تحقيق السلام. وبناء على ذلك، ندعو إلى اتخاذ إجراء على الصعيد الدولي، ولا سيما من جانب مجلس الأمن، للمطالبة بالمساءلة وبوقف الانتهاكات التي ترتكبها الدولة القائمة بالاحتلال. ويجب أن تمتثل إسرائيل لالتزاماتها في إطار القانون الدولي.

وبالإضافة إلى ذلك، تؤكد الحركة من جديد على أن جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها أو ستتخذها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، مثل القرار غير القانوني المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، الذي سعى لتغيير المركز القانوني، والمادي والديمغرافي والهيكل المؤسسي للجولان السوري المحتل، فضلا عن التدابير الإسرائيلية التي تسعى لتأكيد إسرائيل لولايتها القضائية وإدارتها في هذه المنطقة، تعتبر لاغية وباطلة وليس لها أي أثر قانوني. وفي هذا الصدد، ووفقا لموقف الحركة القائم على المبادئ، نطالب مرة أخرى بأن تمتثل إسرائيل لأحكام القرار ٤٩٧ (١٩٨١) والانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل إلى حدود ما قبل حزيران/يونيه ١٩٦٧، تنفيذا للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وفي الختام، تؤكد الحركة مجددا على تضامنها الدائم مع الشعب الفلسطيني ودعمها الثابت لقضيته العادلة، وفي الوقت نفسه التزامها بمواصلة تعزيز وتنسيق الجهود الدولية الرامية إلى تشجيع التوصل إلى حل عادل، ودائم وشامل وسلمي لقضية فلسطين بجميع جوانبها، بما في ذلك معاناة اللاجئين الفلسطينيين، على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). كما نؤكد من جديد التزامنا القوي بمواصلة دعم الشعب الفلسطيني البطل في جهوده لتحقيق العدالة واستيفاء حقوقه غير القابلة للتصرف وتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة، بما في ذلك الحق في تقرير المصير والحرية والاستقلال في دولته فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية.

**السيد منذر** (الجمهورية العربية السورية): أكدت إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال مجددا ارتباطها الوثيق بالجماعات الإرهابية المسلحة عبر استهدافها اليوم إحدى الطائرات الحربية في الجيش العربي السوري فوق ريفي درعا الغربي والقنيطرة، التي كانت تقصف أوكار تنظيم داعش الإرهابي على أطراف وادي اليرموك في ريف القنيطرة.

إن هذا الارتباط الوثيق يؤكده أيضا عثور الجيش العربي السوري على الأسلحة والمعدات والتجهيزات العسكرية الإسرائيلية في أوكار هذه الجماعات الإرهابية في ريفي درعا والقنيطرة.

لقد قرر مجلس الأمن منذ أكثر من ١٥ عاما مناقشة البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط" شهريا وعقد مناقشة علنية دورية بشأنه كل ثلاثة أشهر، إدراكا من المجلس لخطورة الوضع وأملا في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة القاضية بإلزام إسرائيل بإنهاء احتلالها للأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان العربي السوري، والانسحاب منها إلى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

ولكن الذي حصل هو أن كافة هذه الجهود قد ذهبت أدراج الرياح بسبب رفض إسرائيل الانصياع إلى قرارات الشرعية الدولية، وبسبب سياسات بعض الدول الأعضاء، التي قدمت الغطاء السياسي والحماية لإسرائيل للاستمرار في احتلالها لأراض عربية في فلسطين وسوريا ولبنان، وذلك بالرغم من مضي ما يزيد عن ٥١ عاما على هذا الاحتلال.

لقد أسهمت سياسات هذه الدول في تحويل فلسطين إلى سجن جماعي مفتوح، وسهلت لإسرائيل تطبيق سياسات

الفصل العنصري (apartheid) بحق الفلسطينيين، أصحاب الأرض الشرعيين في القدس وفي غيرها من الأراضي المحتلة.

كما ساعدت هذه الدول إسرائيل على التوسع الاستيطاني السرطاني الذي يقوض أية إمكانية لإقامة الدولة الفلسطينية المنشودة. وفوق ذلك كله، تُصر هذه الدول على عدم التعامل مع التطورات الراهنة في فلسطين في إطارها الحقيقي الواسع. وتسعى لتصوير الوضع على أنه عنف متبادل يجب تهدئته، متناسية جوهر وجذر هذا النزاع، ألا وهو الاحتلال والاستيطان والتهجير وغير ذلك من ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، ناهيك عن محاولة البعض الترويج لصفقات مشبوهة تسلب الحقوق المشروعة للفلسطينيين.

وتدين بلادي، سورية، هنا بأشد العبارات قانون الدولة العبرية اليهودية الذي صادق عليه كنيست الكيان الإسرائيلي الغاصب، والذي يكرس عنصرية هذا الكيان. وتطالب المجتمع الدولي بتحمّل مسؤولياته لإجهاض هذا القانون المناقض لكل المبادئ التي قامت عليها شرعة الأمم المتحدة، وحماية الحقوق التاريخية الثابتة للشعب الفلسطيني على أرضه، بما فيها حق العودة.

وفي إطار ذات السياسة الإسرائيلية الهمجية، التي أشرت إليها لتوي، تستمر إسرائيل في احتلالها للجولان السوري منذ العام ١٩٦٧، فارضة على المواطنين السوريين الرازحين تحت هذا الاحتلال البغيض واقعا مريرا لا يمكن السكوت عنه، حيث تستمر إسرائيل في حملات الاستيطان الاستعماري في الجولان، وفي سياسات القمع والتمييز العنصري بحق أبنائه، وفي سرقة موارد الجولان الطبيعية، وفي اعتقال المواطنين السوريين وزجهم في السجون الإسرائيلية بشكل تعسفي في انتهاك لاتفاقيات جنيف. كما هو حال المناضل صدقي المقت، مانديلا سورية، الذي اعتقلته السلطات الإسرائيلية وزجت به في غياهب سجونها فقط لأنه وثق بالصوت والصورة تعاون قوات الاحتلال الإسرائيلي في الجولان السوري المحتل مع عصابات داعش وجبهة النصرة في منطقة فصل القوات في الجولان.

ولطالما أعلمنا هذا المجلس وأجهزة الأمم المتحدة المختلفة علما بالدعم غير المحدود الذي تقدمه إسرائيل للمجموعات الإرهابية المسلحة في منطقة الفصل، بما في ذلك قيام إسرائيل بالعدوان الحربي المباشر على أراضي الجمهورية العربية السورية بشكل متكرر دعما لهذه المجموعات، وفي انتهاك سافر وخطير لاتفاق فض الاشتباك وللقانون الدولي في ظل صمت مريب من إدارة عمليات حفظ السلام والمنسق الخاص. ولطالما ادعت إسرائيل كاذبة أنه لا علاقة لها بالحرب الدائرة على سورية، إلا أن قيامها بتهريب المئات من تنظيم الخوذ البيضاء الإرهابي ومن قادة التنظيمات الإرهابية المسلحة الأخرى بالتعاون مع حكومات بعض الدول، يكشف الدعم الذي قدمته هذه الدول للمجموعات الإرهابية في عدوانها على السوريين وتدميرها للبنى التحتية في الجمهورية العربية السورية تحت ذرائع انكشف للعالم زيفها بعد عملية تهريب هؤلاء الإرهابيين إلى إسرائيل ومنها إلى الأردن، ومن ثم إلى الدول التي رعتهم وقدمت لهم كل الإمكانيات لتدمير سورية والنيل من موقفها وصورتها.

وتؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية بأن حقها السيادي على الجولان السوري المحتل حتى خط ٤ حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧ هو حق لا يخضع للتفاوض أو التنازل ولا يسقط بالتقادم، وأن أرضنا المحتلة وحقوقنا المغتصبة يجب أن تعود بكاملها إلينا نحن أصحابها الشرعيين. وعلى المستوطنين الإسرائيليين أن يخرجوا من أرضنا في الجولان المحتل عاجلا أم آجلا.

ختاما، تطالب الحكومة السورية مجلس الأمن باتخاذ الإجراءات الفورية ضد إسرائيل لوقف اعتداءاتها وانتهاكاتها وإلزامها بإنهاء احتلالها للأراضي العربية، بما فيها الجولان السوري المحتل، والانسحاب منها إلى خط ٤ حزيران/يونيه لعام

١٩٦٧ وفقا لقرارات مجلس الأمن، لا سيما القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٩٧ (١٩٨١)، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

لن أرد على ما تضمّنه بيان ممثل نظام بني سعود، الممثل الحصري للفكر الوهابي الإرهابي التكفيري، والملهم لحركات الإرهاب العالمي من القاعدة لداعش وبوكو حرام وغيرها، والمسؤول عن كل قطرة دم سُفكت وعن كل روح أُزهقت على أيدي إرهابييه الذين دعمهم في سورية وفي العالم، والذي سعى ولا يزال يسعى في كل جلسة من هذه الجلسات إلى حرف هذه الجلسة عن مسارها خدمة لشريكته في الإرهاب الدولي، إسرائيل.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

**السيد سيتريه** (النرويج) (*تكلم بالإنكليزية*): تشعر النرويج بالقلق البالغ إزاء التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط، ولا سيما في سورية واليمن وقطاع غزة. ومن الأهمية بمكان، كخطوة أولى، التخفيف من حدة التوتر وتجنب المزيد من تصعيد العنف في المنطقة. وتدعم النرويج المبعوثين الخاصين للأمم المتحدة، دي ميستورا وغريفيث وغسان سلامة، والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد ملادينوف، لجهودهم الرامية إلى التغلب على المآزق السياسية وإشراك جميع الأطراف في عمليات سياسية ذات مصداقية.

وفي سورية، لا يمكن للانتصارات في ميدان القتال أن تكون بديلا للتوصل إلى حل سياسي. وتحث النرويج جميع الأطراف المعنية على المشاركة بحسن نية في تشكيل اللجنة الدستورية وفي عملها المقبل. وفي الوقت نفسه، نرحب بتوافق الآراء الناشئ حول دعم إعادة الاستقرار في مرتفعات الجولان على أساس القرار ٣٣٨ (١٩٧٣) واتفاق فض الاشتباك لعام ١٩٧٤. ولا تزال النرويج تشعر ببالغ القلق إزاء الحالة في اليمن. فبعد أكثر من ثلاث سنوات من النزاع، ما يزال اليمن يشهد أسوأ أزمة إنسانية في العالم. ويبلغ إجمالي الدعم الإنساني المقدم من النرويج حوالي ٣٤ مليون دولار، بما فيها مساهمتنا من خلال الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. ومن الضروري أن تتلقى الأمم المتحدة دعما كاملا من جميع أصحاب المصلحة.

ويستند انخراطنا الطويل الأمد في الجهود الرامية إلى حل النزاع بين إسرائيل وفلسطين إلى تأييدنا الراسخ لحل الدولتين عن طريق التفاوض. فالسبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم هو حل جميع مسائل الوضع النهائي. ولا شك أن التنمية الاقتصادية وبناء المؤسسات خطوتان هامتان ولكنهما لا يمكن أن يصبحا بديلا للحل السياسي. ولذلك تكرر النرويج من جديد دعوتها إلى استئناف عملية سياسية مجدية.

وقد كثفت النرويج، بصفتها رئيس مجموعة الجهات المانحة الدولية من أجل فلسطين، وبالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومصر، جهودها الرامية إلى معالجة الحالة الإنسانية المتردية في غزة. وتتمثل الأولويات الرئيسية في زيادة توزيع المياه والطاقة وتحسين فرص الحصول عليهما، مع تهيئة فرص العمل وتيسير تنقل الأشخاص والبضائع داخل غزة ومنها. ويتمثل هدفنا في مساعدة سكان غزة البالغ عددهم مليوني شخص وتمكين السلطة الفلسطينية من استعادة سيطرتها الكاملة عليها. لا بد من إنهاء الانقسام السياسي بين غزة والضفة الغربية. إن غزة تشكّل جزءا لا يتجزأ من فلسطين ومن الدولة الفلسطينية المقبلة. ونشيد بجهود الوساطة التي تبذلها مصر لمعالجة جميع المسائل المعلقة، بما في ذلك تيسير الوصول والتنقّل والأمن. ويجب أن تتوقف جميع الفصائل الفلسطينية عن الأنشطة الاستفزازية والعنيفة سعيا لتحقيق مزيد من التقدم. ويجب تخفيف نظام الإغلاق ومراجعة قائمة المواد المزدوجة الاستخدام.

ويجب على الجهات المانحة مواصلة الالتزام بالتخفيف من حدة الحالة في الميدان وتقديم المساعدات إلى الشعب الفلسطيني.

وقد استضافت النرويج اجتماعا غير رسمي عقد مع السلطة الفلسطينية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي في أوسلو في ١٨ تموز/يوليه. وأعقب ذلك الاجتماع عقد اجتماع آخر لجميع الجهات المانحة في رام الله في ٢٣ تموز/يوليه قدمت فيه السلطة الفلسطينية وبقية الحاضرين في اجتماع أوسلو عرضا للخطط الحالية وأنشطة الجهات المانحة. ويشكّل إحراز التقدم في غزة أولويتنا المفضية إلى الاجتماع الوزاري لمجموعة الجهات المانحة الدولية من أجل فلسطين، المقرر عقده في ٢٧ أيلول/سبتمبر في نيويورك.

وقد ساعد الاتفاق النووي مع إيران، الذي أقره مجلس الأمن بالإجماع، على تعزيز الاستقرار الإقليمي، كما كان فعالا في تحقيق هدفه – ألا وهو منع إيران من تطوير الأسلحة النووية.

ولذلك، نأسف لقرار الرئيس ترامب بانسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة وإعادة فرض الجزاءات النووية للولايات المتحدة. ونحث بشدة إيران وبقية الموقعين على التمسك بالاتفاق ومواصلة الوفاء بالتزاماتهم. والنرويج تؤيد المشاركة الفعالة للاتحاد الأوروبي في الجهود الرامية إلى ضمان استمرار التنفيذ.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

**السيد كاوامورا** (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئاسة على عقد هذه المناقشة. وأود أيضا أن أشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

إن استمرار عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط هو مصدر قلق كبير. ولا يزال العنف في غزة شديداً، وكما أشار الأمين العام، نحن على شفا صراع مدمر آخر. ونحث الأطراف كافة على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. ومرة أخرى، نشدد على أن العنف لا يمكن أن يؤدي إلى حل وأن المنطقة تحتاج إلى طفرة في الدبلوماسية. وفي هذا الصدد، نثني على الجهود الدولية الرامية إلى وقف إطلاق النار على الأرض في غزة.

وتولي اليابان أيضا اهتماماً وثيقاً للخطوات الأخيرة التي اتخذت مؤخراً في عملية المصالحة بقيادة مصر. ونأمل أن تفضي هذه الجهود إلى تهدئة التوتر في غزة.

والأمم المتحدة تضطلع بدور مركزي في المنطقة بأدواتها العديدة لتحقيق السلام، ومنها الوساطة والمساعي الحميدة، وتقديم المساعدة الإنسانية، ودعم التعافي المبكر وتعزيز القدرة على التكيف الاجتماعي. واليابان تؤمن بأدوار الأمم المتحدة وفعاليتها. وسنواصل دعم جهودها الدبلوماسية في المنطقة.

وفيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، قامت الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، ببناء القاعدة لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم من خلال قراراتها على مدى تاريخها. وستواصل اليابان جهودها لبناء الثقة من أجل مساعدة الأطراف على تنفيذ تلك القرارات. وإننا نؤمن بتحقيق حل الدولتين وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المعروفة. ونشدد أيضاً على الدور الأساسي للأمم المتحدة في معالجة الحالات الإنسانية. ونشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية بشأن جهوده المستمرة في تنفيذ المشاريع للمحتاجين في غزة. وسنواصل تقديم دعمنا للشعب الفلسطيني، بالتنسيق الوثيق مع الأمم المتحدة.

وأود أن أتطرق بإيجاز إلى الحالة في سوريا. إن اليابان تدعم جهود الأمم المتحدة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن وتقديم المساعدة إلى المحتاجين. وبعد سبع سنوات من الحرب المدمرة، نريد أن نصدق الكلمات الأخيرة للمبعوث الخاص في قاعة المجلس من أننا نتحرك بحذر في الاتجاه الصحيح على الجبهة السياسية. وفي حين ستواصل اليابان تقديم المساعدة الإنسانية

للتخفيف من معاناة السكان، فإننا مستعدون، إذا لزم الأمر، لتكثيف مشاركتنا وصولاً إلى حل سياسي.

وأود أن أختتم بياني كما بدأته مؤكداً على أهمية الحلول الدبلوماسية والدور المستمر الذي تقوم به الأمم المتحدة في تحقيقها. هذه الرسالة البسيطة ولكن الحاسمة يمكن أن تنسحب لا على الحالة في فلسطين وسوريا فحسب، بل أيضا على اليمن وليبيا وغيرها. واليابان تؤيد دائما الحلول الدبلوماسية القائمة على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

**السيدة آدمسون** (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد هذا البيان جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وألبانيا وليختنشتاين.

إن الحالة في الشرق الأوسط في تدهور مستمر. وقطاع غزة يبدو منذ بعض الوقت مثل قِدر الضغط، وهو يوشك على الانفجار. فهناك مليوني شخص يواجهون فرصا محدودة للوصول إلى الخدمات الأساسية وآمالا تبددت في إمكانية تحسين حياتهم وحياة أطفالهم. تلك هي الخلفية للتوترات التي تصاعدت حدتها في الأشهر الأخيرة.

ومنذ نهاية آذار/مارس، شهدنا الاحتجاجات والعنف عند السياج الحدودي لغزة. واستمرار الاستفزازات وأعمال العنف غير المقبولة من جانب حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينية يشكل تهديدا حقيقيا ومقلقاً، حيث تدفع المجتمعات في جنوب إسرائيل الثمن. وفي الأسابيع الأخيرة، شهدنا العديد من الصواريخ تطلق من غزة باتجاه إسرائيل، تلتها غارات جوية إسرائيلية على أهداف في غزة. ويجب أن تتوقف الطائرات الورقية والبالونات الحارقة التي استمر إطلاقها من غزة لأكثر من مائة يوم.

وقد أسفر رد قوات الأمن الإسرائيلية، التي تستخدم الذخيرة الحية غالباً، عن سقوط أكثر من ١٣٥ قتيلاً فلسطينيا، بما في ذلك قُصَّر وصحفيين وعامل في مجال الصحة. وجرح أكثر من ١٤ ٠٠٠، مما يفرض أعباء كبيرة على قطاع الصحة في غزة. وحث الاتحاد الأوروبي إسرائيل على الامتناع عن استخدام القوة المفرطة ضد المدنيين العزل عند حماية مصالحها الأمنية المشروعة. ويجب أن يكون استخدام القوة متناسباً في جميع الأوقات. كما ينبغي لإسرائيل أن تعدل عن إجراءاتها العقابية وأن تعمل مع المجتمع الدولي لتخفيف حدة الأوضاع في غزة، بما في ذلك إتاحة التنقل والوصول لكل العاملين في المجال الإنساني.

وبغية منع المزيد من تصعيد العنف، نحث بشدة جميع الأطراف المعنية على احترام القانون الدولي وتخفيف حدة التوترات وممارسة ضبط النفس وتجنب الحوادث التي يمكن أن تعرض حياة الفلسطينيين والإسرائيليين للخطر.

ونرحب بالهدنة واتجاه النية لإعادة فتح معبر كرم سالم. والاتحاد الأوروبي يؤيد تماما الجهود التي يبذلها المنسق الخاص ملادينوف، بتواصل وثيق مع السلطة الفلسطينية، لتعزيز قدرات الأمم المتحدة في غزة لتخفيف الأزمة الإنسانية والحد من التوترات.

لكن منع الأزمة من أن تتفاقم يستلزم اتخاذ المزيد من الإجراءات. وهناك خطوات خمس ملحة وضرورية. فإلى جانب معالجة إسرائيل لشواغلها الأمنية المشروعة، يدعو الاتحاد الأوروبي إلى إنهاء إغلاق المعابر وفتحها بالكامل بغية تنشيط اقتصاد غزة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم مقترحات المنسق الخاص للتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية في غزة. وعلى المجتمع الدولي أيضاً أن يدعم الجهود الحالية برعاية مصر لإعادة توحيد غزة والضفة الغربية تحت سلطة فلسطينية شرعية واحدة، من خلال التقدم على طريق المصالحة بين الفلسطينيين.

ويجب أن تظل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى قادرة على الاضطلاع بمهمتها وخدماتها المهمة، على أن يكثف المجتمع الدولي دعمه والتزامه المالي من أجل سد فجوة التمويل. أخيرا، يجب بذل جهود جادة من أجل استئناف مفاوضات مجدية وصولاً إلى حل الدولتين، على أساس حدود عام ١٩٦٧، الذي يلبي الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية والتطلعات الفلسطينية لإقامة الدولة والسيادة، وينهي الاحتلال ويحل جميع مسائل الوضع النهائي من أجل إنهاء النزاع.

والاتحاد الأوروبي على استعداد للإسهام في تلك الجهود. وإننا نعتزم مواصلة العمل مع شركائنا، الإسرائيليين والفلسطينيين؛ ومع الجهات الفاعلة الإقليمية، كالأردن ومصر؛ ومع شركائنا في المجموعة الرباعية للشرق الأوسط تحقيقا لتلك الغاية.

والاتحاد الأوروبي ملتزم بضمان استمرار جميع أدواته في خدمة سياساته على الوجه الأمثل. ولهذا السبب، شرعنا في استعراض طرائق مشاركة الاتحاد الأوروبي على أرض الواقع للتأكد من أن لكل الدعم المالي والأنشطة السياسية الأخرى للاتحاد الأوروبي تأثير في تحقيق الهدف السياسي المتمثل في الدولتين دون خفض مستوى التمويل.

وخارج غزة، لا يمكننا أن نتجاهل استمرار هدم الممتلكات الفلسطينية على يد السلطات الإسرائيلية. وكما أوضحت الممثلة السامية موغيريني في الأسبوع الماضي، فإن هذه المسائل موضع اهتمامنا الكامل، ولا سيما الهدم الوشيك لقرية خان الأحمر الفلسطينية الواقعة في موقع حساس في المنطقة جيم. فهدم منازلها وتشريد سكانها سيهدد بشكل خطير إمكانية تطبيق حل الدولتين ويقوض فرص السلام. والاتحاد الأوروبي يتوقع من السلطات الإسرائيلية أن تعيد النظر في قرارها.

وبصورة أعم، يكرر الاتحاد الأوروبي معارضته الشديدة للسياسة والإجراءات الاستيطانية الإسرائيلية. فالمستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي. وهي تشكل عقبة أمام السلام وتهدد بجعل حل الدولتين أمراً مستحيلا. ووضع القدس من قضايا الوضع النهائي. ويجب تحقيق تطلعات الطرفين بالنسبة للقدس، كما يجب إيجاد سبيل من خلال المفاوضات لحل وضع القدس كعاصمة للدولتين في المستقبل.

وهناك حاجة ملحة لاستعادة الأفق السياسي. ولذلك، ارتفع صوت الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه خلال الأشهر الأخيرة لتؤكد من جديد موقفها الموحد والراسخ في دعم حل الدولتين، واعتبار القدس عاصمة للدولتين في المستقبل. ونحن ببساطة لا نرى أي خيار آخر قابل للتطبيق. وأي بديل قد يسقط في أيدي المتطرفين، وربما يتسبب في الاضطراب وعدم الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة.

والاتحاد الأوروبي يؤكد مرة أخرى أنه ما من حل عسكري للنزاع السوري. ونكرر أن سوريا بحاجة إلى حل سياسي وانتقال سياسي تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق). غير أن النظام السوري، مدعوما من حلفائه في روسيا وإيران، يكثف عملياته العسكرية دون اعتبار للخسائر في صفوف المدنيين ويواصل انتهاكاته للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ويشجب الاتحاد الأوروبي الانتهاكات المتكررة لاتفاقات التهدئة، ويحث الدول الضامنة لمسار أستانا – روسيا وإيران وتركيا – على ضمان وقف الأعمال العدائية ووصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ومستدامة ودون عوائق في جميع أنحاء سورية. كما يستنكر الاتحاد الأوروبي الهجوم الذين يدعمه النظام الروسي في جنوب غرب سورية، والذي أدى مرة أخرى إلى انتشار التشرد على نطاق واسع. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف في النزاع، ولا سيما النظام وحلفاؤه، إلى تنفيذ وقف الأعمال العدائية للتمكين من إيصال المعونة على نحو آمن

ومستمر ودون عوائق بما يتسق مع القانون الدولي المنطبق، على النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن ٢٤٠١ (٢٠١٨).

ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف إلى احترام شروط اتفاق فض الاشتباك بين القوات لعام ١٩٧٤ بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية، فضلا عن تمكين قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك من الوفاء بولايتها على النحو المناسب، وكفالة سلامة العاملين في مجال حفظ السلام وأمنهم.

وستظل المساءلة عن جرائم الحرب تحظى بأولوية عليا لدى الاتحاد الأوروبي، وسنواصل دعم الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن أشد الجرائم خطورة بموجب القانون الدولي التي ارتكبت في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وملاحقتهم قضائيا، علاوة على المنظمات الأخرى المساهمة في جهودها. وفي هذا السياق، يرحب الاتحاد الأوروبي باعتماد قرار إدانة استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب النظام السوري وداعش، في الدورة الاستثنائية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية المعقودة في ٢٧ حزيران/يونيه، وتكليف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بتحديد المسؤولين عن الهجمات بالأسلحة الكيميائية في سورية.

ويساور الاتحاد الأوروبي القلق إزاء العواقب المحتملة للقانون رقم ١٠، الذي اعتمده النظام السوري، على مستقبل عودة اللاجئين والمشردين دوليا من السوريين. كما أن هذا القانون قد يسهم في إحداث تغيير اجتماعي وسياسي واقتصادي وتغيير في المشهد الطائفي في سورية.

ويعتزم الاتحاد الأوروبي استضافة حدث رفيع المستوى بشأن سورية في الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة للتأكيد من جديد على التزامه القوي بالتوصل إلى حل سياسي للنزاع السوري والحفاظ على المشاركة الدولية لمعالجة الاحتياجات الإنسانية للأشخاص الموجودين داخل سورية وفي المنطقة واحتياجاتهم في مجال القدرة على الصمود من خلال التعهدات التي قطعت في مؤتمري بروكسل.

وأخيرا، أود أن أقدم تعليقا بشأن العراق. ما برح الاتحاد الأوروبي يتابع عن كثب الاحتجاجات الشعبية في العراق. ويعد حق المواطنين في التجمع بحرية والاحتجاج حقا أساسيا. ويجب ضمان حصول المواطنين دون عوائق على المعلومات. وينبغي أن تظل الاحتجاجات سلمية، ويجب أن تمارس قوات الأمن العراقية أقصى درجات ضبط النفس. ونود الإشارة إلى العرض الذي قدمناه لعقد حدث جانبي بشأن العراق في الدورة الثالثة والسبعين للجمعية، في إطار متابعة المؤتمر الدولي لإعادة إعمار العراق، الذي عقد بالكويت في شباط/فبراير. ويمكن أن يصبح العراق قصة نجاح في المنطقة بعد انتقاله إلى مرحلة ما بعد التخلص من داعش، وتحقيق الاستقرار المستمر، وتوطيد الديمقراطية. بيد أنه على نحو ما نشهد حاليا، لا يزال العراق يواجه تحديات كبيرة تنطوي على مخاطر كبيرة.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

**السيد محمد باند** (نيجيريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وفد السويد على تنظيم المناقشة المفتوحة اليوم. ونعرب عن تقديرنا الخاص لمقدمي الإحاطات الإعلامية لتقاسم وجهات نظرهم المستنيرة بشأن هذا الموضوع الهام للغاية.

وتؤيد نيجيريا البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

تلاحظ نيجيريا مع القلق الشديد الحالة المثيرة للقلق في أنحاء كثيرة من الشرق الأوسط، وخاصة في فلسطين. ويتعين على جميع الأطراف بذل جهود حقيقية ومتضافرة لإيجاد حلول سلمية، والتعاون بشكل وثيق مع الأمم المتحدة والوكالات التابعة

لها من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في حل الدولتين، تماشيا مع قرارات الأمم المتحدة والقوانين الدولية ذات الصلة.

ويجب ألا نسمح للتطورات الأخيرة بأن تحجب المشكلة الأساسية للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. ومن الواضح أن الخروج من الأزمة الحالية وإحياء عملية السلام لا يمكن تحقيقه دون إنهاء أو وقف سياسة التوسع الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونعتقد أن هناك عددا من الإجراءات المحددة اللازمة للتشجيع على الاحترام المتبادل وإيجاد الحلول التوفيقية وبناء الثقة، وتمهيد السبيل إلى تحقيق حل الدولتين.

وفي هذا الصدد، نشجع إسرائيل على اتخاذ خطوات عملية لتجميد ووقف جميع الأنشطة المرتبطة بالاستيطان في الضفة الغربية والقدس الشرقية. ومن جانبهم، يجب على القادة الفلسطينيين أيضا إبداء استعدادهم للعودة إلى طاولة المفاوضات ببذل المزيد من الجهود الرامية إلى تحقيق الوحدة والتصدي للنزعة القتالية وغيرها من التحديات الأمنية الداخلية. ومما لا شك فيه أن العنف والإجراءات الانفرادية لن تحل هذا النزاع الطويل الأمد.

ويؤكد وفد بلدي مجددا على دعمه الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني. ويشمل ذلك حماية حقوق الإنسان الأساسية له، ولا سيما حقه في حرية التنقل وتقرير المصير، والحفاظ على كرامة الإنسان الفلسطيني وحقه غير القابل للتصرف في العيش بدون خوف من الاضطهاد. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب ألا يفشل مجلس الأمن في القيام بواجبه ومسؤوليته تجاه الشعب الفلسطيني.

وختاما، تدعو نيجيريا الدول التي لديها تأثير على الأطراف المعنية أن تشجعها على استئناف الحوار على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، ومبادرة السلام العربية وغيرها من الاتفاقات القائمة. ونؤكد من جديد على دعمنا الثابت للتوصل إلى حل الدولتين حيث تعيش إسرائيل وفلسطين معا جنبا إلى جنب في سلام.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة تركيا.

**السيدة يليشين** (تركيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يواجه الشرق الأوسط عددا من التحديات، بما في ذلك الحروب الأهلية، والأزمات الإنسانية، والإرهاب، والطائفية. غير أن هذه المشاكل ليست متأصلة في تاريخ المنطقة أو ثقافتها. وهي مشاكل يمكننا التغلب عليها، ولدينا أسباب تدعو لتفاؤل. فقد مثلت هزيمة داعش في العراق تطورا واعدا. وكانت العمليات التي قامت بها تركيا ضد تنظيم داعش، وحزب العمال الكردستاني، وحزب الاتحاد الديمقراطي، ووحدات حماية الشعب خطوات هامة في كفاحنا المشترك ضد الإرهاب. ويجب أن يكون المجتمع الدولي الآن متحدا للاستفادة من هذه الإنجازات على أساس القانون الدولي.

إن ما برح الفلسطينيون يشهدونه في الشهور القليلة الماضية هو تجاهل تام لكل القيم التي تعهدنا بأن ندعمها منذ إنشاء منظومة الأمم المتحدة، ويشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي. وفي ١ حزيران/يونيه (انظر S/PV.8274)، أخفق المجلس مرة أخرى في تحمل مسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين. وكان من الممكن أن يصبح مشروع قرار المجلس S/2018/516، بشأن حماية المدنيين الفلسطينيين، خطوة صغيرة نحو التغلب على الشعور العميق بالظلم والاستياء في الشرق الأوسط. فقد كان دعوة إلى تخفيف المعاناة الإنسانية والبحث عن وسائل سلمية من أجل ردع الهجمات على المدنيين ومنعها.

ونظرا لإخفاق المجلس في التصرف، كان على الجمعية العامة اتخاذ التدابير اللازمة في ١٣ حزيران/يونيه (انظر A/ES-10/PV.38). وباعتماد القرار دإط-١٠/٢٠، استعادت الجمعية مصداقية الأمم المتحدة. وأثبتت أن الشعب الفلسطيني

لا يقف وحده في مواجهة الانتهاكات الخطيرة لحقوقه الأساسية. والآن، ينبغي للمجتمع الدولي أن يرصد تنفيذ القرار عن كثب، الذي يدعو الأمين العام إلى تقديم توصياته، بما في ذلك بشأن آلية الحماية الدولية.

وفي الأسبوع الماضي شهدنا تطورا استفزازيا آخر. إنه قانون الدولة القومية اليهودية، الذي اعتمده البرلمان الإسرائيلي، الذي يتجاهل المبادئ العالمية للقانون الدولي والحقوق الأساسية للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل. ويهدف إلى إخفاء الوجه الحقيقي للاحتلال المستمر وتجاهل رؤية حل الدولتين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ إجراء تجاه هذا القانون.

ولن أتطرق إلى ملاحظة ممثل إسرائيل عن بلدي. فهي محاولة للتغطية على الأعمال والممارسات غير القانونية التي ترتكبها إسرائيل، وتهدف إلى إيجاد شيء يصرف الانتباه.

وينبغي ألا يغيب عن بالنا أبدا أن الظلم التاريخي بحق الشعب الفلسطيني يؤجج الكراهية والعزلة والتطرف في المنطقة وخارجها. لقد حان الوقت ليجدد المجتمع الدولي مشاركته في البحث عن حل للمشكلة. وستواصل تركيا دعم الجهود الرامية للتوصل إلى حل عادل وشامل ودائم للنزاع، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة على حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

وعلى الرغم من أننا لا نزال نأمل في التوصل إلى حل سياسي، لا يمكننا أن نتجاهل الآثار الإنسانية الناجمة عن الاحتلال. واعتبارا من ١ تموز/يوليه، تولت تركيا رئاسة اللجنة الاستشارية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وتواجه هذه الوكالة الهامة عجزا خطيرا في الميزانية. وسينصب تركيز تركيا، خلال رئاستها للجنة الاستشارية، على وضع الوكالة على أسس كافية ومستدامة ويمكن التنبؤ بها. وسيعمل إحياء صندوق الهبات التابع للبنك الدولي وصندوق الأوقاف التابع للبنك الإسلامي للتنمية على إيجاد سبل جديدة بالغة الأهمية لتوفير التمويل المستدام للوكالة.

ولن أخوض في تفاصيل الإشارات التي أدلى بها ممثل الولايات المتحدة عن بلدي. وأود أن أشير بإيجاز في المحضر إلى أننا لسنا أمة معروفة بالدعاية أو الثناء على نفسها لما نقدمه من مساعدة إنسانية أو إنمائية.

ما نفعله للفلسطينيين واللاجئين الفلسطينيين لا يقتصر على مساهماتنا في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ومن خلالها. سيكون من دواعي سرورنا أن نشاطركم بصورة خاصة تفاصيل مساعدتنا مع الجهات المهتمة، ولكن في هذه الجلسة أود أن أذكر فحسب أنه وفقا لبرنامج المساعدات الإنسانية العالمي، المبادرات الإنمائية، تركيا بلد رائد في ذلك الصدد، بمنحها ٨,٧ بلايين دولار في مجال المساعدات الإنسانية. ويمثل هذا نسبة ٠,٨٥ في المائة من دخلنا القومي وتقديم المساعدات الإنسانية على الصعيد العالمي ويجعلنا البلد الأكثر سخاء في العالم.

في سورية، يواصل النظام السعي إلى حل عسكري. وغني عن القول إن هذا النهج سيكون مآله الفشل، ولن يؤدي إلا إلى تفاقم محنة الشعب السوري. غير أنه أحرز بعض التقدم صوب إنشاء لجنة صياغة الدستور. قبل أسبوعين تقريبا، قدمت المعارضة تحديثا لقائمة المرشحين للجنة الدستورية إلى السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية.

وستواصل الجهات الضامنة لأستانا مناقشاتها في اللجنة مع السيد دي ميستورا في جنيف في الأسابيع المقبلة وفي اجتماعها القادم، الذي سيعقد في نهاية هذا الشهر. وتظل عملية جنيف التي تقودها الأمم المتحدة السبيل الرئيسي للتوصل إلى حل سياسي دائم للنزاع السوري، تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق).

وأود أن أتطرق بإيجاز إلى القانون رقم ١٠ الذي أصدره النظام السوري والذي يهدف إلى مصادرة ممتلكات الملايين من النازحين السوريين. إذا ما نفذ القانون رقم ١٠ سيهدد بمصادرة أملاك الملايين من النازحين السوريين وحرمانهم من ديارهم وأراضيهم. من الواضح أن هذا يتعارض مع الجهود التي تقودها الأمم المتحدة لإيجاد حل سياسي ويقوضها بدرجة كبيرة ويعرض للخطر آفاق المصالحة ويتحدى بشكل صارخ المبادئ الأساسية للقانون الدولي.

قبل أسبوعين، في رسالة مشتركة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام، موقعة من ٤٠ بلدا، منها تركيا وألمانيا، قمنا بحض المجتمع الدولي على الاعتراض على تنفيذ هذا القانون.

وفي ظل التطورات القائمة على أرض الواقع، يظل تصميمنا على معالجة محنة الشعبين الفلسطيني والسوري وثقتنا في قدرتهما على الصمود قويا.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيد شيخ نيانغ، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

**السيد نيانغ** (*تكلم بالفرنسية*): إذ أتكلم للمرة الأولى بصفتي رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أود، السيد الرئيس، أن أشيد بالطريقة الفعالة التي يدير بها وفد بلدكم أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر وأن أرحب بعقد هذه المناقشة المفتوحة، التي تمثل فرصة جديدة للنظر في الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

بالأمس فقط تطرق مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، السيد زيد رعد زيد الحسين، الذي تكلم أمام اللجنة عن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلى الكثير من العقبات التي تحول دون التوصل إلى حل سلمي ودائم وعادل للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. على مجلس الأمن أن يكفل تنفيذ قراراته.

ويجب على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تتحمل المسؤولية عن كفالة حماية المدنيين الفلسطينيين، وفقا للقانون الدولي وقرارات المجلس ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨) بشأن حماية المدنيين في حالات النزاع. لكن منذ آذار/مارس مع بدء الموجة الحالية من العنف، لقى ١٤٦ فلسطينيا على الأقل حتفهم في غزة وأصيب حوالي ١٥ ٠٠٠، بينهم العديد من الأطفال. وتؤكد اللجنة من جديد دعمها للدعوات العديدة التي أطلقها المجتمع الدولي، بمن في ذلك الأمين العام، لإجراء تحقيق مستقل وشفاف في هذه الحوادث. كما تدعم لجنة التحقيق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان.

ولذلك فإن اللجنة تتطلع إلى تقرير الأمين العام عملا بقرار الجمعية العامة دإط-١٠/٢٠ بشأن المقترحات المحددة المتعلقة بالحماية الدولية للسكان المدنيين الفلسطينيين.

لا يزال السكان المدنيون في غزة يعانون معاناة وحرمانا تعجز الكلمات عن وصفهما. والقيود الإضافية التي فرضتها الحكومة الإسرائيلية مؤخرا تفاقم الحالة الكارثية أصلا. وفي الوقت نفسه، فإن الأطراف ملزمة بموجب القانون الدولي الإنساني بضمان وصول المساعدات الإنسانية والرعاية الطبية للسكان المحتاجين.

وإذ نعرب عن بالغ القلق إزاء خطر المزيد من المجابهة العسكرية في غزة، نحض السلطات الإسرائيلية على رفع الحصار المفروض على غزة والامتناع عن الاستخدام غير المتناسب للقوة. كما تدعو اللجنة إلى المصالحة الحقيقية فيما بين الجهات الفاعلة السياسية الفلسطينية من أجل المساعدة على التصدي بمزيد من الفعالية للتحديات الأمنية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه السكان المدنيين، ولا سيما في غزة.

لعقود ما فتئت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى المنقذة لحياة الملايين من اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط، حيث توفر لهم التعليم والرعاية الصحية والمساعدات الإنسانية وتعزز التنمية المستدامة. غير أن الوكالة تواجه حاليا واحدة من أخطر الأزمات التي تهدد وجودها بسبب عجز مالي كبير يقدر بـ ٢١٧ مليون دولار. أود أن أغتنم هذه الفرصة لأناشد مرة أخرى الدول الأعضاء مواصلة وتعزيز دعمها للوكالة.

ومن دواعي القلق أيضا استمرار بناء المستوطنات غير القانونية، والتشريد القسري ومصادرة الأراضي وهدم المنازل والمباني المملوكة للفلسطينيين، في انتهاك للقرار الأخير ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وكلها أمور تهدد حل الدولتين.

ولذلك تشجع اللجنة الأمين العام على مواصلة إصدار تقارير خطية عن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، بما في ذلك عن طريق تقديم معلومات عن تنفيذ الفقرة ٥، التي تدعو الدول الأعضاء، في معاملاتها مع إسرائيل، إلى التمييز بين أرض دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

في حزيران/يونيه، نظمت اللجنة مؤتمرا بشأن القدس أكدت فيه جميع الدول الأعضاء وجميع المشاركين، بمن فيهم الإسرائيليون، على الطابع غير القانوني للقرارات الأخيرة بإقامة سفارات في القدس ودعت المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم الكامل إلى السكان الفلسطينيين الذين يعيشون في القدس الشرقية.

أخيرا، فإن اللجنة لا تزال مقتنعة بأنه لكي يكون الحل دائما، يجب أن يستند إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

**السيد زايمان** (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): ننضم إلى الدول الأعضاء الأخرى في الإعراب عن تقديرنا للسويد على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. نحن نعتقد أن هذه المناقشات الدورية ضرورية للحفاظ على اهتمام المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، من أجل مساعدة كل من فلسطين إسرائيل على إيجاد حل دائم للصراع، الذي بدا مستعصيا على الحل لوقت طويل.

لكن يجب التأكيد على أنه يجب ألا تكون هذه المناقشات المفتوحة بديلا عن نظر مجلس الأمن المنتظم ومداولاته بشأن هذه المسألة، بل يجب أن تعزز عمل المجلس في المضي قدما بعملية السلام.

إن تصعيد حدة العنف الذي تمثل في تبادل قذائف الهاون والصواريخ بين غزة وإسرائيل والاستخدام المفرط للقوة من جانب الجيش الإسرائيلي في ١٣ و ١٤ تموز/يوليه مصدر قلق بالغ لجنوب أفريقيا. كما نأسف لتشديد القيود المفروضة مؤخرا على عبور البضائع إلى غزة عن طريق معبر كرم أبو سالم والقيود الانتقامية المفروضة على صيادي الأسماك في غزة، التي نعتبرها عملا من أعمال العقاب الجماعي ضد سكان غزة. إن هذه الأعمال القاسية وغير المتناسبة تشكل انتهاكا خطيرا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بينما تزيد من تفاقم التوترات في المنطقة وتعرقل إمكانية أي جهود لاستئناف محادثات السلام الفلسطينية – الإسرائيلية.

ويجب أن نحيط علما بالحقائق الصارخة المبينة في آخر تقرير للأمين العام عن الحالة (S/2018/614). إن كون غزة تعاني من انقطاع التيار الكهربائي لمدة تصل إلى ٢٢ ساعة يوميا لمما يقوض بشدة توفير الخدمات الأساسية. وبالإضافة إلى تلك الحالة المتردية، لا تتاح المياه للأسر المعيشية إلا لبضع ساعات فقط كل أربعة إلى خمسة أيام. وتتفاقم هذه الظروف القاسية

بسبب العجز الذي لم يسبق له مثيل في ميزانية الوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) الذي تواجهه حاليا، والبالغ ٢٥٠ مليون دولار. ولذلك نناشد جميع الدول الأعضاء أن تواصل زيادة مساعدتها الانسانية الحيوية وأن تدعم الشعب الفلسطيني، والوكالة، التي توفر، إلى جانب المعونة الإنسانية، الحفاظ على كرامة وحقوق الشعب الفلسطيني. وستظل جنوب أفريقيا ملتزمة بدعم الأونروا من خلال مساهماتها المالية.

ويساور وفد بلدي القلق البالغ إزاء استمرار أنشطة الاستيطان الإسرائيلية غير الشرعية، التي لا تزال مستمرة دون هوادة، على نحو ما أوضح تقرير الأمين العام، وتقوض الأمل في إقامة دولة فلسطينية قابلة للبقاء. كما أن القرار الذي اتخذته إسرائيل بالمضي في إنشاء نحو ٥٠٠ ٣ وحدة سكنية في الضفة الغربية المحتلة، مما يمثل أكبر مجموعة من المستجدات تتم دفعة واحدة منذ حزيران/يونيه ٢٠١٧، والموافقة عليها والتماس عطاءات بشأنها – يطرح المزيد من العقبات أمام النهوض بحل الدولتين المتفاوض عليه. وإلى جانب العقبات العملية التي تطرحها تلك المستوطنات نتفق أيضا مع رأي الأمين العام بأن تشييد مزيد من المستوطنات يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وفقا للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

وما زال الشعب الفلسطيني يتطلع إلى الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، لمساعدته على إعمال حقه في تقرير المصير. لقد طال انتظار تولي المجلس لمسؤولياته في صون السلم والأمن الدوليين، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بالنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، الطويل الأمد. وللمجلس دور أساسي في تخفيف حدة التوترات والتشجيع على استئناف محادثات السلام بين الطرفين في سياق سياسي وأمني صعب بصورة متزايدة، يحدده الخطاب المؤجج للمشاعر والريبة، وتفاقم العنف، والنشاط الاستيطاني المستمر والأزمة الإنسانية المتفاقمة في غزة.

وفي الختام، فإننا نؤمن إيمانا قويا بأنه لا يمكن السماح باستمرار الحالة على أرض الواقع دون تغيير، فهي ستظل بمثابة آفة تعتري ضمير المجتمع الدولي. وتتفق جنوب أفريقيا مع المجتمع الدولي، على أن السبيل الوحيد لتحقيق سلام حقيقي ودائم بين إسرائيل وفلسطين هو من خلال المفاوضات الشاملة وغير المشروطة لمعالجة جميع قضايا الوضع النهائي بما في ذلك التوسيع المستمر للمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة الفلسطينية، ورفع الحصار غير القانوني لقطاع غزة، والاحتلال المستمر للأراضي الفلسطينية. وسوف يسهم ذلك بشكل كبير نحو السلام والأمن في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط بنطاقها الأوسع.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ملديف.

**السيد محمد** (ملديف) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر السويد، على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأود أيضا أن أعرب عن دعمنا الثابت لأعضاء مجلس الأمن والأمين العام لجهودهم الدؤوبة في إعداد أول تقرير خطي (S/2018/614) عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

إن الحالة في الشرق الأوسط تزداد سوءا لأنه يجري تجاهل سيادة القانون وتنتهك الحقوق الأساسية للسكان ويُغض الطرف عن قرارات المجلس ذات الصلة. إن الحصار المفروض على غزة غير قانوني وغير إنساني. والهجمات التي شُنت على غزة، وتصاعدت في الأيام الأخيرة، غير قانونية. وتدين حكومة ملديف بشدة هذه الأعمال العدوانية، وتدعو إسرائيل إلى رفع الحصار ووقف الهجمات. ويجب أن تتخذ الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، تدابير عاجلة لحماية المدنيين وضمان

إيصال المساعدة الإنسانية بصورة آمنة. إن القرار التاريخي للمجلس ٢٣٣٤ (٢٠١٦) واضح جدا في إعادة التأكيد على عدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنات الإسرائيلية في فلسطين المحتلة. ويخلص التقرير الصادر بموجب التكليف الوارد في ذلك القرار إلى أن إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية ويشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، كما يشكل عقبة كبرى أمام تحقيق حل الدولتين؛

وما برحت عمليات الهدم والمصادرة للمباني التي يملكها الفلسطينيون مستمرة في سائر الضفة الغربية، حيث ازدادت عمليات الهدم عموما في المنطقة جيم بنسبة ٩٤ في المائة. ويجري هدم المدارس، بل وحتى المساكن الممولة من الجهات المانحة. ويتعين على المجلس أن يتخذ إجراءات فورية لضمان وفاء السلطة القائمة بالاحتلال بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وقد أعلن مجلس الأمن منذ فترة طويلة، من خلال القرارين ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠)، أن الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين، وضم مدينة القدس الشريف، ونقل العاصمة الإسرائيلية إلى القدس، وقرار أي بلد الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل أو نقل سفارته إلى القدس، يعد باطلا ولاغيا. وقد أهاب مجلس الأمن في قراره ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بجميع الدول أن تميز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل وبين الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. ومع ذلك، لا نلحظ أي جهود مجدية من جانب بعض الدول الأعضاء لاحترام هذه القرارات. وما فتئت ملديف ترى أن دولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حدود ١٩٦٧ والتي تعيش جنبا إلى جنب في سلام ووئام مع إسرائيل، هو الحل الأفضل والوحيد للنزاع.

إن أكثر من نصف مليون شخص قد قتلوا منذ اندلاع النزاع السوري. وكل ما تبقى في مناطق النزاع هو أنقاض المنازل وسبل العيش والمستشفيات والمدارس والهياكل الأساسية. وفي كل مكان، نرى الخوف والشك في قلوب وعقول الشعب السوري. ويجب على المجتمع الدولي تنشيط المحادثات من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع. وتتفشى الجماعات الإرهابية في مناطق النزاع في الشرق الأوسط. وهي لا تقيم وزنا للحدود، ولا تفرق بين الشباب والمسنين أو بين النساء والرجال ولا تحترم أي دين أو ثقافة. ويجب معالجة العوامل التمكينية الإرهاب من خلال التعاون الدولي، مع تبادل المعلومات والاستراتيجيات المترابطة.

ويجب على مجلس الأمن، عند قيامه بالنظر في نُهج تسوية النزاعات، أن يستخدم الأدوات والأطر الموجودة بالفعل داخل منظومة الأمم المتحدة، وليس فقط الخيارات العسكرية. وقد يتمثل النهج الأساسي في التركيز على بناء الدولة، وتعزيز مؤسساتها من أجل تسوية النزاعات والحفاظ على السلام. وتلتزم حكومة وشعب ملديف بالتضامن مع السكان في الشرق الأوسط، لا سيما حكومة وشعب فلسطين.

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة كوبا.

**السيدة رودريغيث أباسكال** (كوبا) (*تكلمت بالإسبانية*): تؤيد كوبا البيان الذي أدلى به وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

وتعرب كوبا عن قلقها العميق إزاء التدهور الخطير للحالة في الشرق الأوسط منذ المناقشة المفتوحة الأخيرة (انظر S/PV.8244) بشأن هذه المسألة. ومن المؤسف للغاية أنه بسبب الإعاقة المتكررة من أحد أعضاء مجلس الأمن، لم يتمكن المجلس من إدانة تصاعد العنف والأحداث المأساوية التي وقعت في الضفة الغربية منذ ٣٠ آذار/مارس وأدت إلى مقتل عشرات الأشخاص وجرح أكثر من ٤٠٠٠ شخص. وقد أدانت كوبا مرارا وتكرارا استخدام القوة المفرطة وغير المتناسبة والعشوائية من جانب القوات الإسرائيلية ضد المدنيين في الأراضي الفلسطينية

المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولا سيما في قطاع غزة بما يشكل انتهاكا خطيرا وصارخا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الإنساني الدولي. وعلى غرار أغلبية أعضاء المجتمع الدولي، تؤيد كوبا القرار دإط – ١٠/٢٠، الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة في ١٣ حزيران/يونيه، والذي عملا به، يُطلب إلى الأمين العام أن يقدم توصيات بشأن آلية حماية دولية للسكان المدنيين الفلسطينيين تحت الاحتلال الإسرائيلي.

ونحن ندين مرة أخرى التشييد والتوسيع غير القانوني للمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك المضي في إنشاء نحو ٥٠٠ ٣ مسكن في مستوطنات بالضفة الغربية، والموافقة عليها والتماس عطاءات بشأنها، والمضي قدما بخطط لبناء ٣٠٠ ٢ وحدة؛ وهدم ومصادرة ٨٤ في المائة على الأقل من المباني المملوكة للفلسطينيين، مما يؤثر على سبل عيش الفلسطينيين، ويتسبب في تشريدهم القسري.

إن جميع هذه التدابير القاسية والمدمرة، إلى جانب الحصار الإجرامي وغير القانوني المفروض على قطاع غزة، ليست انتهاكات جسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة فحسب، لكنها تقلص أيضا من احتمالات حل الدولتين وتقوض المصالح المشروعة للشعب الفلسطيني والدول العربية.

وتكرر كوبا مناشدتها القوية لمجلس الأمن أن يضطلع بمسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة، حرصا على السلم والأمن الدوليين، من خلال اعتماد التدابير اللازمة ومطالبة إسرائيل بأن تنهي فورا احتلالها للأراضي الفلسطينية وسياساتها العدوانية وممارساتها الاستعمارية، وأن تمتثل لقرارات المجلس بشأن الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، ولا سيما القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

ونعرب عن تضامننا مع الحكومة والشعب الفلسطينيين. ونؤكد من جديد على دعمنا الثابت للتوصل إلى حل سلمي وعادل ودائم للقضية الفلسطينية – محور النزاع العربي الإسرائيلي – على أساس حل الدولتين الذي سيتيح للفلسطينيين ممارسة حقهم في تقرير المصير، وحقهم في دولة مستقلة ذات سيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وحق العودة للاجئين. كذلك نؤيد انضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة بصفتها دولة كاملة العضوية.

وتؤكد كوبا مجددا على قلقها العميق إزاء الإعلان الانفرادي الصادر عن رئيس الولايات المتحدة بالاعتراف بالقدس عاصمة إسرائيل، وعلى رفضنا لذلك – فهو انتهاك خطير وصارخ لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. إننا ندعو إلى وقف التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والعدوان الأجنبي ودعم وتمويل الجماعات الإرهابية وإمدادها بالأسلحة لإشاعة عدم الاستقرار والنزاعات في الشرق الأوسط. وندعو إلى وضع حد للذرائع والحجج في المجلس التي تحاول إضفاء الشرعية على الاستخدام الانفرادي للقوة والعدوان ضد دول ذات سيادة.

ونطالب بانسحاب إسرائيل الكامل وغير المشروط من الجولان السوري المحتل ومن جميع الأراضي العربية المحتلة. إن أي تدابير أو إجراءات اتخذت أو من المقرر اتخاذها لتغيير الوضع القانوني أو المادي أو الديموغرافي أو الهيكل المؤسسي للجولان السوري المحتل، أو أي تدابير تتخذها إسرائيل لممارسة ولايتها القضائية والإدارية في هذه المنطقة، هي انتهاكات للقانون الدولي والاتفاقات الدولية وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، بما في ذلك القرار ٤٩٧ (١٩٨١) واتفاقية جنيف الرابعة.

وأخيرا، تعرب كوبا عن رفضها التام لقرار حكومة الولايات المتحدة الانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة، والاتفاق النووي مع إيران، وإعادة فرض الجزاءات ضد ذلك البلد، الأمر الذي يشكل خرقا واضحا للالتزامات الدولية، ويقوض مبدأ التعايش فيما بين الدول ويمكن أن يتسبب في عواقب خطيرة على الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل قطر.

**السيد الحمادي** (قطر): السيد الرئيس، نود بداية أن نثني على الجهود التي تبذلونها خلال رئاستكم لمجلس الأمن هذا الشهر، وأن نعبر عن التقدير على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة. كما نشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، على إحاطته وعلى جهوده.

تعكس مشاركة دولة قطر المستمرة في هذه المناقشة المفتوحة، حرصها على ترسيخ السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ليس فقط لكونها تنتمي لهذه المنطقة الهامة، بل لأنها تؤمن بحل الأزمات بالسبل السلمية، وفق أحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وتؤمن بأهمية الدور الذي يمكن لمجلس الأمن أن يؤديه، في التصدي للتحديات الخطيرة والمتعددة، التي تحيق بالمنطقة. وفي حين أن التحديات والأزمات الماثلة أمامنا اليوم، تلقي بتبعاتها الخطيرة على دول وشعوب المنطقة بالدرجة الأولى، فإن آثارها تمتد إلى أبعد من ذلك، مما يؤكد أهمية تضافر جهود الأسرة الدولية، من أجل تحقيق الأمن والاستقرار وتسوية الأزمات في المنطقة، وفي مقدمتها قضية الشرق الأوسط.

يشكل تصاعد الأحداث المؤسفة والمقلقة في قطاع غزة، تذكرة للمجتمع الدولي بضرورة التوصل بشكل عاجل إلى تسوية دائمة وعادلة وشاملة للقضية الفلسطينية، لأن ذلك هو الضمان الوحيد لتفادي تكرار الأزمات وآثارها الإنسانية الخطيرة. لقد بات الإطار العام لهذه التسوية معلوما للجميع، وهي التسوية وفق المعايير المتفق عليها، ومبادرة السلام العربية، وبما يضمن أن يعيش الطرفان جنبا إلى جنب في أمن وسلام، استنادا لحل الدولتين، وإقامة الدولة الفلسطينية القابلة للحياة، على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، واحترام الوضع القانوني للقدس الشريف، بما يتوافق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري، والأراضي اللبنانية المحتلة، والوقف الفوري والكامل للأنشطة الاستيطانية، وعودة اللاجئين، واسترجاع الشعب الفلسطيني لسائر حقوقه غير القابلة للتصرف.

وفي هذا الصدد، تؤكد دولة قطر مجددا، دعمها لأي توجه يساهم في استئناف مفاوضات جادة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي تكفل التوصل إلى السلام المنشود. لقد اضطلعت دولة قطر ولا تزال بمسؤولياتها، وستواصل القيام بما في وسعها في مختلف المجالات، لتحقيق السلام في الشرق الأوسط وتهيئة الشروط المواتية لذلك. وبالمثل، فإننا ندعو إلى بذل جهود مخلصة لتحقيق هذه الغاية، وضمان عدم اتخاذ إجراءات من شأنها أن تقوض تلك الجهود. ونعبر هنا عن الاستنكار الشديد لما يسمى بقانون القومية، الذي تبنته إسرائيل، والأعمال الاستفزازية التي تمس المقدسات الدينية، بما فيها اقتحام المسجد الأقصى. كما أن تدهور الوضع الإنساني، الناتج عن استمرار الحصار المفروض على قطاع غزة، يقوض تلك الجهود الدولية الرامية لتحقيق السلام.

لا زالت الأزمة في سورية تلقي بتبعاتها الخطيرة على السلم والأمن في المنطقة والعالم، كونها إحدى أكبر الكوارث الإنسانية وأزمات اللاجئين التي يشهدها التاريخ الحديث. ولذلك، تعيد دولة قطر التأكيد على أنه لا بديل عن التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية، يستند إلى بيان جنيف لعام ٢٠١٢ وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري الشقيق، في الأمن والاستقرار، ويحفظ وحدة سورية الوطنية والإقليمية.

مر أكثر من عام على الأزمة الخليجية المفتعلة، والحصار الجائر والإجراءات الأحادية التعسفية المفروضة على دولة قطر، التي تتنافى مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي والصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان وأسس العلاقات الدولية،

علاوة على آثارها السلبية على التعاون الإقليمي والدولي لحفظ السلم والأمن الدوليين. وانسجاما مع سياسة دولة قطر التي تؤكد على أهمية الحفاظ على السلم والأمن،

وتسوية النزاعات والخلافات بالسبل السلمية والحوار والعمل الجماعي البناء وعلاقات حسن الجوار، فإنها ما فتئت تؤكد دعوتها للحوار من أجل حل تلك الأزمة، والتزامها بالوساطة التي يقودها حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت الشقيقة. لقد أكدت دولة قطر منذ بداية الأزمة، التزامها بالتعامل معها في إطار القانون الدولي والاتفاقيات الدولية والثنائية ذات الصلة، وفي إطار الآليات الدولية القائمة لحل النزاعات. وفي هذا الصدد، ترحب دولة قطر بقرار محكمة العدل الدولية الصادر يوم أمس الموافق ٢٣ تموز/يوليو بالموافقة على طلب دولة قطر، اتخاذ تدابير مؤقتة ضد دولة الإمارات العربية المتحدة، في قضية تتعلق بالمعاملة التمييزية، غير القانونية، من دولة الإمارات ضد المواطنين القطريين.

وتضمن قرار المحكمة الطلب من دولة الإمارات ضمان إعادة لم شمل الأسر التي فرقتها التدابير المتخذة من دولة الإمارات، ومنح الطلاب القطريين المتأثرين بتلك التدابير فرصة إتمام دراستهم في الإمارات أو الحصول على سجلاتهم التعليمية، وضمان وصول القطريين المتأثرين بتلك التدابير إلى المحاكم والأجهزة القضائية في الإمارات.

إن التداعيات الخطيرة لهذه الأزمة المفتعلة وتأثيرها المباشر على السلم والأمن الدوليين يستوجب الرفع الفوري لكافة الإجراءات الأحادية غير القانونية والتعسفية ضد دولة قطر، والحصار الجائر المفروض عليها، واعتماد الحوار وسيلة لحل أي خلاف.

وختاما، نعيد التأكيد على أن دولة قطر ستستمر كشريك فعال وداعم للجهود الدولية الرامية إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط وحل المنازعات بالطرق السلمية، وبما يسهم في تحقيق أهداف مجلس الأمن إزاء حفظ السلم والأمن الدوليين.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأردن.

**السيدة بحوث** (الأردن): اسمحوا لي بداية أن أتقدم لكم بالشكر، سيدي الرئيس، على رئاسة السويد القديرة لمجلس الأمن لهذا الشهر. كما أشكر المنسق الخاص لعملية السلام، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحاطته الإعلامية حول الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية.

إن الأمن والاستقرار لا يمكن أن يتحققا إلا من خلال السلام والتنمية وتأمين الحياة الكريمة للشعوب، واجتثاث الإرهاب وفكره الظلامي، وعدم السماح للتطرف بالتغلغل في صفوف الشباب الذي يمثل حاضر ومستقبل الأمة.

وهنا، يؤكد الأردن على مركزية القضية الفلسطينية وضرورة إيجاد حل عادل ودائم وشامل للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي يضمن حق الشعب الفلسطيني في الحرية والكرامة والدولة، وذلك من خلال حل الدولتين، الذي يضمن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، إستنادا إلى قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية، ومن خلال مفاوضات مباشرة وجادة بين الإسرائيليين والفلسطينيين لمعالجة جميع قضايا الوضع النهائي، مؤكدين هنا على استمرار التنسيق مع أشقائنا في السلطة الوطنية الفلسطينية في سعينا المشترك لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتلبية حقوق الأشقاء في الحرية والدولة. وستستمر المملكة الأردنية الهاشمية في الدفاع عن القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، انطلاقا من الرعاية والوصاية الهاشمية التاريخية على الأماكن المقدسة في القدس الشرقية، ومواجهة المحاولات الإسرائيلية المستمرة لتغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في الحرم القدسي الشريف.

ويدين الأردن الاعتداءات الأخيرة التي قامت بها قوات الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني من عمليات تهجير وترحيل قسرية ضد سكان خان الأحمر وأبو نوار لفتح المجال أمام التوسع الاستيطاني الإسرائيلي، وهو الخطر الذي يهدد ما تبقى من فرص السلام. ويدين الأردن كذلك الاعتداءات الأخيرة على الفلسطينيين في قطاع غزة والاستخدام المفرط للقوة، في انتهاك صارخ لكافة القوانين والأعراف الدولية وقرارات الأمم المتحدة. وتهدد هذه الاعتداءات بمواجهات أوسع يذهب ضحيتها المزيد من المدنيين الأبرياء في القطاع المحاصر، الذي يعاني أصلا من حصار غير إنساني ينتهك جميع القوانين والأعراف الدولية والإنسانية. كما نؤكد على أهمية قرار الجمعية العامة الأخير الذي اتخذ في حزيران/يونيه الماضي حول حماية السكان المدنيين الفلسطينيين (القرار ES-10/20) وعلى أهمية تقديم الأمين العام في تقريره المرتقب توصيات عملية ليتم تنفيذها بهذا الصدد.

ويدين الأردن بأشد العبارات ما يسمى بقانون القومية، الذي أقرته إسرائيل في الأسبوع الماضي. فهذا القانون ما هو إلا تكريس للفصل العنصري في إسرائيل والأراضي المحتلة وهو يتعارض بشكل صارخ مع القانون الدولي والأعراف والمواثيق الدولية، وسيؤدي إلى مزيد من العنف والتطرف. وإننا ندعو المجتمع الدولي إلى التصدي لهذا القانون وتبعاته حماية للأمن والاستقرار في المنطقة وفي العالم.

إن الوضع المالي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وهو مصدر قلق بالغ بالنسبة لنا بالرغم من التبرعات التي تم تقديمها لغاية الآن. فاستمرار العجز المالي الخطير للأونروا يشكل تهديدا كبيرا لاستمرار تقديم الخدمات الأساسية من تعليم وصحة وخدمات اجتماعية. وسيكون له تداعيات كبيرة على الملايين من هؤلاء اللاجئين، وبخاصة الشباب والأطفال، الذين سيذهبون ضحية محاولات تسييس هذه المنظمة الحيوية التي تقدم خدمات إغاثية أساسية لا غنى عنها في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وعدم تمكن اللاجئين من العودة إلى ديارهم.

لقد دخلت الأزمة السورية عامها الثامن، وبقيت حدود المملكة الأردنية الهاشمية بوابة لإيصال الدعم للأشقاء السوريين في أراضيهم، بما في ذلك دخول المساعدات الإنسانية من خلال الأمم المتحدة، تنفيذا لقرار مجلس الأمن ٢١٦٥ (٢٠١٤) والمساعدات الإنسانية المحلية التي تم تأمينها بشكل متواصل للأشقاء في الجنوب السوري. كما تستضيف المملكة ١,٣ ملايين لاجئ سوري اقتسمنا، واجبا، معهم لقمة الخبز وقطرة الماء والغرفة الصفية والعيادة الصحية. وذلك إلى حين تمكنهم من العودة إلى سوريا الشقيقة الآمنة في أقرب الآجال.

وقد عملنا بشكل كبير ومتواصل في الأسابيع القليلة الماضية من أجل نزع فتيل الأزمة في جنوب سوريا ومنع تفجرها. وتمكننا من خلال تلك الجهود والاتصالات المكثفة من الدفع نحو توصل الأطراف المعنية إلى وقف لإطلاق النار والمصالحة في جنوب غرب سوريا، ومن تقديم المساعدة للأشقاء النازحين بالقرب من الحدود الأردنية والإسهام في عودتهم آمنين إلى بيوتهم داخل مدنهم في سوريا. وإننا نتطلع إلى إطلاق عملية سياسية تحت رعاية الأمم المتحدة تشمل مكونات الشعب السوري كافة وتحافظ على وحدة الأراضي السورية وسلامة مواطني سوريا وعودة اللاجئين إليها، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وتفاهمات جنيف. إن الحل السياسي للأزمة السورية وحده الكفيل بإنهاء القتل والدمار.

إن أكثر من نصف سكان العالم تحت سن ٣٠ عاما، ٧٠ في المائة منهم يقيمون في منطقتين تتسمان بالنزاعات المسلحة، وهما الشرق الأوسط وأفريقيا. ولقد ولدت التطورات العالمية، خصوصا في الشرق الأوسط، واقعا غير مستقر وأثرت

بشكل خاص على الأطفال والشباب الذين فقد الكثيرون منهم فرصتهم في تلقي التعليم الجيد والخدمات اللازمة إما بسبب اللجوء أو النزوح أو تراجع الاقتصادات الوطنية نتيجة النزاعات المستمرة.

إننا نجدد دعوتنا اليوم إلى تهيئة البيئة المناسبة والأفق اللازم لإعداد جيل يسهم في بناء وازدهار منطقة الشرق الأوسط وما حولها، جيل يعزز مفاهيم التقارب والوسطية ويدحض فكر التطرف والتفريق فيما بين الشعوب. وأمامنا خيار واحد، وهو اتخاذ خطوات حاسمة وعاجلة لإعادة بناء الثقة والتغلب على الانقسامات من أجل تحقيق السلام العادل والشامل الذي يحقق آمال وطموحات شعوب المنطقة كافة.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن جامعة الدول العربية.

**السيد عبد العزيز** (جامعة الدول العربية):سيدي الرئيس، تنعقد جلسة مجلس الأمن اليوم في ظل تصعيد إسرائيلي خطير وغير مسبوق للأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في تحد سافر للشرعية الدولية، يقوض قدرة مجلس الأمن والمجتمع الدولي على التوصل للسلام العادل والشامل في الشرق الأوسط.

فرغم النداءات الدولية المتكررة لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لاحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، وبموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فما زالت إسرائيل تضرب بكل ذلك عرض الحائط. وتستمر في سياستها الرامية لترسيخ الاحتلال وللقضاء على فرص الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، بل وفي السعي هباء للقضاء على مفهوم حل الدولتين، الذي قامت عليه عملية السلام ذاتها.

فلا شك أن استمرار إسرائيل في سياستها الاستيطانية غير المشروعة، في مخالفة صريحة وصارخة لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، يشكّل تهديدا خطيرا لعملية السلام، بما في ذلك جهودها المستميتة لتهجير ٤٦ تجمعا بدويا يقطنها أكثر من ١٠٠٠٠ فلسطيني، بهدف منعهم من العودة إلى أراضيهم وديارهم الأصلية الواقعة في جنوب إسرائيل. ومما لا شك فيه أن التهجير القسري لبدو أبو نوار وخان الأحمر وهدم منازلهم ومدارسهم ووحداتهم الصحية، رغم كون ٥٣ في المائة منهم من الأطفال وكون ٩٥ في المائة منهم لاجئين مسجلين لدى الأونروا، يشكّل إحدى حلقات حملة إسرائيل الهادفة لفرض مفهوم إسرائيل العظمى الواهم من خلال منع عودة اللاجئين إلى أراضيهم من جهة، والاستيلاء على أراضي المجتمعات البدوية الفلسطينية الباقية من جهة أخرى، وهدم وإزالة المنازل عليها بهدف توسيع مستوطنات معاليه أدوميم وكفار أدوميم غير الشرعية، على نحو يلصقها بالقدس الشرقية المحتلة ويقضى على التكامل الجغرافي المنشود للضفة الغربية.

ولا يقتصر الأمر على التوسع الاستيطاني الإسرائيلي المحموم، بل امتد ليشمل حملة من الإبادة العرقية المتعمدة للشعب الفلسطيني. فمنذ أحداث يوم الأرض في ٣٠ آذار/مارس وحتى اليوم، قتلت قوات الجيش الإسرائيلي عمدا، وفقا لاعترافات السلطات الإسرائيلية ذاتها، ما يزيد عن ١٥٠ متظاهرا فلسطينيا أعزلا، منهم ٢٢ طفلا على الأقل. وأصابت ما يزيد عن ١٥٣٠٠ متظاهر فلسطيني، بعضهم إصابتهم خطرة. ورغم صدور قرار الدورة العاشرة المستأنفة للجمعية العامة في ١٣ حزيران/يونيه (ES-10/20)، مطالبا القوات الإسرائيلية بوقف اعتداءاتها بالذخيرة الحية على الشعب الفلسطيني الأعزل والالتزام بحماية حق الشعب الفلسطيني في التظاهر السلمي وفقا لالتزاماتها كقوة احتلال بموجب اتفاقيات جنيف، فقد أتى القصف الجوي الإسرائيلي لقطاع غزة يوم ١٣ تموز/يوليه، بما تضمّنه من

استهداف للنساء والأطفال العزّل، ليعزز من اقتناعنا بضرورة خلق آلية دولية فاعلة لحماية الشعب الفلسطيني من الاعتداءات الإسرائيلية الوحشية وفقا لقرار الجمعية العامة سالف الذكر. وتتطلع جامعة الدول العربية لأن يدعم مجلس الأمن إنشاء هذه الآلية وتفعيلها في إطار دعمه للمبادئ الإنسانية الهامة، وعلى رأسها المسؤولية عن الحماية والأمن البشري، التي يطبقها المجلس بفعالية في مناطق أخرى عديدة من العالم ولا يطبقها في فلسطين.

ويشكّل غلق إسرائيل المستمر لمعبر كرم أبو سالم ومنعها دخول الاحتياجات الرئيسية إلى قطاع غزة عقبة إنسانية جديدة يضاعف من أثرها ما يترتب عن ذلك من معاناة هائلة نتيجة الارتفاع الحاد في أسعار السلع الأساسية، خاصة وأن ٤٩ في المائة من الفلسطينيين في غزة عاطلون عن العمل، وأن الولايات المتحدة قررت وقف تمويلها للأونروا وجمّدت مساعداتها الاقتصادية للسلطة الفلسطينية، وأن إسرائيل تمتنع عن إعادة حصة السلطة الفلسطينية من الضرائب والرسوم الجمركية حسب بروتوكول باريس. ورغم التعهدات التي تم تقديمها في مؤتمر الأونروا الذي عقد يوم ٢٥ حزيران/يونيه، إيمانا من المجتمع الدولي بأن دعم الأونروا هو أحد سبل تسوية قضية اللاجئين، فهناك مسؤولية أخلاقية ومادية على كل من الولايات المتحدة وإسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني إلى أن تتم تسوية قضية اللاجئين كأحد قضايا الوضع النهائي.

وأضيف هنا، تعليقا على ما سمعناه اليوم، أن الشعوب والحكومات العربية والإسلامية ليست أقل سخاء من الشعب أو الإدارة الأمريكية أو أي من الدول المانحة الأخرى، التي نعبّر عن تقديرنا العميق لدعمها. وأن الدول العربية والإسلامية ساهمت بالبلايين من الدولارات لدعم الأونروا على مر السنين بهدف تخفيف المعاناة الإنسانية للاجئين الفلسطينيين. وتصحيحا للمعلومات، فمنذ إيقاف الولايات المتحدة دعمها للأونروا ووفقا لقائمة التعهدات المؤكدة لعام ٢٠١٨ التي تنشرها الأونروا والتي بلغت ٧١٦,٨٨ مليون دولار، تعهدت المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة والكويت وحدها بسداد ما يزيد عن ٢٠٠ مليون دولار، بالإضافة إلى مساهمات أصغر من عدد آخر من الدول العربية رغم عدم تسبب أي من هذه الدول في أزمة اللاجئين الفلسطينيين.

وأخيرا، فقد وصل التحدي الإسرائيلي للمجتمع الدولي أقصى مداه باعتماد الكنيست الإسرائيلي مؤخرا لقانون أطلق عليه ”قانون القومية“ الذي نص على أن دولة إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي فقط دون الشعب الفلسطيني وأن اللغة العبرية فقط هي اللغة الرسمية دون اللغة العربية، والذي فتح الباب أمام هجرة اليهود فقط إلى إسرائيل دون المسلمين والمسيحيين وغيرهم. وأكد على تشجيع الاستيطان في خطوة جديدة لضم الضفة الغربية ولتكريس العنصرية ولإضفاء الشرعية على سياسة الفصل العنصري التي تمارسها الحكومة الإسرائيلية على أساس عرقي وديني ولغوي، ولترسيخ استخدام التطهير العرقي ضد الفلسطينيين داخل الخط الأخضر كأساس للحفاظ على يهودية الدولة الإسرائيلية.

إن جامعة الدول العربية تدين بشدة مصادقة الكنيست على هذا القانون الذي ينكر حقوق الشعب الفلسطيني على أراضيه التاريخية، ويشكّل امتدادا للإرث الاستعماري البغيض وترسيخا للممارسات الإسرائيلية العنصرية ضد الشعب الفلسطيني عبر فرض الوقائع على الأرض بالقوة، وعبر تقنين وتكثيف مصادرة الأراضي وتجريفها وهدم المباني وبناء المستوطنات.

وأخيرا، إن جامعة الدول العربية إذ تؤكد على أن هذا القانون العنصري البشع وكل القوانين التي تحاول سلطات الاحتلال الإسرائيلي فرضها وتكريسها بالقوة، هي قوانين باطلة ولاغية ولا ترتب للاحتلال أي آثار قانونية فوق الشرعية الدولية المعتمدة من المجتمع الدولي. وتطالب الجامعة المجتمع الدولي

نفسه، بكافة دوله ومنظماته، بالاضطلاع بمسؤوليته بإلزام إسرائيل باحترام الشرعية الدولية والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني. ولن يتأتى ذلك بدون خلق آليات واضحة لحماية الشعب الفلسطيني الأعزل من بطش واستبداد الاحتلال الإسرائيلي. وكلنا نتطلع لاقتراحات الأمين العام في هذا الإطار، ولدعم مجلس الأمن لهذه الاقتراحات جنبا إلى جنب مع الجمعية العامة.

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة إكوادور.

**السيدة يانيث لوثا** (إكوادور) (*تكلمت بالإسبانية*): نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة. ونشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته، وعلى جهوده المبذولة لأجل تحقيق السلام في المنطقة.

وقبل أسبوعين، تلقينا تحذيرا عن تدهور الحالة في قطاع غزة في غضون الأشهر الأخيرة وأنها أصبحت على شفا التحول إلى نزاع الآن.

وبالأمس، تسنى للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أن تستمع إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، السيد زيد رعد الحسين، الذي أشار إلى تصاعد التوترات بشكل كبير ”يحتمل أن يؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة“ وحذر من هشاشة الحالة، على الرغم من وقف إطلاق النار المتفق عليه. وقد وصف مستويات العنف والفقر والبطالة التي تؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية الشديدة بالفعل. وتجعلنا وسائط الإعلام نشاهد في الوقت الحقيقي تقريبا، تبادل إطلاق النار، وهو الأشد منذ عام ٢٠١٤، والقصف الجوي بالقذائف، والقتلى، بمن فيهم القتلى من الأطفال. وعسى ألا يجعلنا هذا الطابع الفوري للمأساة عديمي الإحساس تجاه العنف.

وفي يوم الأحد، علمنا من منسق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، السيد جيمي ماكغولدريك، كيف أن الافتقار إلى الوقود في غزة، الذي استؤنف وروده اليوم، عرض للخطر الرعاية الطبية وربما حياة ٢ ٠٠٠ مريض، بمن فيهم الأطفال حديثو الولادة.

وتحدد النقاط العشر المبينة أعلاه الحالة في فلسطين، ونجدها في جدول أعمال مجلس الأمن، شهريا وفصليا، وفي جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وجدول أعمال مجلس حقوق الإنسان. ويبين انتشار هذه المسألة خطورة الحالة التي تفاقمت بسبب انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، واتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، وغيرها من صكوك حقوق الإنسان الدولية والنزاعات المسلحة، واتفاقية حقوق الطفل.

ومن هذا المنطلق، صوتت ١٢٠ من الدول الأعضاء، بما فيها إكوادور في ١٣ حزيران/يونيه، لصالح القرار المتعلق ”بحماية السكان المدنيين الفلسطينيين“، بدافع من القلق إزاء أعمال العنف هذه ضد المدنيين، والحاجة إلى تنفيذ تدابير المساءلة.

إن إكوادور يساورها القلق ليس فقط لأن الحالة الإنسانية تتدهور بصورة مطردة ولأن الأونروا، تعاني من نقص التمويل. فإسرائيل باعتمادها لقوانين جديدة تنطوي على عناصر تمييزية واقصائية، وما أعلنته عن أعمال الهدم في الضفة الغربية، تخالف اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والقرار ١٣٢٢ بشأن تطبيقها، وتنتهك القرار ٢٣٣٤ الصادر عن هذا المجلس. ولا يهدد توسيع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة السلام والأمن الدوليين فحسب، بل وأيضا حل الدولتين، وهو التزام من جانب مجلس الأمن هذا، والمجتمع الدولي ككل.

وتؤكد إكوادور مجددا التزامها الكامل بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني. وفي الوقت نفسه، تؤكد من جديد أن الحل السياسي

للحالة الفلسطينية يتطلب حل الدولتين عن طريق التفاوض بين الطرفين، ضمن حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف.

ونحث مجلس الأمن على ألا يظل غير مبال إزاء تدهور الحالة الإنسانية والسياسية، والعمل على تنفيذ التدابير التي تمكنه من تنفيذ قراراته.

وفي الختام، تشدد إكوادور على أن مكافحة الإفلات من العقاب أمر أساسي، باستقلالية ونزاهة وفعالية. ومن الضروري أيضا مكافحة سبب النزاعات، لأن ذلك هو أساس السلام الدائم.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*):

**السيد اسلام** (بنغلادش) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وأتقدم بأخلص التهانئ للرئاسة السويدية وأتمنى لها كل النجاح، بصفتها رئيسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

وتنعقد هذه الجلسة في ظل ظروف صعبة وتحديات شديدة تكتنف القضية الفلسطينية نتيجة تصاعد الانتهاكات الإسرائيلية المنهجية ضد الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته.

إن استمرار العدوان والتهديدات الإسرائيلية ضد مجتمع بدو خان الأحمر المحلي الفلسطيني، هو بوضوح فصل آخر مؤسف لتدابير إسرائيل غير القانونية والقمعية والمدمرة، وتكرار لاستعمار إسرائيلي مستمر وتطهير عرقي وسياسة تشريد، بما أدى إلى تفاقم المأساة الإنسانية المستمرة للشعب الفلسطيني. وإن سياسة النقل القسري هذه للسكان الفلسطينيين تشكل بما لا يدع مجالا للشك انتهاكا خطيرا للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة، وهي بمثابة جريمة حرب، مما يسلط الضوء مرة أخرى على الحاجة الملحة إلى المساءلة.

وكل هذه التطورات، إلى جانب جميع التدابير الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي وطابع ووضع الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، تعد لاغية وباطلة وليس لها أي شرعية قانونية على الإطلاق، وتشكل انتهاكا مباشرا للميثاق وقرارات الأمم المتحدة. ولذا فإن منظمة المؤتمر الإسلامي تقف بحزم إزاء أي شكل من أشكال الاعتراف بها، سواء كان صريحا أو ضمنيا، وتعتبره غير قانوني وستكون له آثار خطيرة بعيدة المدى فيما يتعلق بتيسير وتعميق الضم غير القانوني للقدس الشرقية من جانب إسرائيل، مما يقوض إمكانية تنفيذ حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧.

وفي هذا الصدد، ندين استمرار الاستيطان والاستعمار الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، في ازدراء لقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وأحكام القانون الدولي ذات الصلة. إن سياسة الاستيطان غير القانونية هذه، التي ترسخ الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ عقود طويلة، لا تزال تشكل تحديا رئيسيا لإرادة المجتمع الدولي وهي عقبة رئيسية أمام السلام. وهي اختبار حقيقي للعزيمة الجماعية الدولية، وخاصة لهذا المجلس السامي، الذي يلزم أن يتخذ إجراءات محددة لضمان الاحترام والامتثال لقراراته ومنع الأفعال الانفرادية التي تقوم بها إسرائيل – السلطة القائمة بالاحتلال – والتي من شأنها أن تقوض بشكل خطير رؤية حل الدولتين، التي نلتزم بها، فتلك الأفعال قد أحبطت مرارا التوصل إلى حل سلمي لهذا النزاع.

ويتعين على مجلس الأمن، بصورة ملحة أكثر من أي وقت مضى، أن يتدخل بمسؤولية وفعالية لتجنب العواقب الوخيمة التي قد تؤدي إلى إغراق المنطقة المضطربة في دوامة المزيد من عدم الاستقرار. وينبغي أن يتخذ مجلس الأمن، في هذا الصدد، إجراء حاسما لتنفيذ قراراته ذات الصلة، ويشمل ذلك ما يتعلق بالقدس، بما في ذلك القرارات ٤٧٦ و ٤٧٨ و ٢٣٣٤.

وإذ لا يزال الهجوم العسكري الإسرائيلي الذي تجاوز جميع مستويات الوحشية، يودي بحياة المئات من المدنيين الفلسطينيين الذين كانوا يسيرون بصورة سلمية للاحتجاج على الحصار الإسرائيلي غير القانوني، ويعمل على تفاقم الأزمة الإنسانية الحرجة في قطاع غزة، فينبغي أن تكون عواقبه وآثاره المأساوية محور جميع الجهود الدولية. وينبغي اتخاذ إجراءات فورية لوقف انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل، وتجنب وإنهاء الإفلات من العقاب وضمان المساءلة عن جرائمها وحصارها غير القانوني المفروض على قطاع غزة، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، ومعالجة الحالة الإنسانية المتردية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

إن استمرار محنة الملايين من اللاجئين الفلسطينيين إنما يعكس الواقع القاسي لغياب العدالة. وإذ نشيد بدور وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ومساعيها في هذا الصدد، فإن استمرار الحاجة إلى خدماتها شاهد على الحالة المزرية التي يعاني منها اللاجئون الفلسطينيون في جميع أنحاء المنطقة، ويجسد الالتزام السياسي بحقهم في العودة. وفي هذه المناسبة، تؤكد منظمة التعاون الإسلامي مجددا دعوتها إلى المجتمع الدولي بأن يتأكد من أن محنة الشعب الفلسطيني واحتياجاته المتزايدة تلقي الاهتمام الكافي، بما في ذلك التمويل اللازم للأونروا، وأن ينهض بمسؤولياته التاريخية والسياسية والقانونية والإنسانية تجاه إيجاد حل عادل ودائم لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وفقا لقرار الجمعية الأمم المتحدة ١٩٤ (د -٣).

وبالإضافة إلى الجمود السياسي الحالي، فإن استمرار السياسات الاستيطانية الإسرائيلية يشكل عقبة خطيرة تعوق التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. وما برحت منظمة التعاون الإسلامي تعتقد اعتقادا راسخا بأن على مجلس الأمن أن يعمل على تعزيز آفاق السلام والأمل والعدالة وأن يحافظ على صلاحية حل الدولتين، على أساس حدود عام ١٩٦٧، من خلال المشاركة الفورية مع الجهات الفاعلة الدولية، لإطلاق ورعاية عملية سياسية متعددة الأطراف لتسوية جميع مسائل الوضع النهائي على أساس المرجعيات الراسخة والمعايير المكرسة في قرارات الأمم المتحدة، ضمن إطار زمني محدد.

**السيدة كريسنامورثي** (إندونيسيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أولا أن أهنئ وفد السويد على تولي مهام رئاسة المجلس لهذا الشهر وأن أعرب عن تقديري للإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد نيكولاي ملادينوف في وقت سابق. كما أود أن أؤيد في كلمتنا البيانين اللذين أدلي بهما باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

من الجدير بالذكر أن هذه هي أول جلسة يعقدها مجلس الأمن منذ فشله مرة أخرى في الشهر الماضي (انظر S/PV.8274) في أداء واجبه تجاه الشعب الفلسطيني، المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وبعد هذا الحدث المؤسف، واستجابة للغضب العارم من جانب أعضاء الأمم المتحدة، اعتمدت الجمعية العامة القرار المماثل دإط-١٠/٢٠. ويسر إندونيسيا للغاية الإقرار بالدعم الكبير الذي تحظى به القضية الفلسطينية في جميع أنحاء المجتمع الدولي.

ومع ذلك، وكما جرت العادة، تسود إرادة الأغلبية على الورق، في حين يبين الواقع عكس ذلك. ونشعر بحزن عميق إزاء مقتل مئات الفلسطينيين وجرح الآلاف، بمن فيهم النساء والأطفال، في آخر موجة من العنف شنت على السكان المدنيين العزل، ومرة أخرى خذل هذا الجهاز أولئك الضحايا. وفي ضوء تلك الأحداث، سوف أذكر هذه الهيئة مرة أخرى - وسنقوم بذلك مرارا وتكرارا - بأن لب النزاع في فلسطين هو الاحتلال والاستيطان غير المشروع. ولذلك فمن المفارقات الخطيرة أننا لم نفشل فقط في وقف الأنشطة غير المشروعة لقوات الاحتلال،

بل إننا فشلنا تماما تقريبا في حماية المدنيين العزل من الفظائع. ومن المؤسف، والمشين حقا، أن نلاحظ عدم إدراكنا لهذا الأمر، حيث يبدو أن حياة البشر لا قيمة لها لأنها حياة الآخرين، وليست حياتنا. ويجب أن نفهم أن أسمى شكل من أشكال العدالة هي السلامة والأمن.

وتحقيقا لهذه الغاية، نعيد التأكيد على أن الشعب الفلسطيني، كما هو الحال بالنسبة لجميع الشعوب في كل مكان من العالم، له الحق في التمتع بالحق الأساسي في الحماية وفقا للقانون الدولي. ومجلس الأمن ملزم بحماية المدنيين. ونرى أن الإنسانية المشتركة تتطلب أن نرفض استخدام العنف بشكل مفرط وغير متناسب وعشوائي من جانب القوات الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك استخدام الذخيرة الحية ضد المحتجين المدنيين.

وتدعو إندونيسيا إلى إنهاء عمليات الإغلاق والقيود التي تفرضها إسرائيل على حركة التنقل والوصول إلى غزة والخروج منها. ونوجه الانتباه مرة أخرى إلى الأوضاع المتدهورة في غزة، بما في ذلك الافتقار إلى الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، وسوء الحالة الصحية، التي تقف وراء دوامة النزاعات. كما تمهد الطريق أمام الإرهابيين أو المنظمات الإرهابية لتجنيد الشباب العاطلين. ولذلك، نناشد الدول الأعضاء تعزيز الجهود الرامية إلى مساعدة الفلسطينيين، بما في ذلك عن طريق القنوات المتعددة الأطراف أو الإقليمية أو الثنائية. ويمكن أن تتخذ هذه المساعدة أي شكل من الأشكال، بما في ذلك بناء القدرات.

وفي هذا الصدد، يسرني أن أقول إن إندونيسيا قد أعلنت بالفعل عن تعهد بقيمة مليوني دولار لمساعدة الفلسطينيين في برامج بناء القدرات، تحت رعاية مؤتمر التعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية في فلسطين، وفقا لاحتياجات الشعب الفلسطيني.

وتؤكد إندونيسيا مجددا أنه لا مبرر للحالة في فلسطين ولا يمكن أن تستمر. ويجب أن نضع حدا للاعتداءات المفرطة على حياة الفلسطينيين. وعلى نفس القدر من الأهمية، يجب أن نتجنب نقل الانطباع الخطير على أرض الواقع بفقدان الأمل تماما. ونشعر بالتفاؤل الكامل بأنه سيتم الوفاء بحقوق الفلسطينيين. ومن العوامل الحاسمة في إعمال تلك الحقوق الوحدةُ فيما بين الفلسطينيين، ويحدونا أمل كبير في استمرار عملية المصالحة الوطنية وإحراز تقدم فيها. ونعتقد أن العالم لن يهدأ حتى يتمتع الفلسطينيون بحقوقهم غير القابلة للتصرف.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

**السيد إدريس** (مصر):سيدي الرئيس، أود في البداية أن أتوجه بالشكر للرئاسة السويدية لمجلس الأمن على عقد هذه الجلسة، وأن أعرب عن الشكر للسيد نيكولاي ميلادينوف على إحاطته اليوم وعلى جهوده المستمرة الهادفة إلى تسوية القضية الفلسطينية.

مع الأسف الشديد، فإننا نجتمع اليوم مجددا لمناقشة قضية محورية ترجع جذورها إلى أكثر من ٧٠ عاما. وقد ظلت بلا تسوية ليس لغياب الأفكار أو قواعد القانون الدولي أو قرارات هذا المجلس، ولكن لغياب القدرة والرغبة في الانخراط بمفاوضات جادة تنهي الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، بما في ذلك الجولان السوري المحتل، وتكرس التوافق الدولي وعودة الحقوق المشروعة إلى أصحابها من خلال إقامة دولة فلسطينية مستقلة على أساس خطوط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف.

لقد تعددت الأعراض الناتجة عن استمرار الاحتلال وغياب الأفق السياسي، وتأثرت المنطقة والعالم بعواقب الظلم الواقع على أجيال متعاقبة من الشعب الفلسطيني الذي ينتظر استقلال قراره وعودة أرضه بما يسمح له بحياة كريمة كسائر

شعوب الأرض، بما في ذلك الشعب الإسرائيلي الذي أقيمت دولته وفقا لقرار من هذه المنظمة الدولية بإقامة دولتين جنبا إلى جنب. إلا أننا وبدلا من أن نشهد دفعا نحو إنهاء هذا الوضع غير العادل وتنفيذ القرارات الملزمة لهذا المجلس، فإن حل الدولتين آخذ في التراجع بصورة غير مسبوقة نتيجة تآكل الأرض تحت وطأة الاستيطان غير القانوني، وهدم المنازل الفلسطينية، وفرض تقسيم مصطنع بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد زاد من تعقيد الأمور الإجراءات والقرارات الأحادية التي تتخذ بشأن القدس الشريف والتي تتعارض مع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

وتعد المأساة الإنسانية التي يتعرض لها قطاع غزة في الوقت الحالي أحد الأعراض الخطيرة التي تحدثت عنها. وأود هنا أن أحذر مجددا مما يتعرض له أهل غزة من ضغوط شديدة ومن إمكانية انفجار الأوضاع، سواء بسبب أزمة الطاقة أو أزمة الأونروا، أو المواجهات مع قوات الأمن الإسرائيلية التي نتج عنها عشرات الضحايا الفلسطينيين، أو العراقيل التي تواجه النفاذ والحركة من القطاع وإليه.

في هذا الإطار، تقوم مصر، طواعية وتضامنا مع أهلنا في القطاع، بالعمل على تخفيف تلك الأزمة الإنسانية. فقامت خلال الفترة الماضية، رغم الظروف الأمنية وعدم وجود مسؤولية قانونية على عاتق مصر، بفتح معبر رفح المخصص لحركة الأفراد لتخفيف حدة الأزمة. إلا أن تلك الإجراءات الاستثنائية غير كافية ما لم تتحمل إسرائيل مسؤولياتها وفقا للقانون الدولي، وما لم تستعد السلطة الوطنية الفلسطينية سيطرتها على القطاع.

هذا، وترحب مصر باهتمام المجلس بالأوضاع الإنسانية بالقطاع. ومن المهم هنا التذكير بأن تلك الأوضاع لم تتواجد في فراغ، وأن أية محاولات لغض الطرف عن الأسباب الحقيقية وراءها لن تسفر إلا عن تمديد فترة المأساة وزيادة فرص انهيار القطاع.

لذلك، وجب التنويه مجددا أن الأوضاع المتدهورة بالقطاع ليست سوى أحد أعراض الجمود الحالي بعملية السلام. كما أن التعامل معها ليس موضوعا منفصلا عن السياق العام للقضية الفلسطينية وضرورة إنهاء الاحتلال. فغزة جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة، مثلها مثل الضفة الغربية، بما في ذلك القدس. وأدعو هنا أعضاء المجلس في مناقشاتهم إلى الاسترشاد بالقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني وما حدده من مسؤوليات واضحة لا لبس فيها، ويأخذ بعين الاعتبار التجارب والاتفاقات السابقة التي حكمت النفاذ والحركة بقطاع غزة، وتفادي الإقدام على تكريس روايات مغلوطة حول سبل تخفيف المعاناة الإنسانية تركز على البحث عن مخارج ترفع عن سلطة الاحتلال مسؤولياتها أو تحمل أطرافا أخرى فاتورة هذا الاحتلال، بما في ذلك من خلال التطرق لفتح المعابر دون توضيح الحقائق وتحديد المسؤوليات.

وفي نفس السياق، فإنني أناشد كذلك الأطراف الفلسطينية الإسراع بالاستجابة للجهود المصرية من أجل تحقيق المصالحة. كما أناشد المجتمع الدولي وأعضاء مجلس الأمن، لا سيما الأطراف المؤثرة، بدعم تلك الجهود والبناء عليها تدريجياً، لا سيما الخطوات التي بدأت بالفعل بعودة السلطة الفلسطينية الوطنية للمعابر في قطاع غزة.

لست اليوم بصدد تكرار أو سرد الانتهاكات أو تفاصيل الظلم الواقع على الشعب الفلسطيني، فأعضاء المجلس والمجتمع الدولي ملمون بذلك. لكن لا يسعني إلا أن أكرر الدعوة المصرية لاستعادة المفاوضات المباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على أساس المحددات الدولية المعروفة والواردة في قرارات هذا المجلس، وآخرها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) والتذكير بأن تلك محاولات لا تنقضي أو تزول بمرور الزمن، فهي تعكس حقوقا غير قابلة للتصرف، والتذكير أيضاً بأن التمسك بتلك الحقوق ليس سببا لعدم التوصل إلى تسوية سياسية؛ بل على العكس،

فإن إهمالها ومحاولة الالتفاف حولها أو على أهمية تطبيقها كان طوال السنوات الماضية سبباً رئيسياً لفشل المجتمع الدولي حتى الآن في إحلال السلام.

كما أن النهج الاقتصادي وحده قد أثبت عدم جدواه في الماضي ما لم يقترن بوضوح رؤية سياسية أو يكون نتيجة طبيعية للسلام. ختاماً، فإننا نتطلع إلى أي مبادرات جادة للتسوية السياسية الشاملة خلال الفترة المقبلة. وسنظل على استعداد لدعمها سياسيا وعمليا ما دامت تستند إلى استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. كما نؤكد أن القضية الفلسطينية تظل القضية المحورية في منطقة الشرق الأوسط، وأن التعامل مع أزمات تلك المنطقة يجب أن يراعي هذا البعد وتلك الخصوصية ويبتعد عن خلط التحديات الأخرى بها.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

**السيد مايونغ أونون** (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة، التي تسمح لغير الأعضاء في مجلس الأمن بالإعراب عن آرائهم بشأن الحالة الباعثة على القلق في الشرق الأوسط.

تؤيد ماليزيا البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق ممثل فنزويلا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل بنغلاديش باسم منظمة التعاون الإسلامي.

ونود أن نشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط على إحاطته الإعلامية ونظرته الثاقبة بشأن الوضع الحالي في المنطقة.

في ١٣ حزيران/يونيه، وفي الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة اتخذ القرار ES-10/20، بشأن حماية السكان المدنيين الفلسطينيين – الذي شاركت ماليزيا في تقديمه وحظي بدعم ١٢٠ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة – ليوجه رسالة قوية للغاية تدعو إلى حماية الفلسطينيين من العدوان الإسرائيلي، لا سيما في قطاع غزة. وماليزيا تتطلع إلى تقرير الأمين العام بشأن إنشاء آلية حماية دولية للسكان المدنيين الفلسطينيين.

كما رحبنا بالتقرير الخطي الأول للأمين العام بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي قدم إلى المجلس في ١٩ حزيران/يونيه (انظر S/PV.8289). وهذا التقرير الخطي الأول سيساعد المجلس كثيرا في النهوض بالأهداف الواردة في القرار، لا سيما في ضوء عدم مبالاة إسرائيل المستمرة تجاه مجلس الأمن وقراراته.

ولذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل مطالبة إسرائيل بوقف جميع الانتهاكات والأنشطة غير القانونية والامتثال الكامل لجميع التزاماتها على النحو الوارد في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وكذلك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وماليزيا ستواصل تقديم المساعدة للفلسطينيين، في حدود إمكاناتها. وتود ماليزيا أيضاً أن تؤكد من جديد موقفها المتمثل في أن حل الدولتين، حيث يعيش الفلسطينيون والإسرائيليون جنبا إلى جنب في سلام، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، والقدس الشرقية عاصمة لفلسطين، هو الحل العملي الوحيد لهذا النزاع الذي طال أمده.

وما زلنا نؤكد دعمنا الثابت وتضامننا مع الشعب الفلسطيني، لا سيما خلال أحداث العنف الأخيرة في غزة، التي يمكن أن تهدد السلم والأمن في الشرق الأوسط. وستعمل ماليزيا عن كثب مع المجتمع الدولي، بمشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، على إيجاد حل سلمي عادل ومستدام ودائم لهذه القضية التي طال عهدها.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

**السيد أوسي حمّو** (المغرب): أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأثمن مبادرتكم بعقد هذه المناقشة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وهو ما يؤكد حرص بلادكم على إيلاء الدعم المتواصل للقضية الفلسطينية، وخصوصاً في الظرف الراهن. كما أشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، على إحاطته الإعلامية القيمة بخصوص هذا الموضوع.

ما زلنا نتابع بكل أسف استمرار تدهور الوضع يوما بعد يوم في منطقة الشرق الأوسط عامة، وفي فلسطين خاصة. إن الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا يزداد إلا سوءاً وانهياراً جراء استمرار سياسات التهويد والاستيطان وتحريف الأراضي والقمع الذي تمارسه سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني بشكل ممنهج، مفضياً إلى مزيد من الاحتقان والتذمر.

وشهدت الأيام القليلة الماضية انفلاتاً غير مسبوق باستعمال القوة ضد المدنيين العزل على نحو يفضي إلى إزهاق الأرواح، ولا يعمل إلا على تأجيج الوضع والزج به في متاهات العنف والعنف المضاد. إن استخدام القوة والعنف لم يكن يوماً مفتاحاً للسلام أو للحلول السلمية المنشودة، والتي ما أحوجنا إليها اليوم. كما أن انعدام شروط العيش الكريم من جراء الحصار والتضييق والنقص الحاد في المواد الضرورية لسد رمق العيش لم يكن يوماً مساعدا لتوفير الشروط الملائمة لإطلاق عملية السلام على أسس متينة. إن استمرار الاستيطان، في مخالفة لقرارات الأمم المتحدة، وخاصة القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، هو استمرار لاستفزاز الفلسطينيين والمجتمع الدولي. كما أن السياسات الأحادية التي تنتهك الشرعية الدولية والقانون الدولي لم تكن يوماً مفتاحاً لحل سلمي ومستدام يهدف إلى إقامة دولتين، دولة إسرائيل ودولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

وإيماناً منها بعدالة القضية الفلسطينية، وتأكيداً منها على الدعم المتواصل واللامشروط لعدالة هذه القضية، استضافت المملكة المغربية في العاصمة الرباط خلال الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ حزيران/يونيه، المؤتمر الدولي الخامس حول القدس، تحت شعار ''القضية الفلسطينية بعد ٥٠ سنة من الاحتلال و٢٥ عاما على اتفاقات أوسلو''. وتدارس المؤتمرون من شتى الزوايا محورية القضية الفلسطينية في الشرق الأوسط والآثار السلبية لتعثر المفاوضات ومسلسل السلام من أجل الوصول إلى حل الدولتين. وقد أكد جلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، في رسالته الساميه للمؤتمرين،

> ''ونود في البداية أن نؤكد مجدداً على أن ارتباطنا بالقضية الفلسطينية دعماً موصولاً ومساندة مطلقة وتضامناً وثيقاً، وعد أخذه المغرب على نفسه، عهد لا رجعة فيه إلى أن يسترجع الشعب الفلسطيني كل حقوقه غير القابلة للتصرف، باعتبارها حقوقاً مشروعة بقوة القانون الدولي وحقائق الأرض وشهادة التاريخ.''

ويضيف جلالته: ''إن من واجب المجتمع الدولي الإسراع بتوحيد الجهود من أجل وضع هذا الملف على طاولة التسوية التفاوضية المنصفة والآمنة مائدة وفق مسار محكم، يقوم على رؤية واقعية وجدول زمني محدد، ويستند إلى المرجعيات القائمة وينخرط فيه الطرفان بجدية وإرادة ومسؤولية''.

إن تأكيد المملكة المغربية على الوقوف إلى جانب الفلسطينيين وعدالة قضيتهم لا ينحصر فقط في الدعم السياسي والدبلوماسي في المحافل الدولية، بل له شق إنساني يُعنى بالإنسان الفلسطيني التواق إلى العيش الكريم. لذا ترأس جلالة الملك محمد السادس شخصيا، حرصا منه على تتبُّع العناية بالإنساني الفلسطيني المغلوب على أمره، انطلاقة عملية إرسال المساعدات الإنسانية الغذائية والطبية الموجهة للشعب الفلسطيني من مطار

محمد الخامس الدولي بالدار البيضاء في أيار/مايو الماضي. كما تشمل هذه العملية إقامة مستشفى ميداني للقوات المسلحة الملكية المغربية، وتقديم الأغطية والأدوية الضرورية، وكذا منح المساعدة الغذائية من مؤسسة محمد الخامس للتضامن. وسيوفر المستشفى المغربي بقطاع غزة خدمات علاجية للفلسطينيين ضحايا الأحداث الأخيرة، وكذا لمجموع السكان في المنطقة.

وختاما، يبقى موقف المغرب من هذا النزاع ثابتا يرتكز على مبادرة السلام العربية وأسس ومبادئ ومرجعيات تحقيق السلام على أساس قيام دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلم وأمان ووئام.

ويظل المغرب مستعدا، كما كان في السابق، للانخراط وبكل فعالية في كل المبادرات الهادفة للدفع قُدما بعملية السلام بغية التوصل إلى تسوية سياسية تحقق الأمن والاستقرار بالمنطقة.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

**السيد دانغ** (فييت نام): بداية، أود أن أعرب عن شكري للرئاسة السويدية على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة. وأود أيضا أن أشكر السيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته المستكملة عن الحالة.

تؤيد فييت نام البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

لقد عرّضت التطورات السلبية الحالية في الشرق الأوسط، ولا سيما الاشتباكات الدامية التي اندلعت مؤخرا، وكذلك الحالة الإنسانية المتردية في قطاع غزة، أمن المنطقة بأسرها للخطر. وهي تشكل تهديدا خطيرا لإمكانية حل الدولتين. وبالرغم من الجهود الدؤوبة المبذولة من قبل المجتمع الدولي على مدى سنوات عديدة، بما في ذلك الأمم المتحدة ومجلس الأمن، فإن النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني لم يُحل بعد، بل أصبح أكثر تعقيدا ودون أن يلوح في الأفق أي حل سياسي ممكن ومستدام له.

ويساورنا عميق القلق إزاء الحالة في الميدان، ونندين بشدة جميع أعمال العنف ونعارضها، بما في ذلك الاستخدام المفرط للقوة القاتلة ضد المدنيين والمرافق المدنية الحيوية. وعليه، نشاطر المبعوث الخاص ملادينوف حث الأطراف المعنية إلى ممارسة ضبط النفس والامتناع عن أي إجراءات من شأنها أن تؤدي إلى تصعيد التوتر. ويجب أيضا وقف جميع أنشطة الحصار وبناء المستوطنات فورا، مع إيلاء اهتمام خاص لحماية وتحسين حياة الفلسطينيين في غزة. ومن الواضح تماما أنه يجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات فورية وموحدة لإعادة عملية السلام إلى مسارها الصحيح بتهيئة الظروف المؤاتية للسعي إلى إجراء حوارات ومفاوضات بناءة بين الطرفين المعنيين.

وما برحت فييت نام تؤيد حل الدولتين، مقترنا برؤية قوامها أن تعيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل بينهما في حدود ما قبل عام ١٩٦٧. ويجب أن تتسق جميع الحلول للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني مع أحكام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، فضلا عن مبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. ونرحب بجميع الجهود والمبادرات الرامية إلى تحقيق سلام عادل وشامل ودائم، بما يضمن المصالح المشروعة لإسرائيل وفلسطين على السواء. ونعرب عن تقديرنا العميق للدور الذي لا غنى عنه، والجهود الدؤوبة التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى للتخفيف من معاناة الفلسطينيين.

وتؤكد فييت نام مجددا تأييدها للكفاح المشروع للشعب الفلسطيني لنيل حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة. ونعيد تأكيد التزامنا الثابت أيضا بالعمل معكم، سيدي الرئيس، ومع جميع

الدول الأعضاء الأخرى بغية إنهاء النزاع وتحقيق السلام والأمن المستدامين في المنطقة.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد جياكوميلي دا سيلفا البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أيضا من جانبنا أن نشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته.

وتود البرازيل أيضا، أن تعرب عن تأييدها الثابت لتنفيذ حل الدولتين للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، وأن تعيش فلسطين وإسرائيل جنبا إلى جنب معا في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دوليا ومتفق عليها بين الجانبين، على أساس حدود عام ١٩٦٧ ووفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والمبادئ التوجيهية المعمول بها في عملية السلام. ويتعين علينا في صميم تلك الصيغة أن نعمل لأجل إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة، ذات سلامة إقليمية وقادرة على البقاء اقتصاديا، وعاصمتها القدس الشرقية.

وفي ذلك الصدد، فإن توسيع المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين، وهو أمر غير مشروع بموجب القانون الدولي، وكذلك خطاب التحريض والتصريحات المؤججة للمشاعر من الجانبين، كلها عوامل لا تزال تحول دون تحقيق السلام الدائم في المنطقة. وتتابع البرازيل أيضا مع الشعور بالقلق، الوضع في القرية الفلسطينية خان الأحمر/أبو الحلو، وتحث السلطات الإسرائيلية على إلغاء قرار هدم القرية نظرا لتنافيه مع القانون الدولي. وتعيد الحكومة البرازيلية أيضا تأكيد فهمها بأنه يجب تحديد الوضع النهائي لمدينة القدس خلال المفاوضات بين إسرائيل وفلسطين، وعلى أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وما تزال البرازيل تشعر ببالغ القلق إزاء الوضع في سوريا، وخاصة العملية العسكرية الجارية في المنطقة الجنوبية الغربية من البلد وما لها من آثار مدمرة على المدنيين. وتحث البرازيل جميع الأطراف على وقف الأعمال العدائية فورا والانخراط في الجهود المفضية إلى حل سلمي للنزاع. وندعو الطرفين أيضا إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية حياة المدنيين والبنى التحتية، ولا سيما المرافق الطبية والتعليمية، وفقا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وعليه، فإننا نجدد دعمنا الكامل للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا، والمفاوضات السياسية بين الأطراف السورية في جنيف. ونتطلع إلى تكوين اللجنة الدستورية بما يتماشى مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر سوتشي. ولا شك أن الدعم الموحّد من جانب المجتمع الدولي، وخاصة من قبل المجلس، سيكون أمرا حيويا للمضي قدما بالمفاوضات بطريقة ملموسة وبناءة. ومع أن المفاوضات الحالية ستسفيد من جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة، فإنه يجب أن يقودها الشعب السوري وأن تحافظ على وحدة البلد وسيادته وسلامته الإقليمية.

لقد دخلت الحرب الأهلية في اليمن، التي تسببت بأكبر أزمة إنسانية حاليا، عامها الرابع الآن دون أي مؤشر على احتمال توقفها. ونكرر القول بأن المسار الوحيد الممكن لمستقبل اليمن هو التسوية التفاوضية للأزمة. وفي ذلك الصدد، تعرب البرازيل عن تأييدها التام لاستئناف المبعوث الخاص مارتن غريفيث المفاوضات السياسية في البد، وتحث جميع الأطراف على بذل جهود متجددة ترمي إلى التوصل إلى حل متفاوض عليه.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل كي يدلي ببيان آخر.

**السيدة ميتزاد** (إسرائيل) (*تكلمت بالإنكليزية*): بما أنني آخذ الكلمة للمرة الأخيرة، أود أن أشكر زملائي على المناقشات الهامة وتبادل الآراء في هذا المحفل. وأود أن أرد على

بعض التعليقات التي أُدلي بها هنا في وقت سابق اليوم، مع الإدلاء ببعض الملاحظات العامة.

لقد أنصتُّ جيدا خلال السنوات الثلاث الماضية إلى ممثلي بعض الدول الأعضاء الذين أخذوا الكلمة مرارا خلال المناقشات المفتوحة التي تُعقد بشأن الشرق الأوسط، بغرض تكرار معلومات غير دقيقة وملفقة أو لإدامة مواضيع للمناقشة تنطوي على اتهامات باطلة. وما دام مهمًّا استمرار الحوار المفتوح بغرض تحسين مستوى تناولنا للمسائل التي تشكّل تحديات حقيقية لجميع بلداننا دون استثناء، فإن مثل تلك البيانات المتحيزة والمعبّرة عن الكراهية في بعض الأحيان، كما هو حال البيانات التي تدلي بها إيران عادة على سبيل المثال، لن تؤدي إلا إلى تقويض المبادئ والقيم التي تستند إليها هذه المنظمة. وللأسف، فإن المناقشة المفتوحة بشأن الشرق الأوسط لم تُستخدم قط طوال فترة عملي هنا بوصفها محفلا لأي مناقشة حقيقية تقوم على النزاهة والوعي بالذات، وخاصة عندما يأخذ الكلمة ممثلون بعينهم من منطقة الشرق الأوسط.

لقد شهدت خلال السنوات الثلاث الماضية بعض التصرفات الشبيهة بلعبة الكراسي الموسيقية التي تدّعي فيها بعض الوفود تأييدها للحل الدبلوماسي ثم ترفض الجلوس إلى جانب الممثل الإسرائيلي على طاولة مجلس الأمن. وكيف يمكننا الأخذ بهذه المناقشة على محمل الجد في حين يربأ البعض عن مجرد الجلوس إلى جانب بعضنا بعضنا حول طاولة واحدة؟ وقد كنت طوال فترة وجودي هنا في حيرة دائما من أولئك الأعضاء هنا في مجلس الأمن، الذين يزعمون أنهم أفضل العارفين بما يصلح للمنطقة دون مناقشة ذلك مع إسرائيل ولو لمرة واحدة. وما برحت أتساءل: ما الذي يخيف من الاستماع إلى رأي إسرائيل، وما الذي يستفيدونه من تجاهل آراء إسرائيل ومواقفها ما لم تكن تلك المبادرات لا ترمي إلى التوصل إلى حل حقيقي أصلا؟ وبالنسبة لي، فإن من البديهي أن يحرص من يسعى إلى اتخاذ أي مبادرة حقيقية على الوصول إلى الطرف الآخر بنفسه ابتداء وقبل كل شيء.

وترى إسرائيل أنه يجب أن ينبثق أي اتفاق يمكن التوصل إليه من المفاوضات الثنائية المباشرة بين الجانبين، وأنه لن يستطيع مجلس الأمن أن يكون بديلا عنهما. وبالتالي، فإنه يجب على أولئك الراغبين في المضي قدما بالعملية السياسية بحق أن يدعو الفلسطينيين إلى العودة إلى طاولة المفاوضات بدلا من تأييدهم لهذه المناقشات المفتوحة العقيمة. وأعلم أن الكثيرين في هذه القاعة يتشاطرون معي الرأي القائل بأن هذه المناقشات والتفاهمات لا تسعى إلى التوصل إلى اتفاق سلام حقيقي أو إلى خدمة المصالح الحقيقية للفلسطينيين أو إلى تعزيز سمعة الأمم المتحدة. وآمل أن يأتي اليوم الذي سيجهر فيه هؤلاء الممثلون بآرائهم، وتمتنع فيه هذه المناقشة عن الاستناد إلى مبادئ الكيل بمكيالين فيما يتعلق إسرائيل. وعندئذ فقط سيصبح ممكنا إجراء مناقشة بناءة وحقيقية – مناقشة من شأنها أن تشجع فعلا على التوصل إلى حل لكلا الجانبين.

*رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.*